United Arab Emirates University
Scholarworks@UAEU

Theses | Electronic Theses and Dissertations

3-2023

التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات (دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً)

عائشة عبدالله اليماحي

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/all_theses

Part of the Public Policy Commons

جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

رقم أطروحة الماجستير 2023: 117
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم الحكومة والمجتمع

التفكـــير الاستباقـــي وإدارة الأزمـــات
(دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً)

عائشة عبدالله بن عواش اليماحي

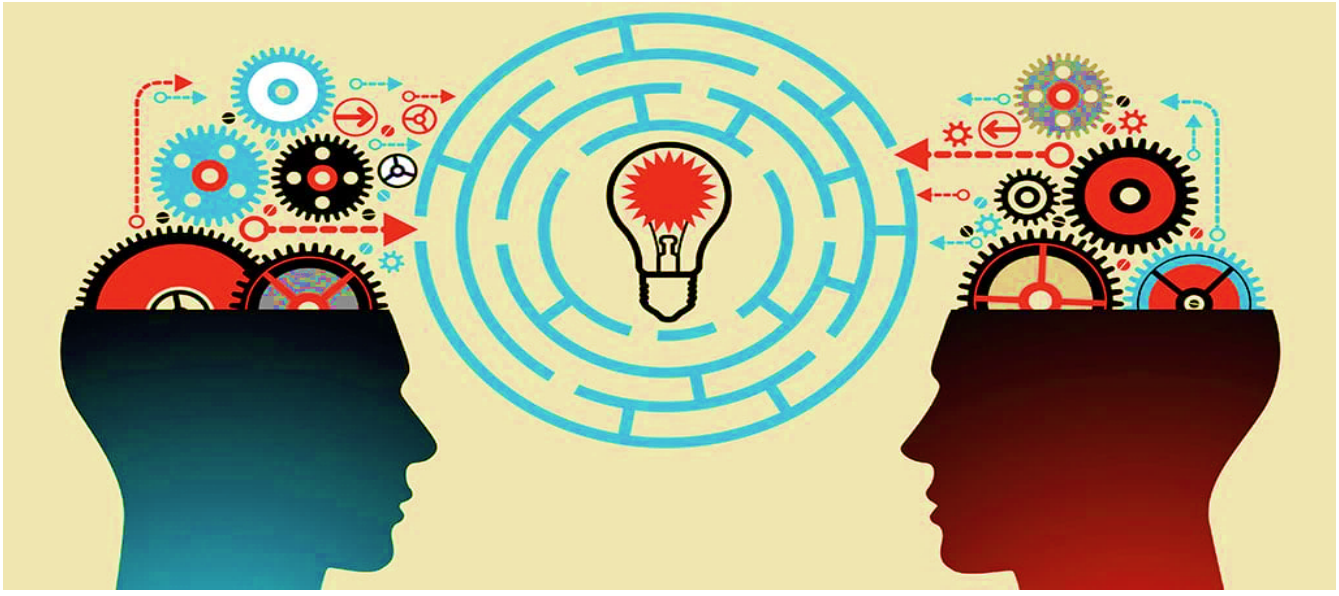

جامعة الإمارات العربية المتحدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الحكومة والمجتمع

التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات
(دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)

عائشة عبدالله بن عواش اليماحي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحوكمة والسياسة العامة

مارس 2023

جامعة الإمارات العربية المتحدة أطروحة ماجستير 2023: 117

الغلاف: صورة تبرز أهمية تفعيل ركيزة التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات

https://m7et.com/characteristics-of-creative-thinking/

© 2023 عائشة عبدالله بن عواش اليماحي

حقوق النشر محفوظة

المطبعة: خدمة طباعة الجامعة. جامعة الامارات العربية المتحدة 2023

إقرار أصالة الأطروحة

أنا **عائشة عبدالله بن عواش اليماحي** ، الموقعة أدناه، طالبة دراسات عليا في جامعة الإمارات العربية المتحدة ومقدمة الأطروحة الجامعية بعنوان "***التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات (دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً)***"، أقر رسميا بأن هذا هو العمل البحثي الأصلي الذي قمت به تحت إشراف **د. مريم سلطان لوتاه، أستاذ دكتور بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.** وأقر أيضاً بأن هذه الأطروحة لم تقدم من قبل لنيل درجة علمية مماثلة من أي جامعة أخرى، علماً بأن كل المصادر العلمية التي استعنت بها في هذا البحث قد تم توثيقها والاستشهاد بها بالطريقة المتفق عليها. وأقر أيضاً بعدم وجود أي تعارض محتمل مع مصالح المؤسسة التي أعمل فيها بما يتعلق بإجراء البحث وجمع البيانات والتأليف وعرض نتائج و/أو نشر هذه الأطروحة.

توقيع الطالب: 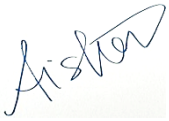

التاريخ: 02/05/2023

إجازة أطروحة الماجستير

أجيزت أطروحة الماجستير من قبل أعضاء لجنة المناقشة المشار إليهم أدناه:

1) المشرف (رئيس اللجنة): الأستاذ الدكتور مريم سلطان لوتاه

الدرجة: أستاذ دكتور

قسم: الحكومة والمجتمع

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

التوقيع: _____ التاريخ: 2023/3/22

2) عضو داخلي: الدكتور عبد الفتاح ياغي

الدرجة: أستاذ مشارك، منسق برنامج ماجستير الحوكمة والسياسة العامة

قسم: الحكومة والمجتمع

كلية: العلوم الإنسانية والإجتماعية

التوقيع: _____ التاريخ: 2023/3/22

3) عضو خارجي: الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن عطا الله

الدرجة: أستاذ دكتور

قسم: الدراسات الدولية

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية/ جامعة زايد

التوقيع: _____ التاريخ: 2023/3/22

اعتمدت الأطروحة من قِبل:

عميد كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية: الأستاذ الدكتور حسن النابودة

التاريخ: _____

التوقيع: 2/2/2024

عميد كلية الدراسات العليا: الأستاذ الدكتور على المرزوقي

التاريخ: February 5, 2024

التوقيع: Ali Hassan

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعرف على المداخل الفكرية لإدارة الأزمات وتأثيرها على الأمن القومي لدولة الامارات العربية المتحدة، وتقييم مدى تأثير استخدام التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات محل الدراسة على الأمن القومي في دولة الامارات العربية المتحدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهجي صنع القرار والنظم كمنهج عام للدراسة، وستتناول الدراسة أهمية التفكير الاستباقي، وإدارة الأزمات، ومحددات إدارة الأزمات، ومحددات استخدام التفكير الاستباقي في دولة الامارات العربية المتحدة، و التفكير الاستباقي وإدارة الأزمة الخليجية - القطرية، و التفكير الاستباقي والتعامل مع تنظيم الإخوان المسلمين، والتفكير الاستباقي والتعامل مع الأزمة اليمنية، ومرتكزات التفكير الاستباقي في قيام النموذج الاتحادي الإماراتي، وأهمية التفكير الاستباقي في مواجهة التحديات الأمنية والأزمات السياسية لدولة الامارات العربية المتحدة، وإدارة الأزمات في ضوء تجربة دولة الامارات العربية المتحدة.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أنّ قيام دولة الاتحاد كان ضرورة استباقية أساسية تمليها الظروف والمعطيات التاريخية، لمواجهة الفراغ الأمني، ولكف الأطماع الأجنبية عن المنطقة، وتأمين الدولة الاتحادية الجديدة على الساحل العربي للخليج. كما خلصت الدراسة إلى أنّ التفكير الاستباقي للقيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة يتجلى في استشرافها لمستقبل الإمارات في الخمسين سنة القادمة، فدولة الامارات العربية المتحدة امتلكت جميع المقومات اللازمة للاتحاد وضمان استمراريته ونجاحه.

أدى التفكير الاستباقي لقيام الاتحاد بين الإمارات السبع إلى نجاح سياسي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، كما أنّ المكتسبات التي حققها الاتحاد، سواء بالنسبة للدولة على المستوى الاتحادي أو بالنسبة لكل إمارة على حدى على المستوى المحلي، تمثل بدورها أرضية للبناء عليها والمضي قدمًا نحو المزيد من التقدم وتقوية ركائز الاتحاد ومجابهة الأزمات، وهو ما تحقق بالفعل من خلال المبادرات والخطط والبرامج الاستباقية والمشاريع الكبرى التي أطلقتها الدولة لأجل البناء والتنمية.

مفاهيم البحث الرئيسية: التفكير الإستباقي، إدارة الأزمات، الأمن القومي، الاتحاد الفيدرالي، استشراف المستقبل.

العنوان والملخص باللغة الإنجليزية

Proactive Thinking and Crisis Management (The Case of United Arab Emirates)

Abstract

The aim of this study was to identify intellectual approaches to crisis management and their impact on national security in the United Arab Emirates. The study also evaluated the impact of proactive thinking in crisis management on national security in the UAE. The decision-making and systems methodology was used as the general method for the study. The study addressed the importance of proactive thinking and crisis management, determinants of crisis management, determinants of using proactive thinking in the UAE, proactive thinking and the management of the Gulf-Qatar crisis, proactive thinking and dealing with the Muslim Brotherhood organization, proactive thinking and dealing with the Yemeni crisis, the pillars of proactive thinking in the establishment of the UAE federal model, and the importance of proactive thinking in facing security challenges and political crises in the UAE, as well as crisis management in the light of the experience of the UAE.

The study concluded that the establishment of the union state was a basic proactive necessity dictated by historical circumstances and data to confront the security vacuum, stop foreign ambitions in the region, and secure the new federal state on the Arab coast of the Gulf. Additionally, the study found that the proactive thinking of the political leadership in the UAE was reflected in their anticipation of the Emirates' future in the next fifty years.

The proactive thinking of establishing the union among the seven emirates led to political success at the local, regional, and global levels, and the gains achieved by the union, whether for the state at the federal level or for each emirate separately at the local level, have progressed with consolidation and strengthening of the Union. The study also found that the UAE has responded to crises with initiatives, plans, proactive programs, and major projects launched by the state for construction and development.

Keywords: Proactive Thinking, Crisis Management, National Security, Federal Union, Foresight.

شكـــــر وتقدير

مرت سنوات الدراسة وها نحن في نهاية المطاف، ولا يسعني أن أصف مدى امتناني لقدرة دولة الامارات العربية المتحدة بتخطي أزمة كورونا واستكمال مسيرتها من الجانب التعليمي والاقتصادي والسياسي رغم الظروف الصعبة، وقد اتخذت دولة الامارات العربية المتحدة الإجراءات الوقائية والتدابير لمواجهة هذا الفيروس، فقال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة – حفظه الله - "نحن في سباق مع الزمن ورغم التحديات والصعوبات في مواجهة هذا الوباء فإن هذا الوقت الصعب سيمضي بعون الله... ونحن في دولة الامارات العربية المتحدة علينا مسؤولية حماية وطننا وأهلنا والمقيمين على أرضنا... نحن اتخذنا إجراءات مبكرة عقلانية ومتقدمة وسباقة للعديد من الدول من حولنا للتصدي لهذا الوباء... لهذا السبب نجد أرقام الإصابات بفضل الله لدينا قليلة لأسباب رئيسية وهي أننا سابقنا الزمن في تقصيه ومواجهته والسيطرة عليه منذ بدايته..." واستكمالي لدراسة الماجستير أصبح مقروناً بجائحة كورونا حيث استكملنا الدراسة عن طريق التعليم عن بعد، ويمكن اعتبار إجراءات دولة الامارات العربية المتحدة الاحترازية والاستباقية في مواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا واحتواء تداعياته مثال للتفكير الاستباقي رغم أن الأزمة جديدة على العالم أجمع.

أود أن أوجه جزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل والإداريين في جامعة الإمارات العربية المتحدة الذين قدموا إلينا التوجيهات والدعم الفني والتقني خلال فترة الدراسة في برنامج الماجستير وأخص بالذكر مشرفة الرسالة د.مريم لوتاه على تفانيها في إرشادي ومساعدتي في إنجاز هذه الدراسة، وتوصية أحد العاملين في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية لتوفير بعض الكتب والمراجع المناسبة، وأشكر د.عبدالفتاح ياغي والذي كان له الأثر الكبير في الإرشاد والتعليم والتوجيه لاستكمال وإنجاح هذا البرنامج، كذلك أشكر عزيزاتي زميلاتي في برنامج الماجستير اللاتي كنّ خير معين في رحلة الدراسة، إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي ونجاحي في برنامج الماجستير.

الإهداء

إلى ملهمـي وطريقـي إلى النجـاح .. أبي
إلى سنـــدي وضلعـــي الثابت .. أشقائي
إلى من يشاركني فرحي وحزني.. شقيقاتي
إلى من غمرنـي بلذة الحياة .. عائلتي
وأنتِ جميعهم يا أمي

قائمة المحتويات

العنوان i
إقرار أصالة الأطروحة iii
إجازة أطروحة الماجستير iv
الملخص..... vi
العنوان والملخص باللغة الإنجليزية..... vii
شكـــــر وتقدير..... viii
الإهداء..... ix
قائمة المحتويات x
الفصل الأول: المقدمة 1
المبحث الاول: الإطار العام للدراسة..... 1
المبحث الثاني: مشكلة الدراسة..... 5
المبحث الثالث: الدراسات السابقة..... 7
المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة..... 10
المبحث الرابع: أسئلة الدراسة..... 11
المبحث الخامس: أهداف الدراسة..... 12
المبحث السادس: أهمية الدراسة 12
المبحث السابع: فرضية الدراسة..... 13
المبحث الثامن: منهجية الدراسة 13
المطلب الاول: منهج صنع القرار..... 13
المطلب الثاني: منهج النظم..... 14
المبحث التاسع: مصطلحات الدراسة..... 16
الفصل الثاني: الإطار النظري..... 19
المبحث الأول :أهمية التفكير الاستباقي..... 20
المبحث الثاني :إدارة الأزمات..... 25
المطلب الاول: محددات إدارة الأزمات..... 26
الفصل الثالث: محددات استخدام التفكير الاستباقي في دولة الإمارات العربية المتحدة..... 30
المبحث الأول: مرتكزات التفكير الاستباقي في قيام النموذج الاتحادي الإماراتي..... 30
الفصل الرابع: التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات في دولة الإمارات العربية المتحدة 39
المبحث الأول: التفكير الإستباقي وإدارة الأزمة في الخلافات الخليجية 39
المبحث الثاني: التفكير الاستباقي والتعامل مع تنظيم الإخوان المسلمين..... 42
المبحث الثالث: التفكير الاستباقي والتعامل مع الأزمة اليمنية..... 44
الفصل الخامس: النتائج..... 47
المبحث الاول: مرتكزات التفكير الاستباقي في قيام النموذج الاتحادي الإماراتي..... 47

المبحث الثاني: أهمية التفكير الاستباقي في مواجهة التحديات الأمنية والأزمات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.....48
المبحث الثالث: إدارة الأزمات في ضوء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.....49
المطلب الاول: ملامح التفكير الاستباقي في حل الخلافات الخليجية القطرية 50
المطلب الثاني: ملامح التفكير الاستباقي في التعامل مع أزمة الإخوان المسلمين 51
المطلب الثالث: ملامح التفكير الاستباقي في التعامل مع الأزمة اليمنية.....52
المبحث الرابع: التوصيات والمقترحات 53
المراجع 55
القران الكريم.....55
الكتب العربية 55
القوانين.....55
المجلات العلمية 56
الرسائل الجامعية 59
المواقع الإلكترونية.....59
المراجع الأجنبية.....61

الفصل الأول: المقدمة

المبحث الاول: الإطار العام للدراسة

إنّ نعمة الأمن والأمان واستقرار الأوطان من النعم التي حثّ عليها الدين الإسلامي، وجعل -سبحانه وتعالى- الأمن مقرونًا بالإيمان، فقال في كتابة الكريم: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمْ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ} (سورة الأنعام، 82) والأمن هو طمأنينة النفس وزوال الخوف، ويُعدّ الأمن من أقوى الأساسيات لبناء المجتمعات وصلاح الأفراد بما يحويه من أسس وتعاليم ومبادئ وركائز أساسية لمقومات المجتمع؛ إضافة إلى ما جاء في قوله تعالى: { فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ} (سورة قريش، 3-4) ففي هذه الآية تذكير بنعمة الأمن من الخوف التي تقوم بها الأمم وتستقر الأوطان، فلا يأمن فرد بمجتمع إلا باستشعاره بالأمان في نفسه وماله وأهله، وفي الحديث الشريف الذي أشار فيه النبي -صلى الله عليه وسلم-إلى النعم والمتطلبات الأساسية التي لا يمكن العيش إلا بها، فقد قال -صلى الله عليه وسلم-: «من أصبح آمنًا في سربه، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها»[1] رواه البخاري في الأدب المفرد رقم/ 300 والترمذي في السنن 2346 وقال حسن غريب.

وقد واجهت منطقة الخليج العربي صراعات متتالية في القرن السابع عشر على فترات زمنية مختلفة منذ الكشوف الجغرافية، ثم تحول هذا الصراع إلى تنافس استعمار انتهى بالهيمنة البرتغالية على سواحل الخليج، ثم الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج العربي بحكم الموقع الاستراتيجي والممر التجاري المهم في المنطقة؛ مما أدى إلى ظهور قوى وطنية تقاوم هذا المستعمر متمثلة في اليعاربة في ساحل عمان، والقواسم في إمارة رأس الخيمة، وأيضًا ظهرت قوى برية بقيادة الشيخ زايد الكبير – رحمه الله – فكونّ أحلافًا برية مع القبائل تصدت لقرارات الاستعمار البريطاني، وما أن أعلنت بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب من المنطقة لأسباب دولية وإقليمية ومحلية وأخرى خاصة ببريطانيا، حتى سارع حاكم أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وحاكم دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم طيب الله ثراهما في الاتحاد بين هاتين الإمارتين، ودعوة حكام إمارات الخليج للانضمام إليه لتحقيق ومواجهة التحديات التي شهدتها المنطقة في تلك المرحلة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2022).

وانتهت مباحثات الاتحاد بقيام دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971م، بينما استقلت كل من قطر والبحرين. ومنذ ذلك التاريخ سعى الشيخ زايد وحكام الإمارات في وضع اللبنات الأولى لمؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات المعنية بالحفاظ على الأمن والاستقرار كوزارة الدفاع والداخلية وأجهزة الشرطة. وعلى الجانب الآخر أولت القيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة اهتمام بمسألة النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية، حتى غدت الدولة اليوم في مصاف الدول المتقدمة في كثير من مؤشرات التنافسية العالمية. [2]

---

[1] أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، لبنان: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م، أبواب الزهد، باب القناعة، ج5، ص253، حديث رقم 4141.

[2] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 3أبريل 2023م، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum. Accessed 19 July 2022

ومع بداية قيام الثورة الإيرانية عام 1979، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية خلال العام 1980؛ أصبحت منطقة الخليج بحاجة ماسة وملحة إلى إدارة ترتيباتها الأمنية متمثلة في قيام مجلس التعاون الخليجي، حيث إن الأمن في منطقة الخليج يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمصالح العديد من الدول العربية وغير العربية، وتظهر رؤيتها فيه واضحة بما يخدم مصالحها وأهدافها، وطموحاتها المستقبلية في منطقة الخليج العربي التي تعد على مر التاريخ نقطة احتكاك ساخنة بين مختلف القوى الدولية الطموحة في السيطرة عليها؛ لتأمين مصالحها الحيوية والسيطرة على موقعها الاستراتيجي والاستفادة من خصائصها الجيوسياسية [1]، كما أن اكتشاف النفط جلب إلى دول الخليج مزايا اقتصادية هائلة وربط المنطقة بالمصالح الاقتصادية العالمية، ما يمثل تأثيرًا حاسمًا على الاستراتيجيات الأمنية التي يجب أن تتخذها دول الخليج.

ومنذ نهاية الثمانينيات، وبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي، وبداية تشكل نظام عالمي جديد، وزعامة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، بدأت مختلف الأطراف دراسة وتطبيق مبادئ جديدة للأمن القومي من خلال مصالحها الخاصة، ولجأت القوى الكبرى إلى المنظمات الدولية لإعطاء القوة والفعالية لدورها في النظام العالمي الجديد التي تقوده الولايات المتحدة؛ بينما تحاول القوى الإقليمية اختبار صلابة هذا النظام والنهج المسموح به في إطاره، لتحقيق مفاهيمها للأمن القومي. ويمكن القول بأن استخدام مفهوم "الأمن" يعود إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ظهر سيل من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتجنب الحرب، وكانت نتيجته ظهور نظريات الردع والتوازن، ثم تأسس مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم "الأمن" على مستويات مختلفة وفقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. [2]

والأمن على المستوى الفردي يعني أن الشخص يجب أن يكون آمنًا على نفسه وأسرته وقوت يومه، والظروف من حوله قد أوفت باحتياجاته الأساسية والتكميلية على مستوى الدولة، هو: شعور بالأمن من قبل مجموعة الأفراد (أي المجتمع)، والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي، والحدود الآمنة، والحياة المستقرة والمزدهرة. وبالتالي، فإن مفهوم «الأمن» لا يقتصر على الجانب العسكري فحسب؛ بل يأخذ في الاعتبار أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. [3]

ويختلف تعريف «الأمن» باختلاف وجهة النظر التي يتم التعبير بها، وهناك من يركز على القيم الداخلية، ويعتبر الأمن القومي «قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية»؛ مما يتطلب أن تكون الدولة

---

[1] يقصد بالجيوسياسية دراسة الدول في محيطها الحيوي والسياسي والجغرافي، عبر مداخل عدة منها: التاريخية، والإقليمية، والوظيفية، وعلوم الاجتماع والإنسان الاجتماعي (الإنتروبولوجيا) بحيث تتضمن مجموعة من المفهومات تحدد شكل وجود الدولة السياسي وحدود علاقتها في محيطها الحيوي، وآليات تشكيل تحالفاتها والبحث عن توفير مواردها وأسواقها وكيفية تأمينها، وذلك بصورة تتجاوز حدودها الطبيعية التي تحدده مفهومات الجغرافية السياسية ضمنيًا إلى حدودها السياسية المتوسعة أيضًا؛ وبالضرورة وضع خططها الإستراتيجية والدفاعية في هذا السياق. فالجيوسياسية كعلم ظهر بقوة مع نهايات القرن التاسع عشر قبيل تشكيل التحالفات الكبرى التي قادت إلى حربين عالميتين كبيرتين وبدايات القرن العشرين، تنطلق من الحيز الجغرافي الثابت، لكنها تتعمق في العوامل السياسية التي تعد بدورها غير ثابتة، في تفسيرها لترتيبات القوة والنفوذ والسيطرة، على أساس أن السياسة تتغير طبقاً لتغير أشكال العلاقات القائمة بين الدول، فتتغير معها الخريطة الجغرافية إلى خريطة حيوية. [انظر: رتيبة برد، الفكر الجيوسياسي والقراءات النظرية لترتيبات السيطرة الدولية، الجزائر: مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 2021م، ص156].

[2] مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج، التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع 176، 2013م، ص64.

[3] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة، والتاريخ والنظريات، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2010م، ص12.

أقوى من الدول المتنافسة. وهناك من يركز على المجال الاقتصادي، ويعتبر السيادة الاقتصادية «جوهر الأمن القومي»، وترى الدولة أن أي تهديد يتعلق بتأثير ذلك على قدرتها على البناء الاقتصادي سيشكل تهديدًا لأمنها القومي.

ويُعرَّف مصطلح «الأمن القومي» أيضًا بأنه: قدرة النظام الاجتماعي سواء أكان دولة أم أمة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، هويته، إقليمه، وتأمين موارده وحرية عقيدته، علما أنه يمكن إدراج الأمن القومي في ظل هذه المعطيات والتأويلات على أنه « قيمة إستراتيجية مهتمة بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة، ومصالحها وكيانها وقيمها الوطنية، ومن بينها المصالح الأساسية لأي شعب، ومواجهة المعضلات التي تهدد الوجود الحي لأي أمة من الأمم.[1]

ومن أهم ركائز تحقيق الأمن القومي للدول الرائدة والقوية وجود قيادة حكيمة تمتلك رؤية استراتيجية، بحيث تتمتع بالقدرة على حماية مكونات المجتمع والحفاظ عليه من الاضطرابات والصراعات والأزمات المختلفة، وفي نفس الوقت تتطلع إلى تحقيق التقدم والتنمية على كافة الصعد والمجالات، مرتكزة بذلك على أسس وقواعد متينة، تحمل معاني الكفاءة والقدرة على إدارة حالات عدم الاستقرار، وتمتلك عوامل ومقدرات التخطيط والبناء المتكامل، وتتميز بالرؤية والأهداف الاستراتيجية، وتتصف بالخبرة الفنية والإدارية التي تساهم في اتخاذ القرار المناسب لمعالجة الأوضاع الحالية والمستقبلية بما يحقق تطلعاتها الاستراتيجية. [2]

وتأتي ركيزة التفكير الاستباقي الأكثر فعالية في تحقيق الأمن وقدرته على إدارة الأزمات وتوقع غير المتوقع قبل حدوثه، ومزاياه في التخطيط وتحديد الأهداف واتخاذ القرارات الفعّالة تفاديًا لتبعات بالغة الخطورة، وفوائده المنعكسة على المجتمع في تحقيق الأمن والاستقرار. وتتمثل ترجمة الإمارات لسياسة التفكير الاستباقي من خلال إطلاق رؤية الإمارات لكل عام، وعادة ما تتضمن خطط قصيرة الأمد تتمثل في تحقيق المبادرات في غضون 3 إلى 5 سنوات وخطط طويلة الأمد. ودائمًا ما تشمل رؤية الإمارات أربعة بنود أساسية:

1. متحدون في المسؤولية: شعب طموح مستند على الأسرة والتلاحم الاجتماعي والتراث الوطني الأصيل.
2. متّحدون في المصير: اتحاد قوي يجمعه المصير المشترك واتحاد منيع ومتكامل.
3. متَّحدون في المعرفة: اقتصاد تنافسي بقيادة إماراتيين يتميزون بالمعرفة والإبداع.
4. متحدون في الرخاء: جودة حياة عالية في بيئة معطاءة مستدامة. [3]

وتتضمن الأجندة الوطنية مجموعة من المؤشرات الوطنية في قطاعات التعليم، والصحة، والاقتصاد، والأمن، والإسكان، والبنية التحتية، والخدمات الحكومية. وتتميز هذه المؤشرات بكونها بعيدة المدى وتقيس النتائج الرئيسية لتحقيق الأولويات الوطنية، كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الامارات العربية المتحدة في المؤشرات

---

[1] ميلود عامر حاج: الأمن القومي الغربي وتحدياته المستقبلية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016، ص26.

[2] محمد عصام ياسين، دور صانع القرار الاستراتيجية في إدارة الأزمات الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين: جامعة الأقصى، 2017م، ص18، 19.

[3] رؤية الإمارات 2021. (November 24, 2022). البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/vision-2021. Accessed 31 July 2022

الدولية بدول العالم المختلفة. وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل صناع القرار بهدف ضمان تحقيقها خلال الأعوام القادمة لمستهدفاتها استنادًا إلى الخطة الموضوعة لها.

ولما كان الأمن والتنمية مرتبطان، فالأمن شرط لإحداث التنمية، وتحقيق التنمية ضمان لتحقيق الأمن على المستوى المتوسط والبعيد، ولا يمكن تحقيق ذلك دون الأخذ بالاعتبار السياسة الخارجية للدولة، وقد عنيت القيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة بذلك، وجاءت خياراتها السياسية الخارجية بناء على إدراك صانع القرار لمعطيات البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، وما تمثله تلك المعطيات من إمكانات وتحديدات.

وتعد القيادة التشاركية أحد العناصر الأساسية المطلوبة لتحقيق التطور والإستجابة للمتغيرات الطارئة، فتبني المنظمات للأسلوب القيادي التشاركي ينطلق من إيمانها بأن أفرادها هم المورد الأكثر أهمية لديها بحيث أن بناء قدرات العاملين وتطويرها وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها في بيئة تتميز بالثقة والتعاون وهيكلة قائمة على فِرق عمل ونظام اتصال فعال هو الضامن لاستقرار المنظمة، ومن أجل مواجهة هذه التغيرات والتي صاحبتها العديد من الأزمات استدعى الأمر إلى تبني أسلوب إداري حديث يُطلق عليه إدارة الأزمات والأخذ به كوسيلة إدارية حديثة تُجنب المنظمات الوقوع في الأزمات. [1]

وتبين دراسة (Land et al., 2012) أن التفكير الاستباقي هو نشاط يستهلك الكثير من الموارد والمعرفة، وحينما ترغب الدولة بتقديم سياسة جديدة أو تقوم بتحديث سياساتها؛ فإنها تحتاج إلى الكثير من الموارد المختلفة، وعندما تسعى الدولة إلى اكتساب أكبر حصة من الفرص الريادية في المحيط الإقليمي والدولي؛ فإنها تقوم بإجراء مسحات تتعلق ببيئتها وبالمنافسين، حتى تحقق توجهات ريادية (ابتكارية واستباقية) أفضل. [2]

وتأسيسًا على ما سبق؛ فإنه ينبغي على الدولة التوافق والتلاؤم مع هذه البيئات الديناميكية [3] وتحقيق التوجه الريادي من خلال التفكير الاستباقي للأزمات، من خلال اكتساب الموارد والمعرفة من تلك البيئة المحيطة، وللوصول إلى هذا الهدف؛ فإنها تسعى إلى البحث عن مصادر للموارد والمعلومات من خلال شبكة العلاقات التي تقيمها مع جهات مختلفة (دول، حكومات، منظمات حكومية....). [4]

---

[1] برزوق، عبدالرفيق، و نبيل دريس. "فاعلية القيادة التشاركية في إدارة الأزمات بالمنظمة: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الجلفة (الجزائر)." دفاتر بوادكس السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية مج10, ع2، 2021، ص 41، 56.

[2] Land, S., Engelen, A., & Brettel, M. (2012). Top management's social capital and learning in new product development and its interaction with external uncertainties. *Industrial Marketing Management*, *41*(3), 522. https://doi.org/10.1016/j.indmarman.2011.06.007.

[3] يقصد بالبيئات الديناميكية تلك البيئات التي تعبر عن حركية المجتمعات في نموها وتطورها وتعكس إلى حد ما صيرورة التغير الاجتماعي الذي يعتبر حالة تمر بها المجتمعات في انتقالها من حالة إلى حالة أخرى وتكون هذه العملية مهمة جدًا في انعكاسها على التغيير السياسي للدولة وتمثل هذه البيئات المظهر الديناميكي للمجتمع الإنساني والحركة الإظطرادية المستمرة المتتابعة التي تتم من خلال التفاعل الاجتماعي عبر الزمن وتعبر عن أنماط من العمليات الانتقال والتنمية والتقدم وتنم عن الاختلافات والتعديلات والدورات والتذبذبات التي تطرأ في طبيعة ومضمون وبناء الجماعات والنظم وكذلك في العلاقات كالسلوك الاجتماعي وفحواه الذي يتمثل في العادات والعرف والنظم والقوانين واللغة خلال تتابع الزمن وبحيث يمكن ملاحظتها وتقديرها. [انظر: العايب شبيلة، الديناميكية الاجتماعية والنمو السياسي، الجزائر: مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2012م، ص68- 71.

[4] جاك وديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عيد، القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1982م.

وقد دفعت الضغوط الداخلية والخارجية الناتجة عن العولمة إلى تعزيز بناء الثقافات الوطنية القائمة على إطار بناء الكوادر الوطنية وتوطين الحداثة واستنباتها في الثقافة والبيئة العربيتين. بمعنى الانفتاح الثقافي من خلال رؤية وأهداف ومضمون وطني مرتبطًا بمشروع مجتمعي واضح وواع للتنمية أو للتحديث، وتشجيع المثقفين والكوادر الثقافية والعلمية العربية، واستعادة المبادرة من قبل المجتمعات، وبلورة أجندة عربية قطرية وإقليمية معًا؛ لكي تواكب العولمة تأخذ بعين الاعتبار العمل على تغيير الجيوبوليتيكيا[1] القائمة وإعادة بناء الدولة وتعريف دورها ووظيفتها الاجتماعية. وتأييد مبدأ المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني بدل التعارض بينها. في ضوء ذلك نجح صناع القرار السياسي الإماراتي في مواكبة التطورات في ظل العولمة والحفاظ على العلاقة الجيدة بين الدولة القوية والمجتمع القوى من خلال التكامل الوطني وحسن تطبيق الحوكمة واستمرار الرخاء الاقتصادي. [2]

كان من بين تأثير التطورات والمتغيرات التي يشهدها العالم منذ منتصف القرن الماضي وتداعياتها على دول النظام الدولي، أن تزايد الاهتمام بدراسة نظرية دور الدولة لما له من أثر في تحديد نمط سلوكها وتفاعلاتها الخارجية وتحديد مكانتها، والمبني على مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية. ويأتي الدور الإقليمي لدولة الامارات العربية المتحدة ؛ ليحقق التوازن بين الأهداف الاستراتيجية التي تحاول الوصول إلى تحقيقها في ظل التفاعلات الخارجية المتسارعة والمتصارعة، وبين البدائل والخطط المتاحة أمام صناع القرار على نحو يؤدي إلى بلوغ سسسوهو ما مكن دولة الامارات العربية المتحدة من ممارسة دور أكثر محورية في الصراعات والأزمات الدائرة في محيطها الإقليمي.[3] لذلك تم وضع التفكير الاستباقي كأحد أهم ركائز الأمن القومي لقدرته على إدارة الأزمات بشكل يحقق الأمن القومي والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة.

المبحث الثاني: مشكلة الدراسة

إنّ التحديات التي تواجه دول الخليج العربي تفرض العمل بوعي شديد لكافة المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية، والارتقاء إلى مستوى التحدي، ويبقى أنّ التحدي الأكبر في هذه البلدان هو تحدٍّ للتنمية الاقتصادية التي من شأنها إضافة مصداقية إلى العمل الخليجي المشترك؛ لأنه سيعبر بحق عن طموحات المواطن الخليجي، ويزيد من ولائه وانتمائه لوطنه، دون الالتفات لأية مزايدات خارجية، فالثروة الحقيقية لهذه الدول لا تعبر عنها وفرة النفط، بقدر ما تعبر عنها المشاريع الكبرى المتولدة عنه، فهذه المشاريع التي تستهدف خير المواطنين، هي خط الدفاع الأول عن أمن هذه الدول في مواجهة التحديات حاضرًا ومستقبلًا. لاسيما صغر حجم الدول العربية في الخليج العربي، وقلة عدد سكانها يجعلان الأمن الجماعي الخليجي والعربي خيارها الاستراتيجي الأفضل، وخير دليل على جدوى الاجتماع الخليجي ما نرى نتائجه متمثلًا في دولة الامارات العربية المتحدة التي كانت سبع إمارات متفرقة،

---

[1] الجيوبوليتيكيا يقصد بها مجموعة الأهداف المحددة لتوجيه السياسة الخارجية للدولة، من خلال هدف واقعي حقيقي وملموس، مستقل عن تطلعات الدول والمصالح والذي يتحدد بالطرق ومراكز الموارد، ومن ثم فالجيوبولتيك تمثل مختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة التي تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم، وبالقدرة على التخطيط خارج الإقليم وهذا لمسافات تتزايد شيئًا فشيئًا.[انظر: عبد الله راقدي، الجيوبولتيكا والعولمة : في الحديث عن نهاية الجغرافيا، الجزائر: دفاتر السياسة والقانون، 2017م، ص211.

[2] أحمد أبو الغيط، السياسة الخارجية المصرية 2011، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، 2011م.

[3] محمد هادي يونس النجداوي، نظرية الدور في العلاقات الدولية: دور الإمارات العربية المتحدة تجاه محيطها الإقليمي نموذجًا، الإمارات العربية المتحدة: مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، مجلد 4، العدد 2، 2021م، ص194، 195.

وتعد في مصاف الدول الأكثر رفاهية، لقد أصبح الهدف الأكبر من التعاون الاقتصادي عموما هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط، والتكامل، والاندماج الاقتصادي.

والحديث عن التفكير الاستباقي بطريقة متكاملة يتطلب مجموعة من المتغيرات التي تساهم في بلوغ الوضع الأمني وزيادة قدرة الدولة على إطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في مختلف المجالات في مواجهة مختلف التحديات الخارجية والداخلية، في السلم وفي الحرب، حيث إن تحفيز هذه القوى للانطلاق في الحاضر والمستقبل لا يزال مستمرًا؛ لتحقيق الأهداف المخطط لها.

إنّ إدارة المخاطر الاستباقية هي استراتيجية تُحسّن من قدرة صناع القرار على تجنب أو تحديد المخاطر الناشئة، والتكيّف بسرعة مع الأحداث أو الأزمات غير المتوقعة، وكذلك تساهم إدارة المخاطر الاستباقية على بناء الفهم المطلوب لقياس وإدارة المخاطر؛ مما يعطي صناع القرار رؤية أفضل لمخاطر الغد وكيف تؤثر على المجتمع والقدرة على تقييم احتمالية حدوث المخاطر وإمكانية مواجهتها أو التقليل من حدتها.

ويشكل علم إدارة الأزمات أحد العلوم الإنسانية الحديثة، والذي يعتمد على فن التعامل مع الأزمة ساعة وقوعها، وسبل إدارتها بشكل صحيح لأجل حلها، وتلافي نتائجها السلبية، وعلاج الخسائر الناجمة عنها، الخروج بدروس مستفادة لمنع تكرار الأزمة مستقبلًا، ومعالجة الأزمات المتشابهة، وتكوين خبرات تراكمية لدى صناع القرار في مواجهة مثل تلك الأزمات؛ لذا يعد التفكير الاستباقي مدخلًا "معاصرًا" ونمطًا فكريًا" يسهم في تحقيق المواءمة بين الإمكانات المنظمية. ويشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها الإدارة العليا في دولة الامارات العربية المتحدة .

وهذه الدراسة تسعى للكشف عن دور التفكير الاستباقي لدولة الامارات العربية المتحدة في إدارة الأزمات السياسية للتعامل مع نقاط القوة والضعف في المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصًا التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن واستقرار الخليج؛ مما يجعل دولة الامارات العربية المتحدة حلقة الوصل بين مفاصل حركات التغيير في المنطقة عبر سلسلة من المبادرات، وتوظيف الدبلوماسية السياسية لإدارة الأزمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

ووفقًا لطبيعة الدراسة وأهدافها؛ فإن الباحثة ستقوم بدراسة تأثير التفكير الاستباقي الذي يضم أربعة أبعاد رئيسة هي: تحمل المسؤولية، وصوت الأمة، وإبداع المؤسسات، والوقاية من المشاكل، كل هذه الأبعاد تركز على مدى تحقق تغيير إيجابي في دولة الامارات العربية المتحدة بتحقيق بيئة الأمن الداخلي من خلال التعامل مع الأزمات الداخلية (الإخوان المسلمين نموذجًا) أو التأثير في الأزمات الخارجية مثل: ملفي (الأزمة اليمنية - والأزمة الخليجية القطرية).

وستحاول الدراسة أيضًا معالجتها من خلال مناقشة وتحليل جميع المصادر، والعوامل والمتغيرات التي تؤثر على أمن دولة الامارات العربية المتحدة واستقرارها على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتقييم تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في استخدام التفكير الاستباقي لمواجهة الأزمات والتوترات المفاجئة أو المتجذرة على مدى عقود

بعيدة؛ لذلك تبلورت فكرة البحث التي تمحورت حول انعكاس التفكير الاستباقي على إدارة الأزمات: دولة الامارات العربية المتحدة نموذجًا.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

- دراسة (جاسم، 2021):

بعنوان: دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا-اليمن) نموذجًا، حيث تناولت هذه الدراسة دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية بشكل عام ودورها في حل الأزمة في سوريا واليمن بشكل خاص، وكذلك سعت الدراسة إلى الوقوف على ماهية الأزمة الدولية من حيث المفهوم وما اتسمت به من خصائص، ناهيك عن الأسباب المؤدية إلى اندلاعها ومراحل التطور التي تمر بها وسبل معالجتها.

وفي مجال دور الأمم المتحدة في حل الأزمة في سوريا واليمن؛ فقد بذلت الأمم المتحدة جهودًا مكثفة منذ بداية اندلاع الأزمة في البلدين لإنهاء كل أشكال العنف والتوصل إلى حلول سلمية، ناهيك عن ذلك أن الأزمة في سوريا واليمن شكلت بؤرة من الاستقطابات الإقليمية والدولية؛ لذا سعت الدراسة إلى إبراز دور العامل الخارجي في الأزمتين الذي طغى حتى أصبح الفاعل الأبرز؛ مما جعل الأزمة في سوريا واليمن ساحة حرب بالوكالة، وأنّ الدول التي حدثت فيها الأزمة كانت ولا تزال محل صراع وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية وهي بمثابة خط صدام ومواجهة لها.

وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنّ منظمة الأمم المتحدة تمارس دورًا مهمًا في حل الكثير من الأزمات في العالم بما فيها موضوع دراسة الأزمة في السورية واليمن، لكن دورها في حل الأزمتين السورية واليمنية لم يرتق إلى المستوى المطلوب، ويرجع ذلك إلى أنّ أطراف الأزمة في سوريا واليمن هم ليسوا أطرافًا داخلية معارضة للنظام فحسب؛ بل كذلك دخلت على خط الأزمة قوى إقليمية ودولية تتصارع حول أهدافها ونفوذها ومصالحها.

- دراسة (جلال، 2021):

بعنوان: دول الخليج العربي وجدلية الأمن الأقليمي الصعب، وقد تطرق البحث إلى قضية الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي، وماهي حدود هذا الأمن والدول التي تدخل من ضمن المجال الإقليمي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وكيف كانت فرضية الأمن الإقليمي تتجاذب دائمًا وبشكل طردي مع ما تمتلكه هذه الدول من مقومات داخلية من جهة ومع تلك الزيادة المتنامية لقوة دول الجوار الإقليمي من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق كانت دول مجلس التعاون الخليجي تدرك أهمية مقوماتها ومقدار التهديد الإقليمي لها، فهي تتحرك انطلاقًا من هذه الواقعية (لتعزيز وبناء أمن جماعي) تقوده المملكة العربية السعودية بدرجة أساسية، وبالتعاون مع مجموعة من القوى الإقليمية لموازنة التهديد الإيراني الذي ظل هاجسًا يؤرق تطلعاتها؛ إضافة إلى أدواره الإقليمية التي اضطلع بها، وجعل من مسألة تحقيق أمنها الجماعي مسألة غاية في التعقيد.

- دراسة (Mansour, 2020)

بعنوان: دبلوماسية إدارة الأزمات الدولية: السياسة الخارجية الكويتية نموذجًا (دراسة مسحية)، وتتبع أهمية دراسة دبلوماسية إدارة الأزمات من كونها أداة لمنع وتجنب كل المواجهات وعواقبها الكارثية. على وجه الخصوص،

أصبحت القضايا والأزمات الإقليمية والدولية معقدة ومتعددة؛ إضافة إلى ذلك؛ فإنّ ثمت زيادة تعقيد البيئتين الإقليمية والدولية، وتطور ظاهرة صنع السياسة الخارجية وتنفيذها وفق آلية دبلوماسية إدارة الأزمات، ونتيجة لذلك؛ فقد أصبح صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في شكلها التقليدي غير كافٍ لفهم طبيعة العلاقات الدولية.

بدلًا من ذلك، يجب توسيعه خارج هذا الإطار لفهم دور دبلوماسية إدارة الأزمات في صنع السياسة الخارجية؛ لذلك كانت هناك بعض المحاولات الأكاديمية لتقديم العلم، وإطار لشرح عملية صنع السياسة الخارجية وتنفيذها حسب متغيرات هذا التطور. وقد رصدت الدراسة هذا الأمر وخلصت إلى أنّ السياسة الخارجية والدبلوماسية ودبلوماسية إدارة الأزمات قد تطورت بشكل كبير من كونها بسيطة وتقليدية؛ فأصبحت مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتشمل هذه الأساليب السياسية مثل المساعي الحميدة والوساطة والتسوية، كما أنّ هناك طرق قانونية مثل التحكيم الدولي وعرض المنازعات على المستوى الدولي والإقليمي.

- دراسة (سعيد، 2018):

بعنوان: دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات السياسية، وقد تناولت الدراسة (وظيفة العلاقات العامة في إدارة الأزمات السياسية) دراسة وصفية تطبيقية على أمانة حكومة ولاية النيل الأزرق في الفترة من (٢٠١١-٢٠١٢)، ومن أهم أهداف الدراسة، دراسة أوضاع العلاقات العامة لمعرفة مدى مقدرتها العلمية والعملية في إدارة الأزمات، والتعرف على بعض جوانب قوة وضعف العلاقات العامة من خلال اعتمادها على البحوث والتخطيط باستخدام وسائل الاتصال استخدامًا فعالًا في إدارة الأزمات.

كما تم استخدام المنهج التاريخي، ومن ثم الوصفي؛ لمعالجة بيانات ومعلومات هذه الدراسة، وخرجت بالعديد من النتائج منها: لا تنتهي مهمة العلاقات العامة بانتهاء الأزمة، وإنما يتوجب عليها تقييم الأزمة الذي يُعدّ مقياسًا لنجاح العلاقات العامة في إدارة الأزمة، وتم تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي وهو كالتالي: ما مدى توفر الإمكانيات الفنية والتدريبية للعلاقات العامة للتعامل مع الأزمات السياسية في ولاية النيل الأزرق قبل وأثناء وبعد وقوعها؟ وخلصت النتائج إلى أنّ العلاقات العامة منهج متكامل للحياة، تقوم بالدور الشامل في خدماتها خلال المؤسسات المختلفة للعاملين والجمهور وكافة أفراد المجتمع، وكذلك مساندة وتهيئة الظروف المناسبة للإدارة العليا لإدارة الأزمات، كما أنّ العلاقات العامة تلعب دورًا مهمًا في تحديد فشل أو نجاح المنظمات في إدارة الأزمات.

- دراسة (شوية، 2018):

بعنوان: إدارة الأزمات الدولية من منظور كمّي، حيث يتزايد انقسام المختصين الدوليين بشأن السياسة الخارجية الأوروبية كلما تضاعفت محاولات البحث في هوية الاتحاد الأوروبي كفاعل دولي، وهو الذي يتجاوز مؤسساتها التنظيم الكلاسيكي للمنظمات الدولية من حيث الشكل والفعل، رغم استقلالية النظام الدولي التي تمنح الدولة الوطنية الأولوية كفاعل دولي. لكن، لا يمكن –على الأقل- إنكار أنّ موضوع ومعالم هذا الكيان السياسي المتفرد لا يزال يتطور ويتكيف مع معطيات الشأن الدولي في سياق تأكيد هوية إقليمية ودولية لا يمكن تجاوزها جيوبوليتيكياً.

ويبدو أنّ مخزون الشرعية، والممنوح من طرف مختلف الأوساط الأكاديمية للاتحاد الأوروبي كفاعل، يثير فعلاً أزمة حوار نظري حول تكييف طبيعة أدوار الإتحاد الأوروبي في مجال العلاقات الدولية؛ لذا قد تساعدنا مقاربة الموضوع كيفيًا وكميًا على التساؤل حول حدود تأثير أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث في إدارة الأزمات الدولية على بلورة تصور مشترك في السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة.

- دراسة (الدويك، 2017):

بعنوان: الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجًا، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية، وذلك باتخاذ أزمة الشرق الأوسط نموذجًا، وقد أكدت على أنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م كانت العلامة الفارقة في معادلة العلاقات الدولية المعاصرة، حيث أصبح الإرهاب متغيرًا حاكمًا بمنطقة الشرق الأوسط، كما ارتكزت الدراسة أيضًا على عدد من الحقائق المرتبطة بإدارة الأزمات الدولية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، وذلك من خلال الحديث عن المفاهيم الأساسية لإدارة الأزمات الدولية، حيث تم التطرق إلى مفهوم النظام الدولي، ومفهوم الأزمة الدولية، وتوازن القوى، وكذلك الاتجاهات السياسية لبعض الدول في إدارة الأزمات الدولية من وجهة النظر التحليلية للباحث، وقد تناول اتجاه كل من: الإدارة الأمريكية، والإدارة الروسية، والاتحاد الأوربي، والإدارة الإسرائيلية، والإدارة التركية.

- دراسة (بن طريف، 2017):

بعنوان: الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية-الأمريكية 1999 -2003/ دراسة حالة، حيث تمت معالجة موضوع أزمة العلاقات العراقية- الأمريكية أو للكشف عن طبيعة العلاقة العراقية – الأمريكية، أو للتعرف على طبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية- الأمريكية، والوقوف على طرائق إدارة أزمة العلاقات العراقية- الأمريكية، وتطلّب معالجة هذا الموضوع استخدام أكثر من منهج، حيث تم استخدام المناهج العلمية التالية: المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي ومنهج التحليل النظمي، وفي ضوء ما تقدم اعتمدت الدراسة على ما يمكن وصفه بالمنهج التكاملي الذي يجمع بين المناهج السابق ذكرها؛ نظرًا لما تفرضه مقتضيات البحث العلمي.

وتتحدد مشكلة الدراسة بطبيعة الأزمة التي انتابت العلاقات العراقية-الأمريكية، والتي بدأت ملامحها منذ عام 1990، والطرق والأدوات التي وظفها كل من الجانبين العراقي والأمريكي في إدارتهما للأزمة، والتي انتهت باحتلال العراق عام 2003، وانطلقت الدراسة من افتراض مفاده: أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ عام 1999 أدارت الأزمة مع العراق بطريقة قادت إلى الحرب، ومن ثم احتلاله عام 2003 بدلاً من معالجتها بالطرق والوسائل السلمية، كما هو معروف في تقاليد إدارة الأزمة الدولية التي تأتي بأطرافها بعيدًا عن المواجهات المسلحة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه قد شكل دخول الكويت النقطة الحاسمة في بدء تنفيذ سياسة الولايات المتحدة في تدمير العراق؛ وصولًا إلى احتلاله في 2003، وأنّ مسار العلاقات العراقية الأمريكية خلال أزمة احتلال الكويت اتسم بطابع عدائي، ولذلك فإن الخيارات السلمية جرى استبعادها نهائيًا.

- دراسة (العجمي، 2006):

بعنوان: أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، لأنه لم ينشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربي نظامًا إقليميًا كأحد حلول مشكلة الأمن من فراغ، فقد كانت هناك علاقات خليجية متينة قبل قيام المجلس تحت حماية المستعمر البريطاني، لكن من دون تدخل منها؛ بل أحيانًا تتعارض مع رغبتها. كما كان هناك تعاون من خلال سلطات الحماية البريطانية التي وطنت نظم إدارية مشتركة في مجالات الميزانية الحكومية، والقضاء، والأمن الداخلي، أدار بها رؤساء دول الخليج لاحقًا دولهم الغنية عندما توفرت الموارد المالية. كما حتمت هذه النظم التعاون في مجالات عدة، مثل: البريد، والحجر الصحي، وتحديد مغاصات اللؤلؤ. وبعد الاستقلال قفز التعاون الخليجي إلى أجواء أرحب من خلال عمل المؤسسات الخليجية التي كانت الأساس المنظم الذي قام عليه المجلس.

لقد كانت المقترحات التي تم تداولها متقاربة الأهداف وتصب في خانة واحدة، والذي يدعو إلى التعاون الاقتصادي، كان إدراكًا فذًا من دول مجلس التعاون لانتهاج السبيل الأصلح، والاستفادة من التجارب السابقة في المحيطين الإقليمي والدولي. وحينها كانت دول مجلس التعاون بعد تبنيها الأمن الذاتي في الثمانينيات أقل أمنًا من الناحية العسكرية من أية فترة زمنية أخرى خلال القرن العشرين، بعد رحيل الاستعمار البريطاني، دخلت دول الخليج في برامج تسلح غير مدروس، في حين لا تزال مطامع الغرب مستمرة لاستنزاف المزيد من الثروة النفطية، ولم تكن قوة «درع الجزيرة» بحسب ما أراد أهل الخليج منها، ولم تحول السيادة الوطنية لكل دولة من دول المجلس دون الوصول إلى أمن جماعي كامل.

المطلب الأول: التعليق على الدراسات السابقة

استعرضنا فيما سبق عددًا من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة المباشرة غير المباشرة بموضوع الدراسة، ولقد توصلت تلك الدراسات إلى مجموعة من النتائج سوف تعين الباحثة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، كما ستساعدها في اختيار آليات جمع المعلومات وبناء الإطار النظري للدراسة الحالية، ومن خلال الاستعراض السابق يمكن التعقيب على تلك الدراسات في النقاط التالية:

- اتفقت جميع الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية على أن الأزمات هي أمر طبيعي لكل للدول والمؤسسات، ومن الضروري التعامل معها وإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإدارتها بكفاءة وفاعلية من خلال استخدام الموارد المتاحة لكل للدول والمؤسسات.
- أبرزت الدراسات السابقة أهمية علم إدارة الأزمات كعلم ضروري للدول والمؤسسات لا تستطيع الاستغناء عنه.
- اتفقت معظم الدراسات على ضرورة وضع استراتيجيات وأساليب وخطط عمل فعالة للتعامل مع الأزمات.
- أكدت معظم الدراسات السابقة على أهمية التفكير الاستباقي في التنبؤ بالأزمات والحد من آثارها، دراسة (جاسم، 2021)، ودراسة (بن طريف، 2017)، ودراسة (Mansour, 2020) وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في تحليل نتائج الدراسة الحالية، وكذلك إثراء الإطار النظري.
- أكدت أغلب الدراسات على أهمية التفكير الاستباقي كمنهج في الحياة ينعكس على سلوكيات الأفراد في إدارة الأزمات مثل: دراسة (سعيد، 2018)، ودراسة (شوية، 2018)، ودراسة (الدويك، 2017).

- اختلفت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في اتباعها منهجية مختلفة لاعتماده على منهجي صنع القرار ومنهج النظم.
- اختلفت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في التطبيق على دولة الامارات العربية المتحدة كنموذج مع التطبيق على مشكلات مستمرة ومتجذرة منذ سنوات طويلة ومازالت مستمرة.
- اتفقت الدراسات السابقة والدراسة الحالية على ضرورة إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الأزمات يقودها مجموعة من الخبراء والمختصين في إدارة الأزمات تعتمد على التفكير الاستباقي.
- ركزت الدراسات السابقة على ضرورة اختيار أصحاب القرار والمسؤولين القادرين على التفكير الاستباقي، وصناعة قرارات فعالة في حالة وقوع الأزمات.
- وقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في تحليل نتائج الدراسة الحالية، وكذلك إثراء الإطار النظري، وأبرزت أغلب الدراسات السابقة أن هناك ضعفًا في الاهتمام بإدارة الأزمات عند المؤسسات والدول، وأكدت على أهمية استخدام التفكير الاستنباطي لمواجهة تلك الأزمات.
- أوصت بعض الدراسات بضرورة تشكيل فرق عمل للتعامل مع الأزمات وتوفير الكادر المطلوب والمناسب لتشكيل هذه الفرق سواء من داخل المؤسسة أو من خارجها دراسة (شوية، 2018)
- حاولت الدراسة الحالية الربط بين النواحي النظرية والنواحي التطبيقية لإدارة الأزمات المختلفة خاصة في المشكلات التي تهدد الأمن القومي للدولة.
- أقرب الدراسات إلى الدراسة الحالية هي دراسة (جاسم، 2021)، ودراسة (بن طريف، 2017)، ودراسة (جلال، 2021)، ودراسة (الدويك، 2017)، ودراسة (العجمي، 2006)، حيث ركزت على أهمية التخطيط في إدارة الأزمات ودور التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات، والتأكيد على ضرورة تشكيل فرق عمل قادرة على المواجهة، وأخيرًا ركزت على ضرورة توافر صناع قرار ذو خبرة ومهارة في التعامل مع الأنواع المختلفة للأزمات والعمل لفترات طويلة تحت ضغط العمل.

إن القيمة النهائية للدراسة تتمثل في تأكيدها على أهمية اتباع قواعد التفكير الاستباقي في المنهج العلمي عند رصد الظواهر المختلفة، ليتسنى الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن أن يبني عليها توصيات إجرائية تفيد إدارة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في التصدي للمواقف الطارئة والمفاجئة (الأزمات) التي قد تتسبب في حدوث نتائج سلبية على المؤسسة وعلى المجتمع بأكمله.

المبحث الرابع: أسئلة الدراسة

تدور تساؤلات الدراسة حول ما يلي:

1. ما أهمية التفكير الاستباقي لإدارة الأزمات على الأمن في دولة الامارات العربية المتحدة ؟ وما أسباب توجه متخذي القرار لاستخدام ركيزة التفكير الاستباقي؟ وما مدى فعاليته وتأثيره على الأمن القومي في دولة الامارات العربية المتحدة ؟

2. ما مظاهر التفكير الاستباقي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الازمات التي شهدتها منطقة الخليج والوطن العربي، وما هي محدداته؟
3. كيف انعكست العولمة على التفكير الاستباقي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال إدارة الأزمات محل الدراسة؟

المبحث الخامس: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على المداخل الفكرية لإدارة الأزمات وتأثيرها على الأمن القومي لدولة الامارات العربية المتحدة.
2. البحث في أهمية التفكير الاستباقي لإدارة الأزمات على الأمن القومي لدولة الامارات العربية المتحدة.
3. التعرف على محددات التفكير الاستباقي لإدارة الأزمات في دولة الامارات العربية المتحدة.
4. استكشاف مظاهر التفكير الاستراتيجي في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الأزمات التي شهدتها منطقة الخليج والوطن العربي.
5. التعرف على مدى انعكاس العولمة على التفكير الاستباقي في الإمارات خلال إدارة الأزمات محل الدراسة.
6. تقييم مدى تأثير استخدام التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات محل الدراسة على الأمن القومي في دولة الامارات العربية المتحدة.

المبحث السادس: أهمية الدراسة

تتجسد أهمية البحث في الجوانب الآتية:

1. تتجسد أهمية الدراسة في الربط بين موضوعي التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات؛ لكي تصل إلى الكفاءة والفاعلية القصوى لتجنب المخاطر أو التقليل منها أو تلافيها في الأزمات المستقبلية.
2. المساهمة في تعميق التفكير الاستباقي لمتخذي القرار ودورهم في مواجهة الأزمات التي يمكن أن تؤثر على الدولة ومكانتها مستقبلًا.
3. تحفيز المسؤولين إلى أهمية اتباع أسلوب التفكير الاستباقي في مواجهة الأزمات.
4. تقييم مدى الاستفادة المتحققة من اتباع صناع القرار وأصحاب القرار للتفكير الاستباقي في مواجهة الأزمات على المستويين الداخلي والخارجي.
5. تأتي أهمية الدراسة من حقيقة أنها تبحث في جميع أسباب ومصادر التهديد على مختلف المستويات: داخليًا وإقليميًا ودوليًا، من خلال رصد الآليات المتبعة لمواجهة هذه الأزمات ذات الاهتمام الكبير في الدول العربية والعالم.
6. تسعى إلى معالجة واحدة من أهم القضايا ذات الاهتمام الكبير في الدول العربية والعالم، أي مسألة الأمن الإقليمي للخليج العربي، باعتبارها واحدة من أكثر المناطق حيوية وعرضة للانفجار في أي منعطف حاد بسبب تعدد مصادر التهديد وتعقيدها، والتداعيات السلبية المؤثرة بها.

7. أصبح تحقيق الأمن القومي ودون القومي عبء على عاتق الأجهزة الأمنية لدولة الامارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات المستمرة من الجهات المعادية، كونها تعمل على تعزيز قدراتها في سبيل مواجهة الأزمات على المستوى الإقليمي والدولي.

المبحث السابع: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها وجود علاقة إيجابية طردية بين التفكير الاستباقي واستشراف المستقبل من قبل صانع القرار، وبين قدرته على إدارة الأزمات الآنية والمستقبلية، فبقدر ما يكون سلوك صانع القرار سلوكًا استباقيًا، بقدر ما يستطيع الموازنة والقدرة على التغلب على الأزمات والتحديات والصعاب، ومن ثم اتخاذ قرار مبني على هذه الموازنة. ويتفرع عن هذه الفرضية الأساسية الفرضيات الفرعية الآتية:

1. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السلوك الاستباقي وإدارة الأزمات.
2. توجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مرتكزات القيادة الاستباقية وإدارة الأزمات.
3. توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الشخصية الاستباقية والقدرة على إدارة الأزمات.

المبحث الثامن: منهجية الدراسة

من المرتكزات الأساسية لقيام بحث علمي أكاديمي اعتماد منهج أو عدة مناهج لإجراء هذا البحث بقصد بلوغ الأهداف والنتائج المرجوة، وهو الأمر الذي يفرض وضع هذه الدراسة في إطار منهجي، وتعتمد الدراسة الحالية على استخدام: منهج صنع القرار و منهج النظم:

المطلب الاول: منهج صنع القرار

وهو من المناهج الشائعة في البحوث السياسية، كونه يُعد خطة لصنع القرارات. وإنّ عملية صنع القرار وظيفة تعرفها كافة النظم السياسية: البسيطة والمركبة، التقليدية والحديثة، الديمقراطية وغير الديمقراطية، ويمكن القول بأنّ عملية صنع القرار هي أهم جوانب الدراسة السياسية، ولا يزعم المنهج تفسير جميع الظواهر السياسية؛ بل ما يعتقد أنه الجانب المحوري فيها، ويشير صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين في تقرير السياسات العامة والاختيار من بين الحلول البديلة.[1]

كما أنّ منهج صنع القرار هو دراسة متفحصة وشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أنّ متخذي القرار لديهم سلسلة من البدائل؛ إلا أنه في السياسة الخارجية يكون عدد البدائل محدودًا. وبذلك فجوهر منهجية اتخاذ القرار هو "الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة".[2] خطوات (المنوفي) التي يتم من خلالها عملية صنع القرار والتي

---

[1] كمال المنوفي، مناهج وطرق البحث في علم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، ط3، 2006م، ص44.

[2] إنعام على الشهربلي، صناعة المعلومات: نظريات وتحديات تقنيات وتطبيقات، العراق: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2013م، ص31

تُحدد في إطار يبتدأ من صانع القرار وكيفية إدراكه للمؤثرات البيئية واستجابته له، يليه البيئة (الأوضاع الداخلية والدولية)، ومن ثم عملية صنع القرار، والتي تمر بالمراحل التالية:

1. تحديد المشكلة وبلورتها، أي الإلمام بأبعادها المختلفة.
2. تطوير بدائل لحل المشكلة.
3. اختيار أحد هذه البدائل في ضوء تصور صانع القرار والتكلفة والعائد المحتمل لكل بديل.
4. وأخيراً تقييم القرار: وهي عملية ضرورية تخضع لعدد من الضوابط:

- حالة المعلومات المتاحة لصانع القرار: هل هي كاملة أو غير كاملة أو دقيقة أو مشوهة.
- درجة المشورة في صنع القرار.
- آثار القرار، وبعبارة أخرى، ما إذا كان الغرض من القرار قد تحقق وإلى أي درجة.

وسيتم في هذه الدراسة التركيز على نموذج الفعل العقلاني كأحد نماذج منهج صنع القرار في إدارة الأزمات، حيث يفسر هذا النموذج عملية صناعة القرار من خلال تحليل عقلاني لأهداف السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، على اعتبار أن أي صانع قرار يقوم بالتدقيق في وضع أهدافه وحساب التكاليف والأرباح التي يجنيها من كل قرار يتخذه بشأن قضية معينة أو تحقيق هدف ما، فالوحدة الأساسية في التحليل في هذا النموذج هو عقلانية سلوك صانع القرار في العلاقات الدولية، ويقوم هذا النموذج على العناصر التالية:

1. القضية التي يفترض معالجتها إنما هي نتاج سلوك الدول.
2. سلوك الدولة هو اختيار يتم مرة واحدة وليس عدة اختيارات متسلسلة.
3. السلوك هو اختيار عقلاني وذلك للاعتبارات التالية (ترتيب في الأهداف، وجود خيارات، المخرجات، الاختيار).

المطلب الثاني: منهج النظم

ظهر منهج النظم كضرورة ملحة للاتجاه التخصصي في ميادين العلوم المختلفة وحاجة متخذي القرار ووجود مشاكل متشابكة في ظواهر متعددة، أي أهميته في الظواهر المتداخلة والمتفاعلة بوجود عوامل كثيرة تدخل في تكوينها.[1]

يتعامل مدخل النظم مع النظم بناءً على درجة التعقيد فيه وفقًا لأربعة محددات:

1. عدد الأجزاء المكونة للنظام.
2. خصائص هذه المكونات.
3. عدد التفاعلات المحتملة بين المكونات.
4. درجة التنظيم التي يتميز بها النظام.

[1] الشهربلي، مرجع سابق، ص90

يستلزم استخدام هذا المدخل أو المنهج وضع نموذج يتضمن ظاهرة مشتركة بين عدة جزيئات أي العناصر التي تتركب منها والمتغيرات التي تؤثر فيها. قيامه على المفهوم القائل: بأنه لا يمكن فهم شيء في حد ذاته إذا وجه الفرد اهتمامه نحو هذا الشيء فقط دون ارتباطاته وعلاقاته، الطريقة العلمية في حل المشكلات بمنهج النظم: تتضمن هذه الطريقة اعتماد سبع خطوات رئيسية في حل المشاكل، وتمثل دورة حياة النظام يمكن توضيحها بالآتي:

1. تعريف المشكلة.
2. تجميع البيانات التي تصف المشكلة.
3. تعريف الحلول البديلة.
4. تقويم البدائل.
5. اختيار أفضل بديل.
6. تنفيذ الحل.
7. المتابعة للتأكد من كفاءة الحل.

ويعود الفضل في تطوير اقتراب تحليل النظم للعالم ديفيد إيستون David Easton، ويرتكز في تحليله للحياة السياسية إلى مفهومي " النسق" و"الوظيفة" معًا، وهو يرتبط في تحليله هذا بأنّ "الوظيفة السياسية" ومن ثم وظيفة الجهاز السياسي في المجتمع الكلي تنحصر بصفة أساسية في بث القيم على مستوى المجتمع الشامل، وتتحقق هذه الوظيفة عند إيستون من ثنايا مجموعة مركبة من عمليات شبه ميكانيكية تمر بها مدخلات الجهاز السياسي ومخرجاته وبها تصور قراراته. [1]

تنبع حاجتنا لتوظيف منهج التحليل النظمي في دراستنا بالنظر لطبيعة الموضوع من حيث كونه يحلل العلاقات الإقليمية الدولية لدولة الامارات العربية المتحدة ، ولمميزات "منهج تحليل النظم" الذي يسمح بالانتقال من الجزء إلى الكل والعكس، من خلال التدرج في المستويات الثلاثة في التحليل أي مستوى الوحدات الوطنية، ومستوى النظام الإقليمي ومستوى النظام الدولي، وهذا ما يتناسب مع تحليل تفاعلات النظم الإقليمية التي تحكمها متغيرات متعلقة بالبيئة الداخلية لكل وحدة من الوحدات المشكلة للنظام، ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الإقليمية، ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام الإقليمي، فتحليل النظم السياسية يتطلب تحليل التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وهي العلاقة التي يمكن الكشف عنها بتوظيف منهج تحليل النظم.

وعليه، يتم فهم وتفسير الواقع السياسي أو السلوك السياسي في المجتمع من خلال فهم أنماط التفكير في هذا المجتمع، كما أنَّ إدارة الأزمات السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي، وعليه؛ فإنّ العلاقة بين التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات ليست علاقة أحادية الاتجاه، والصحيح - وهو ما يدعمه الواقع - أنّ العلاقة بينهما هي علاقة دائرية على أساس أن النظام السياسي يتأثر بأنماط التفكير السائدة في المجتمع، ويؤثر فيها في ذات الوقت. وهو ما يجعل كل منها متغيرًا تابعًا ومستقلًا في الوقت ذاته. وذلك بالتطبيق على حالة دولة الامارات العربية المتحدة.

---

[1] كمال المنوفي، مرجع سابق، ص45.

المبحث التاسع: مصطلحات الدراسة

التفكير الاستباقي: ظهر مفهوم التفكير الاستباقي كفلسفة تتبناها العديد من الدول في ظل التغير السريع في البيئة ونمو الأسواق وشدة المنافسة؛ لذلك فإنّ الدولة ذات التفكير الاستباقي تسعى بأن تكون قائدة في المجتمع الإقليمي والعالمي، وتعمل على تحقيق ميزة تنافسية في ضوء مواردها المتاحة وتصنف الدولة التي تسعى إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة من خلال التعرف على الفرص واقتناصها؛ لذلك يرى (Wheelen & Hunger, 2008) بأنّ التفكير الاستباقي هو عملية قيام الدولة بالتركيز على إشباع المجتمع من خلال جمع المعلومات بشكل مستمر واستخدامها؛ لتحسين الوضع السياسي والاقتصادي للدولة. [1] أما (Slater & Never, 2004) فيرون بأنّ التفكير الاستباقي هو السلوك الفعال للمنظمة والمكون الرئيسي للابتكار والتجدد[2]، ويرى (Thomas, 2008) من خلال هذا التفكير تعمل المنظمة على تعظيم الأداء المستدام ضمن السوق الذي تعمل به (Van & Joshi, 2007). [3]

وتميل الشركات أو المؤسسات أو الدول التي تستخدم التفكير الاستباقي إلى التخطيط للمستقبل، وتدارك أي مشاكل مُحتملة قد تواجه الشركة أو المؤسسة أو الدولة، كما يسعون بشكل دائم للبحث عن طرق جديدة حتى يستطيعوا من خلالها خلق قيمة إضافية وكسب المزيد من المال؛ إضافة إلى الاهتمام بشكل كبير بإعداد خطة للطوارئ أو للمخاطر المُحتملة التي قد تواجهها في المُستقبل، فالتفكير الاستباقي يركّز على التحكم في المخاطر وإدارتها والتقليل من تأثيرها، بغرض زيادة فرص نجاح الشركة أو المؤسسة أو الدولة.

وبذلك يمكن القول بأنّ الاستمرار والنجاح والنمو في الدول المعاصرة يفرض على هذه الدول القيام بتطوير توجهات استراتيجية مناسبة تصلح في تحسين قدراتها الاجتماعية والسياسية لمواجهة الظروف المختلفة، والتي تميل إلى التغير السريع الأمر الذي يبرر التصرف المقتنص للفرص من خلال توقع متطلبات المستقبل ومعرفة التغيرات العالمية، كما وجد أنّ الدول الاستباقية تختلف عن الدول الأخرى في ثلاثة أبعاد هي :البُعد الريادي، والبُعد التقني، والبُعد الإداري، وأطلق على الدول الاستباقية اسم الدول المرتقبة، والمنظمات غير الاستباقية المنظمات المدافعة. [4]

أما من وجهة نظر (Slater & Never, 2004) فيرون بأنّ التفكير الاستباقي يحاول اكتشاف وفهم وتلبية احتياجات المجتمع الكامنة وكشف الاحتياجات المستقبلية، وتكمن أهمية التفكير الاستباقي من خلال العمل الريادي للدولة فهي تقوم برصد اتجاهات التغيير على المستوى المحلي والعالمي. [5]

- وبناء على ما سبق ترى الباحثة تعريف التفكير الاستباقي إجرائيًا على أنه: نهج إداري عادة ما تستخدمه الشركات أو المؤسسات أو الدول التي تتسم بالمبادرة والرغبة في الاستعداد للمستقبل، حيث تقوم الشركة أو

---

[1] Wheelen, T. L., Hunger, J. D. (2008), *Strategic Management Business policy*, 11th ed, New Jersey: Pearson international edition.

[2] Slater & Never (2004). Strategic Positivity and Firm Approach to the Natural Environment. Academic of Management Journal, Vol. 41(5), 21–23.

[3] Van den Bulte, C., & Joshi, Y. V. (2007). New Product Diffusion with Influentials and Imitators. *Marketing Science*, *26*(3), 6. https://doi.org/10.1287/mksc.1060.0224.

[4] David, F. R., & David, F. R. (2015). Strategic Management Concepts and Cases, Global Edition (2014).

[5] Slater & Never (2004). Strategic Positivity and Firm Approach to the Natural Environment. Academic of Management Journal, Vol. 41(5), 21–23.

المؤسسة أو الدولة من خلاله بالبحث عن فرص العمل الجديدة، والتخطيط لاتخاذ قرارات بعيدة المدى قبل حدوث أي طارئ أو أزمة واتخاذ إجراءات وقائية للمشاكل المُحتملة.

- **إدارة الأزمات:** ويجدر الإشارة إلى اختلاف مفهوم الأزمة من باحث إلى آخر طبقًا لمدخل دراسته ومادته العلمية المتخصصة، فقد أشار فيليبس (Philips, 1986) على أنّ الأزمة "حالة طارئة تحدث بشكل مفاجئ وتسبب في حدوث خلل في الأعمال التي تقوم بها المؤسسات، وبالتالي تسبب الأذى والضرر للمركز التنافسي لها؛ مما يتطلب منها اهتمامًا فوريًا بشأن ذلك".

كما ويعرفها (Philips, 1986) بأنها "النظام الجديد للشركات المالية والتجارية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في التعامل مع الكوارث"، وقد بنيت هذه الملاحظة على العدد المتزايد من الشركات التي تلجأ إلى التخطيط الاستراتيجي لمعاونتها على وضع خطط إدارة الأزمات.[1]

وأشارت المقري 2020: إلى الأزمة: هي وضع أو لحظة حرجة يتعرض لها الكيان التنظيمي من شأنها أن تعيق هذا الكيان عن تحقيق أهدافه، وتعيق أعضائه عن مباشرة عملهم بالشكل والكيفية المطلوبتين، ويتطلب التغلب على هذا الوضع اتخاذ قرارات من قبل إدارة الكيان التنظيمي تؤدي إلى الحد من تفاقم الوضع ومعالجة الآثار الناجمة عنه في الواقع الحاضر وتلافيه في المستقبل،[2] ووضع حمش 2020 تعريفًا للأزمة: حدث مفاجئ لا يمكن التنبؤ به أو توقعه، يؤدي إلى عدم الاستقرار في المنظمة، ويتسبب في الحاق ضرر كبير بها.[3] ويمكن القول أن الأزمة تمثل: حالة غير اعتيادية وغير مستقرة تصيب المؤسسة، وتؤثر على السير العام لنشاطها، الأمر الذي يحدث بعض الاختلالات الوظيفية التي من شانها عرقلة المؤسسة للوصول إلى تحقيق أهدافها.[4]

- إدارة الأزمة: تعني كيفية الّتغلّب على الأزمة بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة وتجنُّب سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.[5]
- ويمكن تعريفها أيضا بأنها: مختلف الجهود والإجراءات والتدابير الإدارية سواء المعتادة أو الاستثنائية، التي تتخذها المؤسسة عند انفجار الأزمة بغرض محاصرتها والسيطرة عليها والتخفيف من حدتها ومن مختلف آثارها السلبية.

---

(1) Phelps, N. L. (1986). Setting up a crisis recovery plan. Journal of Business Strategy, 6(4), 5–10. https://doi.org/10.1108/eb039125.

(2) أريج بنت سعد بن إبراهيم المقري، واقع إدارة الأزمات في مدارس التعليم الأهلي للبنات بمدينة الرياض(نموذج مقترح)، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 2020، ع 110، ص 216.

(3) محمدً ناصر مصطفى حمش، دور تطبيقٍ معايير الحكم الرشيدٍ في إدارة الأزمات دراسة ميدانية على وزارة الداخلية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية "، ماجستير إدارة الدولة والحكم الرشيد، كلية الإدارة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأقصى- غزة، فلسطين، أغسطس- 2020، ص 22.

(4) بومشعل، يوسف. "رهانات إدارة الأزمات المؤسستية: من تجاوز التهديدات المحتملة إلى اغتنام الفرص الممكنة." المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي مج9, ع 3 (2022): ص 117، 131.

(5) أريج بنت سعد بن إبراهيم المقري، مرجع سابق، ص 216.

- سيناريو إدارة الأزمة: مجموعة من الافتراضات المتعلقة بالموقف في مجال محدد، يقوم فيه النظام بتحليله ودراسته؛ مما يساعد على وضع تصورات للأزمة وإيجاد بدائل عديدة للحلول الموضوعة. [1]

- التخطيط لإدارة الأزمات: عملية إدارية تتمكن المنظمة من خلالها في وضع مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات تضمن قيام المنظمة بمجموعة من الأنشطة تحقق مستوى عالي من الجاهزية أو الاستعداد الدائم لمواجهة الأزمات أو الأحداث المتعددة المحتملة التي قد تواجهها المنظمة بأكبر قدر من الفاعلية. [2]

- الإدارة بالأزمات: افتعال الأزمات، وإيجادها من عدم كوسيلة للتغطية والتمويه على المشاكل القائمة التي تواجه الكيان الإداري.

- المنهج المتكامل لإدارة الأزمات: المنهج المتكامل هو منهج علمي يستند على الثوابت ولا يهمل ولا يتجاهل المتغيرات المرتبطة بالأزمة، وهو منهج تفاعلي ابتكاري يعتمد على الإبداع الفردي والإبداع الجماعي، وهو يستند إلى فكر المدخل النظمي في الإدارة، ويرتكز هذا المنهج على الوصف العام.

وتعرف الباحثة إدارة الأزمات إجرائيًا: بأنها عملية استخدام لمجموعة من الطرق المنظمة بغاية إدارة وتحويل المخاطر والأزمات ومعالجتها لصالح الدولة ومواطنيها، وتمثل إدارة الأزمات المتغير التابع بالنسبة لهذه الدراسة وسوف يقاس مدى تأثرها بأساليب التفكير الاستباقي لدى دولة الامارات العربية المتحدة.

---

[1] بومشعل، يوسف. مرجع سابق، ص 121.

[2] همام، أشرف يوسف سليم. "تخطيط إدارة الأزمات في المنظمات الحكومية السعودية: دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة بمحافظة الطائف." مجلة التجارة والتمويل ع 2 (2011): 97 - 172.

الفصل الثاني: الإطار النظري

يُعدّ أمن الإنسان وسلامته وراحته وسعادته أيضًا من الأولويات القصوى لدى دولة الامارات العربية المتحدة؛ فهي تسعى جاهدة بكل طاقاتها وما تمتلكه من إمكانيات لتوفير ذلك له، ولذلك انتهجت نهجًا خاصًا فيما يتعلق بذلك، وتحديدًا فيما يخص الأزمات والطوارئ التي تمس الإنسان في حياته وأمنه واستقراره، حيث ساهمت الحكومة الإماراتية بقيادتها ومؤسساتها إلى الوقوف بجانب الإنسان وتحديات الأزمات التي تحل به بكل أنواعها، وهذا دليل واضح على معايشتهم لهموم وطنهم، وعمق ما يتسمون به من مشاعر وأحاسيس إنسانية تجاه الآخرين، فتميزت بسرعة التفاعل والاستجابة لحل ما يواجهه الناس من مخاطر وأزمات تحل بهم، وتسخير كل الإمكانات والمؤسسات لتوفير الحياة الآمنة والمستقرة للإنسان.

لقد واجهت دولة الامارات العربية المتحدة العديد من الأزمات، منها: أزمة كورونا الطارئة، والأزمة المناخية التي شهدتها الدولة بكل مدنها في الأيام السابقة بسبب هطول الأمطار الغزيرة بشكل مفاجئ، فأثرت تلك الأزمات على الناس وأماكن سكناهم، ومحاصرة بعض المنازل والأشخاص وإغلاق بعض الطرق، حيث أثبتت دولة الامارات العربية المتحدة في هذا المضمار الجهود المتميزة لتخطي تلك الأزمات ومواجهتها، وظهر دور القيادة الحكيمة في الاستجابة السريعة والفورية لمواجهتها بكل السبل والطواقم العاملة، وتشكيل اللجان لعمليات الإنقاذ والإيواء وحصر الأضرار، واتخاذ كل التدابير لحماية الأرواح والممتلكات، وقد بلغ عدد المشاركين في عمليات الإخلاء والإنقاذ 4816 عنصرًا بشريًا معززين بـ 1198 آلية ودورية، عملوا كلهم جاهدين ودون توانٍ لإنقاذ المتضررين، وإزالة الأضرار عنهم، وأطلقت وزارة الدفاع عملية «الأيدي الوفية» لتحقيق هذه الأهداف، كما عملت القطاعات الأمنية على قدم وساق للتعامل مع هذه الأزمة، واستقبلت أكثر من 30 ألف بلاغ، وتعاملت معها بكل احترافية، وكان لهذه الجهود المتكاتفة والملحمة الوطنية أبلغ الأثر على أرض الواقع، في المحافظة على الأرواح والممتلكات، وسرعان ما فتحت الطرق المتضررة، وعادت الحياة إلى طبيعتها، وكأن شيئاً لم يكن، بفضل الله ونعمته.[1]

حرصًا من القيادة الرشيدة على توفير الأمن والسلامة للمواطنين والمقيمين في دولة الامارات العربية المتحدة ، وحفاظًا على المكتسبات والممتلكات الخاصة والعامة، تم إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والكوارث بمرسوم القانون الاتحادي رقم (2) لعام 2011، وهي تعمل تحت إشراف المجلس الأعلى للأمن الوطني؛ بهدف تحقيق سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ولها دور فعّال وكبير في تحقيق الاستقرار المعيشي الذي تتميز به دولة الامارات العربية المتحدة ، كما تتمحور مهام إدارة الأزمات والكوارث حول إدارة كافة القدرات والكوادر الوطنية والمحلية والقطاع الخاص لمواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث حفاظًا على الأرواح والممتلكات؛ إضافة إلى الإشراف عليها ومراقبتها باستمرار، أما رسالتها فهي ترسيخ سياسة الدولة في تعزيز أمن واستقرار المجتمع من خلال الحرص على جاهزية فريق الأزمات والكوارث ونظام الهيئة الوطني بشكل مثالي،

---

[1] الشحي, أحمد. (September 23 ,2016). الإمارات دولة تضامن وإخاء. البيان.
www.albayan.aewebsite:https://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-09-27-1.2722354. Accessed 04 April 2022

ورؤيتها هي الريادة في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. وسنستعرض الأدبيات والدراسات السابقة فيما يتعلق بالتفكير الإستباقي، وإدارة الأزمات.

المبحث الأول: أهمية التفكير الاستباقي

لقد لاحظ أصحاب القرار في الإمارات العربية المتحدة، ضرورة الاهتمام بركيزة التفكير الاستباقي الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأداء السياسي والأمني لها، فالدولة التي لديها الحماس نحو المواجهة الوقائية تتصف بأنها دولة استباقية تدفع بأصحاب القرار والعاملين فيها إلى معرفة الفرص؛ لتطوير الذات ومواجهة الأزمات والتحديات، فضلًا عن تبنيها الاقتراحات البناءة لتحسين أدائها السياسي والأمني الحالي والمستقبلي. [1]

والواضح أنّ دور دولة الامارات العربية المتحدة خلال العقدين الماضيين في مواجهة التحديات الخارجية والأزمات التي تمر بها منطقة الخليج العربي بدأ واضحًا من حيث منطلقاتها وأولوياتها وأهدافها اتجاه سياستها في التعامل مع التحولات التي مرت بها المنطقة والسياقات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وتبدو دولة الامارات العربية المتحدة حالة نموذجية لدراسة وتقييم طريقة اتخاذها للقرار في ظل التوترات والتحولات الاستراتيجية التي مرت بها الدول العربية الذي سُميَ بالربيع العربي مقارنة بمساحتها الصغيرة، ولا يمكن تقييم قدرات الدول بحدودها الجغرافية. ويتمثل ذلك برؤية الإمارات حيال مصادر التهديدات الخارجية وتنويع شراكاتها الدولية بين مؤيد أو معارض أو محايد، ويأتي ذلك في إطار ما تواجهه دولة الامارات العربية المتحدة اليوم من محيط متغير ومتشابك الأوضاع؛ نتيجة للظروف العالمية والمواقف الدولية المتصاعدة، ولعل مفهوم "الاستباقية" في سياق السلوك التنظيمي يشير إلى القدرة على تجنب أو القضاء على أحداث المستقبل غير مرغوب فيها أو استغلال الفرص المستقبلية من خلال تنفيذ تقنيات صنع القرار المباشر والتنبؤ للمستقبل. [2]

كما أنّ التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات لابد أن يكون له أساس قوي ومتين من عدة جوانب، وأنّ للتنمية الاقتصادية والبيئية والعلوم والتكنولوجيا دور تكميلي في تعزيز مكانة الدول أمنيًا واقتصاديًا وتعطي المؤشرات الدولية قراءة لترتيب دولة الامارات العربية المتحدة في التقارير التنافسية العالمية، ويأتي هذا وفقًا لرؤية دولة الامارات العربية المتحدة في إطار استراتيجيتها الإنمائية. ولدولة الامارات العربية المتحدة رؤى استراتيجية واضحة، وخريطة طريق مُحددة؛ لتحقيق إنجازات نوعية شاملة في شتى القطاعات الحيوية التي من شأنها تعزيز ازدهار الدولة بشكل مستدام على المدى القريب، وحتى تحقيق مئويتها 2071.

لقد أثبتت المتغيرات الحاصلة في ظل العلاقات الدولية بروز نزاعات دولية جديدة تحت مسمى السلوك الاستباقي والذي يُعتبر بعدًا مستحدثًا للدفاع الشرعي؛ وتختلف معايير هذا السلوك الاستباقي عن السلوك الوقائي في

---

[1] خالد خير الله محمد وصفاء إدريس عبودي، وصف وتشخيص ابعاد السلوك الاستباقي في الجامعات الأهلية العراقية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد13، العدد3، 2021م، ص316.

[2] محمد ثابت الكرعاوي، تبني مرتكزات القيادة الاستباقية وفق نظرية السلوك المخطط للعاملين: دراسة تطبيقية لعينة من مدراء أقسام شركة آسياسيل لخدمات الاتصالات النقالة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، مجلد12، العدد23، 2018، ص147.

أن الأول يكون في حالة وجود دلائل مادية تبين حجم الخطر وضرورة التصدي له، عكس الثاني الذي يعني الوقاية من اعتداءات مستقبلية خالية وليست محتملة. [1]

كما تعددت أشكال السلوكيات الاستباقية في تعامل دولة الامارات العربية المتحدة مع الأزمات الحالية، فكانت البداية في اعتبار السلوكيات الاستباقية هي البحث عن التغذية العكسية أو المعلومات المرتبطة بالعمل، تلاها نماذج عدة لهذا المفهوم، منها: تسويق الموضوعات المهمة أو الحساسة إلى متخذ القرار، التكيف مع ظروف العمل الجديدة، وتقديم المبادرات لحل المشكلات الحالية أو توقعها، وكذلك المبادرات الفردية، وكنتيجة لتنوع المنطلقات والمدارس الفكرية التي تناولت السلوك الاستباقي، تعقد هذا المفهوم، وبات من الصعب الوقوف على تعريف نظري محدد لوصف أبعاده. [2]

ويعرف أهل السياسة السلوك الاستباقي بأنه: "التحول من الرد على هجوم فعلي إلى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل، خاصة إذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نيات مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر هذه النوايا"، بمعنى أنّ الاعتماد في الضربات الاستباقية يكون على نوايا الآخر أو لمجرد كونه عدوًا محتملًا أو قائمًا للدولة التي بادرت إلى هذه الضربة، وسواء قام الخصم بإظهار هذه النوايا من خلال تحرك عسكري أو تصعيد سياسي أو لم يظهر. [3]

كما يشير مصطلح "استباقي" إلى التركيز على الهدف طويل المدى، وتوقع المشاكل المستقبلية المرتبطة بهذه الأهداف، والاستمرار في التغلب على الحواجز من أجل إحداث التغيير، ويمكن أن يكون الانخراط في الأنشطة الاستباقية هو جزء لكل من سلوكيات الدور الرسمي، والتي تتركز على الامتثال لمتطلبات الوظيفة، وسلوكيات الدور الإضافي، التي تعيد تعريف دور الفرد في المنظمة، وهذا لا يعني أنّ السلوكيات الاستباقية تقع خارج نطاق الوظيفة، ولكنها يمكن أن تتجاوز متطلبات الوظيفة الأساسية، فبدلًا من القيام بالحد الأدنى، يقوم الأفراد العاملون بدور نشط تجاه العمل من خلال البحث عن المعلومات والفرص كوسيلة لتحسين وضع معين.[4]

ووفق هذا التصور لمفهوم التفكير والسلوك الاستباقي، فإنّ منطق "التهديد الأمني الداخلي والخارجي" وتداعياته، وفي إطار مواجهة الأزمات التي تنتج عنه، الانطلاق من سلسلة استباقية متكاملة تبدأ ببناء الدولة وتحقيق التنمية الوطنية ولا تنتهي بهما؛ بل تستمر على الأصعدة الفكرية والثقافية وصناعة المستقبل، والتكيف مع التحولات التاريخية الموضوعية المحلية والخارجية. [5]

---

[1] يوسف، أسماء مصطفى يوسف وأية جمال عبد المطلب، وسلامة فتحي ومحمود أحمد حسين، وهبه محروس بكري، استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية – دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية (2001 – 2020)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2021م، ص1.

[2] مها محمد النبوي وشريف سعيد متولي، الدور الوسيط للملكية النفسية في إطار العلاقة بين إدراك أخلاقية صناعة القرار التنظيمي وخصائص الوظيفة والسلوك الاستباقي للأفراد: دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية بمحافظة الشرقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد56، العدد1، 2019م، ص15.

[3] عبد الشافي عبد الدايم خليفة، الحرب الاستباقية على الإرهاب في ضوء القانون الدولي، مجلة كلية الحقوق بجامعة بنها، مجلد1، العدد2، 2018م، ص161.

[4] خالد خير الله محمد وصفاء إدريس عبودي، مرجع سابق، ص321.

[5] غسان محمود إبراهيم، الاصلاح والسياسات الاقتصادية في المجتمعات المهددة أمنيا، ندوة التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، 2008م، ص264.

وبمعنى آخر إذا كانت هذه الأزمات وتلك التهديدات الأمنية والسياسية الداخلية والخارجية تعبر عن واقع تاريخي وإيديولوجي معين، فإنّ آليات الرد يجب أن تكون استباقية وتأخذ ذلك بعين الاعتبار، وإلا ستكون المواجهة منقوصة ومحددة النتائج السلبية سلفًا، وذلك يشكل المدخل الحقيقي للحديث عن السلوك الاستباقي ومتطلباته الواقعية. لذلك أدركت دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة في حكوماتها المتعاقبة أنّ الإدارة السياسية والأمنية وفق السلوك الاستباقي هو مجهود يسهم في الترقي باتجاه تحدي الأهداف الصعبة، والتعامل وفق رؤية تضع نصب عينيها المخاطر والمتطلبات والفرص في المستقبل البعيد؛ إلا أنهم لا يقيمونه كتهديدات أو ضرر أو خسارة؛ بل على العكس يدركون الأحداث الصعبة على أنها تحديات، هكذا يأخذ التعامل شكل تدبر الغايات بدلًا من تدبر المخاطر.[1]

نشأت دولة الامارات العربية المتحدة على مبدأ الاتحاد والاستقرار الأمني والسياسي وبناء اقتصاد قوي والاستثمار في القوة البشرية، وباتت رؤية صناع القرار واضحة ومرنة، ولا يخفى ذلك على تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة، حيث كان للمغفور له الشيخ زايد العديد من المواقف التي تجسد مفهوم استباقي للوضع العربي بضرورة بناء قوة عربية صلبة تتمكن من الوقوف أمام خصومها، وقد أكد ذلك بقوله: "على الأمة العربية وهي تواجه منعطفًا خطيرًا أن تختار بين البقاء والفناء، بين أن تكون أو لا تكون... بين أن تنكس أعلامها إلى الأبد أو أن تعيش أبية عزيزة مرفوعة أعلامها". استدان -رحمه الله- من البنوك الأوروبية للوقوف بجانب القوات المصرية والسورية وتدعيم الأواصر وتمتين العلاقات مع الدول الشقيقة، ولم يكتف بالدعم المادي؛ بل لعب دورًا كبيرًا في دعم المعركة إعلاميًا، حيث أرسل صحفيين على نفقته الخاصة لتغطية الصورة الصحيحة للرأي العام العالمي، وأوقف تصدير البترول إلى الدول التي تساند إسرائيل، وحرص الشيخ زايد - رحمه الله - على ضرورة الوقوف بجانب مصر مؤكدًا على أنّ "المعركة هي معركة الوجود العربي كله، ومعركة أجيال كثيرة قادمة، علينا أن نورثها العزة والكرامة" ومن هنا نستشف رؤية مؤسس دولة الامارات العربية المتحدة في تضامنه مع العالم العربي، ومساندة الدول العربية الشقيقة ودعم الهوية العربية القومية.

تعددت أشكال السلوكيات الاستباقية في دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث سبق أن تطرق المقدم أحمد ناصر الكندي مدير إدارة الأزمات والكوارث بقطاع العمليات المركزية بشرطة أبو ظبي إلى استراتيجية الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث ودور الفكر الاستباقي والاستشرافي الذي تتبناه المؤسسة الشرطية في وضع المنهجيات والسياسات العملية لمواجهة الظروف الطارئة بكامل الاستعداد والجاهزية، مشيرًا إلى جهود شرطة أبو ظبي في هذا المجال من واقع عملها اليومي. وأكد أهمية ودور وسائل وأجهزة الإعلام المختلفة عند إدارة ومواجهة الأزمات والكوارث المختلفة، قبل وقوعها أو أثناء حدوثها أو بعد الانتهاء منها؛ مما يستوجب إبراز أهمية هذا الدور في توفير الأمن والاستقرار. وتحدث عن استراتيجية الدولة في مواجهة الأزمات والكوارث، وقال: إنّ الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث تحت مظلة وإشراف المجلس الأعلى للأمن الوطني، تهدف إلى تحقيق سياسة الدولة في الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتُعتبر الهيئة الجهة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع خطة وطنية موحدة

[1] سمير بوالطمين، علاقة قلق الامتحان بالتعامل الإستباقي والتعامل الوقائي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، العدد1، 2013م، ص105.

للاستجابة لحالات الطوارئ ويقع على عاتقها تطوير وتوحيد إدامة القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث على المستوى الوطني. وأكد المقدم الكندي على أنّ شرطة أبو ظبي تتبنى الفكر الاستباقي والتنبؤ الوقائي كمتطلب أساسي في عملية إدارة الأزمات من خلال إدارة سبّاقة، وهي الإدارة المعتمدة على الفكر التنبؤي الإنذاري؛ لتفادي حدوث أية أزمة مبكرة عن طريق صياغة منظومة وقائية مقبولة تعتمد على الابتكار وتدريب العاملين عليها من النواحي العملية. وأشار إلى أنّ شرطة أبوظبي أدخلت الجمهور وأفراد المجتمع ومؤسساته المدنية كعنصر أساسي في صياغة مفهوم مواجهة الأزمات. [1]

ويمكن القول إنّ دولة الامارات العربية المتحدة قد ركزت على خطرين بارزين في المنطقة، الأول: خارجي ويتمثل في الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، والثاني: داخلي يتمثل في الجرائم الداخلية الجالبة للإحساس بعدم الأمان والاستقرار؛ مما أدى ذلك إلى ظهور سياسات استباقية معاصرة، لها توجهات براغماتية وفي أغلب الأحوال نفعية ووضعية، ترتكز فعالية مشاريعها على مردودية النموذج الزجري الصارم. [2]

كما أصبحت إدارة الأزمات وفق السلوك الاستباقي من الاهتمامات الكبيرة لدى الدولة، فالبحث عن آليات جديدة تساعد على سرعة التكيف والتواجد عند حدوث الأزمات وعلى بناء استراتيجيات فعالة للاستجابة، أصبح من الأولويات بالنسبة للدولة وحكومتها بسبب تطور المخاوف من المخاطر التي يتعرض لها المجتمع.[3]

وبالعودة إلى التفكير الاستباقي وفلسفته، نجد أنه عمل موجه للمستقبل يهدف إلى تغيير وتحسين الوضع الحالي، وبناء السلوك الاستباقي لإحداث التغيير البَناء، والمساهمة بشكل إيجابي في الأداء الفردي، والنجاح الوظيفي، والعمل الجماعي، والعمليات التنظيمية السياسية والأمنية؛ لذا تُعتبر الاستباقية هي بمثابة مبادرة ذاتية تنطوي على إجراءات موجهة نحو المستقبل. [4]

وتوجد ثلاثة عناصر رئيسية للسلوك الاستباقي ممثلة في (الانطلاق الذاتي، والمبادرة، والمثابرة)؛ إذ يشير الانطلاق الذاتي إلى مبادرة الفرد لإكمال مهمة أو شيء ما بدون تعليمات صريحة، والمبادرة تعني أنّ الأفراد لديهم اعتبارات طويلة الأجل حول المستقبل والاستعداد مسبقًا، أما المثابرة فهي تعني التزام الأفراد بتحقيق الأهداف التنظيمية بإصرار. [5]

ويمكن تصور السلوك الاستباقي للدولة إزاء مواجهتها للأزمات من خلال، تحمل المسؤولية، وكذلك صوت الأفراد، وهو نقيض الصمت، ويتضمن رسائل تعبيرية، أو اتصالات غير رسمية، وتطوعية، تنطوي على آراء أو اقتراحات أو مخاوف حول القضايا المختلفة السياسية والأمنية، والتي يتم مناقشتها مع صناع أو متخذي القرار؛ بهدف

---

[1] مجلس الخبيصي يناقش "الفكر الاستباقي للأزمات والكوارث. (May 20 ,2018). صحيفة الاتحاد .https://www.alittihad.ae/article/38798/2018 Accessed 21 April 2022.

[2] فاطمة الزهراء قشتليو، تعزيز الدور الاستباقي والأمني آليات أولوية لتثبيت السياسات الجنائية اللامتسامحة، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، العدد6، 2019م، ص135.

[3] هشام عبد الكريم، التخطيط الاستباقي لتحسين فعالية أداء الجماعات المحلية في إدارة الأزمات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد4، العدد2، 2019م، ص130.

[4] محمد ثابت الكرعاوي، مرجع سابق، ص149.

[5] محمد فوزي أمين البردان، دور القيادة المتواضعة في تعزيز السلوك الاستباقي للعاملين في ظل الدور الوسيط للتماثل التنظيمي بالتطبيق على بنوك القطاع العام التجارية المصرية، معهد الإدارة العامة، مجلد61، العدد4، 2021م، ص944.

إحداث التغيير المرتبط بالتحسين، وحتى لو اختلفت الأطروحات المقدمة مع الآراء السائدة أو لم تلق ترحيبًا من الآخرين (Parker & Collins, 2010).[1]

لذلك يمكن لصناع القرار أن يؤدوا دورًا مهمًا في خلق هذه البيئة الداعمة من خلال إظهار الدعم العام لجهود الأفراد التابعين لهم وتشجيع استقلاليتهم وتمكينهم من تحمل المزيد من المسؤولية؛ تعزيز الإبداع والابتكار والتغيير، ومع ذلك فإنّ دور دعم صانع القرار لتعزيز السلوك الاستباقي له تأثير كبير على سلوك الأفراد وفي الآونة الأخيرة وبناء على هذا التصور، فإنّ السلوك الاستباقي يمثل العمل الاستباقي.[2]

ويختلف التعامل الاستباقي عن التعامل التفاعلي والتعامل التوقعي بطرق مهمة:

- أن التعامل الاستباقي يسبقهما زمنيًا، حيث ينطوي على تراكم الموارد واكتساب المهارات المصممة لا للتوجه نحو مصدر ضغط معين وإنما للتحضير على العموم.
- يحتاج التعامل الاستباقي إلى مهارات مختلفة مقارنة بالتعامل مع الضغوطات الموجودة أو الحالية.
- مقارنة بالتعامل مع الضغوطات الموجودة أو الحالية يحتمل أن تكون المهارات والأنشطة المختلفة أكثر نجاحًا بالنسبة للتعامل الاستباقي.[3]

وختامًا فإنّ التفكير الاستباقي ينصب حول تدقيق حساسية الأزمات الوطنية السياسية والأمنية، وفحصها ذاتيًا، والبحث عن نقاط ضعف في مسار التعامل مع هذه الأزمات، وكيفية التعامل مع حساب كل معاملات الارتباط بين العناصر القبلية والبعدية وأثناء حدوث الأزمات، ومعرفة المصادر المحتملة للأزمات، مع تقدير لكل الإمكانات المتاحة وغير المتاحة، والتي قد تؤدي إلى تأخير كبير في حسن التعامل مع الأزمة، مع ضرورة التدقيق في الأساليب والوسائل التي تؤدي إلى تحسين الاستجابة للأزمات بشكل فعال ومتناسق.

---

[1] Parker, S. K., & Collins, C. G. (2010). Taking Stock: Integrating and Differentiating Multiple Proactive Behaviors. *Journal of Management*, *36*(3), 640. https://doi.org/10.1177/0149206308321554.

[2] ليث علي يوسف الحكيم وأرزاق محمود جهاد الطائي، رأس المال الفكري الأزرق ودوره في تشجيع السلوك الاستباقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، مجلد11، العدد1، 2019م، ص458.

[3] سمير بوالطمين، علاقة قلق الامتحان بالتعامل الإستباقي والتعامل الوقائي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، العدد1، 2013م، ص104- 105.

المبحث الثاني: إدارة الأزمات

يشهد العالم اليوم تعدد الأزمات الناجمة عن اختلال توازنات القوى الكبرى والصغرى، ومع السعي إلى تحقيق الاستقلال والنمو أدى ذلك إلى حدوث صراعات وأزمات عالمية، إقليمية، ووطنية، وهي وليدة لتغيرات بيئية واجتماعية وسياسية، تكون شديدة الخطورة إذا لم يتم احتواؤها والحد منها، وينبغي الاعتراف بأن عالم اليوم هو عالم الأزمات، لأسباب كثيرة تتعلق بالتغيرات الحديثة التي حدثت في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والسكانية والبيئية والتي أثرت في حياة الإنسان داخل الكيان الاجتماعي والتنظيمي كما أثرت على الدول والمنظمات والعلاقات الدولية معًا، فقد أصبح من المعروف أنّ التحدي الكبير الذي يواجه الأفراد والمنظمات والدول يتحدد بسلسلة من الأزمات التي تختلف في طبيعتها وحجمها وعوامل تحركيها مؤدية إلى خلق الصعوبات والمشكلات وإحداث الانهيارات في القيم والمعتقدات والممتلكات. [1]

ويُعدّ مفهوم إدارة الأزمات من الاهتمامات الرئيسية في المرحلة الراهنة؛ نظرًا للتطورات والمتغيرات المتلاحقة التي نعيشها على مختلف الأصعدة والمستويات، بحيث كلما تعددت المسؤوليات وتشعبت المهام التي تمس مختلف جوانب الحياة المجتمعية في مستوياتها الاقتصادية، السياسية، الإدارية، الصحية، والاجتماعية، وغيرها؛ مما يسهم كنتيجة في خلق ونشوء أزمات تتطلب منا فهم طبيعتها وإدراك تطوراتها والتعرف على أنواعها ورسم سيناريوهات فعالة في التعامل معها والتصدي لتداعيتها. [2]

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأنّ علم إدارة الأزمات، من العلوم الحديثة التي فرضت نفسها على واقع عالمنا المعاصر والذي تزايدت تعقيداته وتناقضت مصالحه مع التطور الهائل الذي عرفه قطاع التكنولوجيا ووسائل الاتصالات والذي ساهم بدوره في تحطيم الفاصل الزمني بين الفعل ورد الفعل، وبالتالي وضع متخذ القرار أمام خيار وحيد وواحد وهو أن يكون دائمًا مستعدًا للمواجهة الفورية للمواقف الطارئة والأزمات الفجائية.

ويمكن تعريف إدارة الأزمة بأنها: رفع كفاءة وقدرة نظام صنع القرارات سواء على المستوى الجماعي أو الفردي للتغلب على مقومات الآلية البيروقراطية الثقيلة التي قد تعجز عن مواجهة الأحداث والمتغيرات المتلاحقة والمفاجأة وإخراج المنظمة من حالة الترهل والاسترخاء التي هي عليها. [3]

وتعرف إدارة الأزمة أيضًا بأنها: نظام يستخدم للتعامل مع الأزمات من أجل تجنب حدوثها، والتخطيط للحالات التي لا يمكن تجنبها، وإجراء التحضيرات للأزمات التي يمكن التنبؤ بحدوثها، وهو نظام يطبق للتعامل مع هذه الحالات الطارئة عند حدوثها بغرض التحكم في النتائج والتخفيف أو الحد من آثارها التدميرية. [4]

---

[1] محمد صدام جبر، إدارة الأزمات نظرة مقارنة بين النموذج الإسلامي والنموذج الياباني، الإداري، معهد الإدارة العامة، مجلد21، العدد76، 1999م، ص79.

[2] محمد أقريقز، إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد19: قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2020م، ص95.

[3] محمد صدام جبر، إدارة الأزمات نظرة مقارنة بين النموذج الإسلامي والنموذج الياباني، مرجع سابق، ص83.

[4] عاصم محمد حسين الأعرجي ومأمون أحمد دقامسة، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، مجلد39، العدد4، 2010م، ص777.

إذًا من خلال استقراء هذا التصور لإدارة الأزمات سلوكًا ومنهجًا يتضح أنه يحمل في طياته ملامح رؤية للتفاعل والتكامل مع متطلبات الحياة المعاصرة ومع متطلبات التكيف، مع القوى الحاكمة بالرشادة العقلية أو المتحكمة بغطرسة السلطة الإدارية، أو تلك القوى المقامرة والمغامرة التي تصنع الأزمات وتتعامل معها فارضة سطوتها؛ لترضي طموحها المادي والمعنوي من أجل إعادة صياغة وتشكيل العالم، ليصبح أكثر انسجامًا معها ومع قدراتها. [1]

ولا شك أنّ القراءة الواعية لتراثنا الإسلامي تمكننا من الوقاية من الأزمات أولًا، ثم التخطيط والإعداد لكل أنواع الأزمات حتى لا تفاجئنا الأزمات فتحدث بلبلة وسوء تصرف قد تزيد من حدة الأزمة فتتفاقم وتقلل من فرص نجاح المعالجة، أما إذا أعددنا للأزمة فذلك ييسر من التوصل إلى المعالجة بفعالية ويقلل من الخسائر [2]

فقد تداركت دولة الامارات العربية المتحدة خطورة الفكر المتطرف مبكرًا وعملت على محاربة الأيدولوجية المتطرفة وحاولت بشتى الطرق لإبعاد خطر الإرهاب عن منطقة الوطن العربي بدءًا من الحد من نشر فكر تنظيم الإخوان المسلمين بين ليلة وضحاها، والذي كان الأكثر مساسًا بأمن المنطقة، وعدم السماح للجماعات المتطرفة باستغلال اختلاف الأديان والمذاهب لنشر العنف والكراهية، وعليه أصدرت دولة الامارات العربية المتحدة قوانين وتشريعات تتعلق بالتنظيمات الإرهابية ومكافحة تمويل الإرهاب، وأيدت الدولة مبادئ الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب الأمر الذي وضعها بواقع صريح ومعلن بمحاربتها للتطرف والإرهاب وعدم تهاونها بأمن الخليج، كذلك أسست مركز هداية عام 2012 بالشراكة مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وعملت مع الولايات المتحدة الأمريكية على تأسيس مركز صواب عام 2015، وهي مبادرة تفاعلية للتراسل الإلكتروني؛ تهدف إلى دعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد التطرف والإرهاب، فالحرب ضد الإرهاب ليست حربًا عسكرية فقط؛ وإنما تتطلب عدة أوجه للحد من الإرهاب؛ وصولًا إلى التعايش السلمي والحوار بين الأديان.

المطلب الاول: محددات إدارة الأزمات

إنّ مواجهة الأزمات منذ نشأتها مرورًا بمرحلة الحد من خطرها، وإمكانية التغلب عليها، تتطلب الالتزام بعدة مبادئ أساسية، هي بداية نجاحها، وتمثل الدستور الإداري الذي يتعين على كل متخذ قرار أن يعيه جيدًا عند التعامل مع أية أزمة تواجهه، وألا يتناسى أو يتجاهل إحدى هذه الوصايا شديدة الأهمية والخطورة، وتتمثل هذه المحددات في الآتي:

- حرية الحركة وسرعة المبادأة: وهي أولى خطوات تحقيق الهدف؛ إذ تنأى بمتخذي القرار عن التأثر بالصدمات، وتتيح لهم المبادأة، التي تخضع الأزمة لعامل رد الفعل العكسي، فيمكن السيطرة عليها والحد من خطرها، وتعد حرية الحركة بمثابة الروح من جسد الكيان الإداري، فإذا ما وضعت محددات عليه أبطلت حرية حركته وقضي على الكيان الإداري، وتدميره، ومن هنا يتعين أن يعمل كل متخذ قرار أيًا كان موقعه على الاحتفاظ بحرية الحركة، وهي أيضًا تمكنه من تحقيق عنصر المبادأة وترجع أهمية تحقيق عنصر المبادأة إلى جعل الطرف

---

[1] عيسى البوعينين، استراتيجيات إدارة الأزمات: إدارة أزمة كورونا نموذجًا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2020م، ص381.

[2] سوسن سالم الشيخ، نماذج من إدارة الأزمات في القرآن الكريم، القاهرة: مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد7، العدد20، 2003م، ص 224-225.

الآخر يخضع لنظرية رد الفعل الانعكاسي، ومن ثم يمكن توجيهه والسيطرة عليه بذلك، والتقليل من خطورة الأزمات التي يصنعها أو يعمل على إحداثها.[1]

- التواجد المستمر: لا يمكن التعامل مع الأزمة أو معالجتها إلا من خلال تواجد أعضاء الفريق بشكل مستمر في مكان إدارة الأزمة، حيث يؤدي تواجدهم إلى التنسيق وتبادل الآراء والاطلاع على كل ما هو جديد حيال تطور الأزمة واتخاذ القرارات المناسبة والآنية والمراقبة الفعالة لكل ما يجري من تطورات ومن استشراف مستقبل الأزمة، وكذلك تذليل الصعاب التي تعترض التنفيذ.[2]

- اكتشاف إشارات الإنذار المبكر لتوقع الأزمة: ترسل الأزمة سلسلة من إشارات الإنذار المبكر التي تنبئ باحتمال وقوعها، وتحدث الأزمات عادة بسبب عدم الانتباه لتلك الإشارات، وقد تكون أسباب الأزمة بيئية وفي هذه الحالة لا يمكن للمجتمع تجنبه بسبب قصور في الداخل، ويتطلب مواجهة الأزمة وضع إرشادات تصف الطرق والأساليب التي يسهل ترجمتها إلى أداء فعلي من خلال التدريب على مواجهة الأزمة واتخاذ التدابير الوقائية التي تحول دون وقوع الأزمة.[3]

- تبسيط الإجراءات وتيسيرها: حيث إنّ زمن الأزمة مختلف عن غيره من الظروف العادية، ومن ثم لا يجوز إخضاعه لنفس الإجراءات الكلاسيكية، فظرف الأزمة ووقعها عادة ما يتسمان ببالغ الحدة والعنف، كما لا يمكن تجاهل عنصر الوقت داخل حيز زمن الأزمة، حيث إنّ التعاون بشأنه أو تجاهله والاستهتار في التعامل معه قد تكون نتائجه مدمرة للكيان المجتمعي والإداري لمجال حدوث الأزمة وحدوده، فالأمر يتطلب في مثل هذه الأوضاع، التدخل السريع والحاسم من خلال تسهيل الإجراءات بما يسمح بالتعامل مع كل مظهرات الأزمة ومعالجتها.[4]

- احتواء الأضرار أو الحد منها: تتمثل في مجموعة العناصر التي تعكس مدى قيام الإدارة بتنفيذ الخطط الموضوعة وترجمة الاستعدادات، وإعداد الوسائل اللازمة للحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة ومنع انتشارها بفترة زمنية مناسبة عند حدوثها.

- استعادة النشاط: تتمثل في مجموعة العناصر التي تعكس مدى قيام الدولة باستعادة توازنها وممارسة أعمالها ونشاطاتها الاعتيادية كما كان عليه الوضع قبل حدوث الأزمة.[5]

- التعلم: وهي المرحلة الأخيرة وتتضمن مرحلة اكتساب دروسًا مهمة تتعلمها الدولة من خبراتها السابقة، وكذلك من خبرات الدول الأخرى التي مرت بأزمات معينة يمكن أن تمر بها، ونجد قليل من الحكومات تقوم بمراجعة

---

(1) المعهد التخصصي للدراسات، إستراتيجية صناعة وإدارة الازمات، المعهد التخصصي للدراسات، ط1، 2016م، ص17.

(2) تقية فرحي، إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: دراسة مفاهيمية نقدية، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد45، 2016م، ص170.

(3) شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعية، مراحل إدارة الازمات، مجلة التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، مجلد7، العدد46، 2008م، ص22.

(4) محمد أقريقز، إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد19: قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة، مرجع سابق، ص100.

(5) عاصم محمد حسين الأعرجي ومأمون أحمد دقامسة، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، مرجع سابق، ص779.

الدروس السابقة للتعلم من الأزمات التي حدثت، فالأمم الرشيدة هي التي لا تلقي بتجاربها المريرة في طي النسيان. [1]

وللتعامل مع الأزمات قبل حدوثها يجب إنشاء قاعدة بيانات عن الأزمات المحتمل وقوعها بكافة تصنيفاتها وأنواعها، وتطوير آليات الرصد ووضع السيناريوهات للتعامل مع الأزمات والكوارث وتدريب الكوادر البشرية في المنظمة وتحديد مصادر التمويل ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين كافة شرائح المنظمة وخارجها واتخاذ إجراءات الوقاية والمنع، ولمجابهة الأزمات تنفيذ أنسب الخطط والسيناريوهات المعدة مسبقًا لإدارة الأزمة أو الكارثة والتنسيق بين الجهات المختلفة المنوط بها التعامل مع هذه الأزمة وتقديم خدمات الطوارئ العاجلة للأطراف المتضررة وتوفير الدعم المادي واللوجستي اللازم للحد من حجم الأزمة أو الكارثة. [2]

ولدى الأزمة مكونان أساسيان هما:

- المكون الأول: الرعب الناجم عن التهديد الخطير للمصالح والأهداف الجوهرية الخاصة بالكيان الإداري الحالية والمستقبلية وما يترتب عليه من هلع وخوف وتوتر وقلق يفتح الباب لمزيد من الهواجس والشكوك والاحتمالات المتعارضة، على نطاق واسع نتيجة اتساع نطاق المجهول وتصاعد أحداث الأزمة.

- المكون الثاني: الزمن الناجم عن الوقت المحدد المتاح أمام مديري الأزمات لاتخاذ قرار سريع وصائب، ولا يتضمن أي خطأ لأنه لن يكون هناك وقت أو مجال للتأخير أو لإصلاح الخطأ لنشوء أزمات جديدة أشد وأصعب من الأولى، قد تقضي على الكيان ذاته ولا تبقي على أي أعمدة أو قواعد تكفل له الاستمرار والتجدد من جديد.[3]

كان لدولة الامارات العربية المتحدة تاريخ عريق في إدارة الأزمات والكوارث على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي، ولذلك أثر كبير في توظيف القوة الناعمة كنوع من سلوكيات التفكير الاستباقي في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والدولية، ولها أيضًا موقف ثابت بشأن دعمها المطلق للقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مشددة على أنّ الحل العادل والدائم والشامل لهذه القضية يتمثل في قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها؛[4] إضافة إلى الدعم والمساندة الإماراتية لمصر خلال حرب 6 أكتوبر 1973 حيث كان لمواقف المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بصمة متفردة عكست معنى روح العروبة، كذلك ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة في وقف الحرب الأهلية اللبنانية 1976 وإعادة الاستقرار إلى لبنان وجاء ذلك بالمشاركة بقوة ضمن قوات الردع العربية. والوقوف بجانب دولة الكويت 1991 في عملية التحرير ضد الغزو العراقي والذي كان بندًا من بنود ميثاق مجلس التعاون

---

[1] سامح أحمد زكي الحفني، إدارة الأزمات، مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد، العدد2، 2017م، ص19.

[2] مها سعيد صالح الغامدي، قيادة الأزمات، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، مجلد20، العدد165، 2021م، ص219.

[3] تقية فرحي، إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: دراسة مفاهيمية نقدية، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد45، 2016م، ص167.

[4] دولة الامارات العربية المتحدة تحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. (20 October, 2021). https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2021/10/20/20-10-2021-uae-palestine. Accessed 13 May 2022

الخليجي، وكذلك شاركت في حفظ الأمن والاستقرار في البحرين 2001 والمشاركة ضمن قوات درع الجزيرة. وأيضًا تنوعت مساعدات دولة الامارات العربية المتحدة في الصومال ما بين مشاريع إغاثية وإنسانية وتنموية، وأسهمت في تخفيف المعاناة المعيشية للشعب الصومالي، الذي اكتوى من آثار الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية. كما وتبذل دولة الامارات العربية المتحدة جهودًا مضنية في دعم الجهود الدولية الرامية إلى حفظ استقرار الصومال ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وطوال العقود الماضية قدمت دولة الامارات العربية المتحدة مبادرات رائدة عدة لبناء موقف عربي وإسلامي موحد وتعزيز التضامن المشترك في مواجهة التحديات والأزمات، وأكد الشيخ زايد -رحمه الله- على أنّ قوة العرب والمسلمين في تضامنهم، فقال: «إنّ الأمة العربية قوية بتآزرها، ومن الواجب أن يكون هناك إيمان بالموقف الواحد للأمة العربية، وعليها أن تكون على قلب واحد إذا كانت تريد التضامن والخير والعزة لنفسها»، وقال أيضًا: «إنّ الأمة الإسلامية أحوج ما تكون إلى أن تتخذ من التضامن درعًا حصينة تحميها وتقوي شأنها بين الأمم»، وقال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رحمه الله: «إنّ الأمن الجماعي هو الأساس القوي الصلب الذي يرتكز عليه أمن المنطقة بأسرها على امتدادها، ولكي يتحقق هذا الأمن الجماعي لا بد من التنسيق المتواصل الذي يحقق التكامل التام بين دول المنطقة على جميع الأصعدة»، وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد رئيس الدولة حفظه الله: «إنّ المنطقة العربية تمر بتحديات دقيقة تحتم علينا جميعًا وحدة الصف والتكاتف والتآزر والعمل المشترك لمواجهة المخاطر والتحديات كافة»، كما نص دستور دولة الامارات العربية المتحدة على أنّ سياسة الاتحاد الخارجية تستهدف نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب. [1]

ومن خلال ما سبق، يظهر لنا الفروق الجوهرية بين الإدارة السباقة المبادرة المعتمدة على التخطيط قبل الأزمات، والإدارة التي تنتظر وقوع الأزمات للتعامل معها بمنطق رد الفعل كحال بعض الدول الإقليمية والعالمية، فغياب عنصري اكتشاف إشارات الإنذار والاستعداد والوقاية يكاد يكون المسيطر على واقع الدول، والذي لا بد عليها من التخلص منه إذا ما أرادت تحقيق الأمن والتنافسية والاستقرار والرخاء.

وختامًا فإنّ دولة الامارات العربية المتحدة قد جاء دورها في هذا النهج التضامني مستمر وعتيق ومساند لواقع الأمة العربية والإسلامية لحل الأزمات والتصدي للصعوبات، ومواقفها في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار ولا تقتصر على الدول العربية والإسلامية، حيث تسعى لتحقيق التضامن المشترك وإرساء دعائم السلام، وهي ماضية في نهجها التضامني لا يثنيها شيء، وذلك يعزز من حسن إدارة صناع القرار في تفعيل دور الإمارات في التعامل مع الأزمات وحلها بنهج تضامني واضح.

---

[1] الشحي, أحمد. (September 23 ,2016). الإمارات دولة تضامن وإخاء. البيان.
www.albayan.aewebsite:https://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-09-27-1.2722354. Accessed 04 April 2022

الفصل الثالث: محددات استخدام التفكير الاستباقي في دولة الإمارات العربية المتحدة

يتناول هذا الفصل تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة ، وما تم تحقيقه من تقدم ملحوظ منذ قيام الاتحاد والتحديات التي واجهتها الدولة في تحقيق الاتحاد بين قبائل المنطقة ومواجهة الاستعمار الأجنبي، وتبني القيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة مشاريع تنموية رائدة على مستوى المنطقة جعلتها مستعدة لتنافس اقتصادي في وقتنا الراهن، وقد تجسدت الرؤية الاستباقية للاتحاد بتعزيز الهوية الوطنية في دولة فيدرالية، وتوطيد العلاقات مع دول الخليج والدول العربية والعالمية، ونتج عن ذلك اتحاد قوي ودبلوماسية ذكية وتنمية مستدامة.

المبحث الأول: مرتكزات التفكير الاستباقي في قيام النموذج الاتحادي الإماراتي

تعود صلة بريطانيا بمنطقة الخليج إلى عام 1616م عندما وصل السيد استيل مندوب شركة الهند الشرقية البريطانية إلى إيران، إلى أن سيطرت بريطانيا على إمارات الخليج بعد ثلاث حملات (1805 – 1809 – 1819) استطاعت من خلالها القضاء على قوة القواسم، وحمَّلت شيوخ المنطقة على توقيع سلسلة من المعاهدات بدءً بمعاهدة 28 كانون الثاني (يناير) 1820، التي سميت باتفاقية السلام البحري.

ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الإمارات تتبوأ هذه المكانة وتلك الأهمية بالنسبة إلى الاستعمار البريطاني: الاتجاه نحو إقامة العديد من القواعد العسكرية البريطانية في الشارقة ودبي وبني ياس لإدراك البريطانيين بأنّ الساحل الغربي للخليج العربي كان أنسب المواقع لإقامة القواعد العسكرية بخلاف الساحل الشرقي، وكذلك اتساع حجم الإنتاج النفطي في الإمارات، والذي كان عاملًا رئيسيًا في إبراز أهميتها الدولية. [1]

ومع استقلال الهند عام 1947، تصاعد حركات التحرر في الوطن العربي، وشيوع الفكر القومي العربي، وتنامي المواقف الوطنية الرافضة للوجود البريطاني في منطقة الخليج؛ إضافة إلى التغيرات على المستوى الدولي لبروز الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية كقوتين عظيمتين، اضطرت بريطانيا إلى إعلان رغبتها في الانسحاب من المنطقة عام 1968، وتنفيذ ذلك القرار عام 1971م. [2]

ومنذ إعلان بريطانيا لقرار الانسحاب عام 1968 وجلائها عن الإمارات عام 1971 واجهت الإمارات تحديًا قويًا وهي مسؤولياتها الجديدة الناجمة عن الاستقلال بعد هذا الانسحاب، وخلق هذا القرار تهديدًا بوجود فراغ عسكري وسياسي في المنطقة برمتها؛ فبدأ القائدان - الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم - في 18 فبراير 1968 العمل على ترجمة هذا الحلم للواقع الحي الملموس، حيث اجتمعا في "السميح" على الحدود بين الإمارتين؛ لمناقشة الموقف الطارئ الجديد، وأعلنا قيام اتحاد بين إمارة أبو ظبي وإمارة دبي. [3]

---

[1] محمد حسن العيدروسي إسماعيل صبري مقلد، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد11، العدد41، 1985م، ص117.

[2] مصطفى عقيل، مشروع اتحاد الإمارات العربية المتحدة 1968- 1971م: مساعي النجاح وأسباب الفشل، مجلة دراسات تاريخية، مجلد11، العدد37، 2019م، ص47.

[3] دولة الامارات العربية المتحدة تجربة وحدوية ناجحة برؤية حكامها. الدولة أثبتت قدرتها على النمو والتقدم. (2007). جريدة الرياض. https://www.alriyadh.com/298395. Accessed 05 December 2022

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلها حكام الإمارات لإنجاح فكرة الاتحاد؛ إلا أنّ المشاكل التي ظهرت في أثناء المفاوضات بسبب الاختلاف على بعض القضايا الجوهرية قد أخرت عملية قيام اتحاد تساعي يشمل إمارة [أبو ظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والبحرين وقطر]. [1]

وترجع بوادر هذه الأزمة إلى ثلاث مرتكزات رئيسية حالت دون قيام اتحاد تساعي، وتدور تباعًا حول:

- أولًا: مكان العاصمة الدائمة للاتحاد وهل يجري تعيينه في صلب الدستور المؤقت الذي تم اقتراحه نزولًا على رغبة إمارة قطر، أم يترك هذا التعيين لحين إعداد الدستور الدائم للاتحاد بعد فترة انتقالية قصيرة اكتفاء بتحديد مكان العاصمة الاتحادية المؤقتة أخذًا بوجهة نظر إمارة البحرين.

- ثانيًا: طريقة التمثيل في المجلس الاستشاري الوطني للاتحاد، وهل يكون على قدم المساواة بين الإمارات التسع مع النص وجوبًا في صلب الدستور المؤقت كما كانت تطالب به دولة البحرين على ضرورة إعادة النظر عند وضع الدستور الدائم للاتحاد في طريقة هذا التمثيل لجعله أكثر تمشيًا مع عدد سكان كل إمارة حسب نتائج التعداد العام، أم يهمل هذا التحفظ كليًا تغليبًا لمبدأ المساواة، كما كانت تصر عليه إمارة قطر بتأييد من بعض الإمارات الأخرى.

- ثالثًا: التصويت في المجلس الأعلى للحكام وهو أعلى سلطة في ذلك الاتحاد التساعي، هل يظل الإجماع مشترطًا فيه رغم تعذر توفره في معظم الأحيان، أم يكتفى بأغلبية خاصة موصوفة كأغلبية الثلثين شريطة أن تشتمل على أصوات الإمارات الأربع الأكبر شأنًا وهي البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي فتستأثر كل منها بما يشبه حق الفيتو على قرارات المجلس، أم يكتفى عند التصويت بأغلبية الثلثين المطلقة، أو بأغلبية سبعة أصوات مثلًا أيا كان أصحابها دون تمييز بين إمارة وأخرى. [2]

ومن أهم التحديات التي واجهت الاتحاد أيضًا مسألة التوفيق بين رغبة كل إمارة في الاستقلال، وحاجتها للانضمام إلى الكيان الاتحادي الذي يوفر لها مظلة أمنية وتنموية خاصة في ظل التحديات التي واجهتها المنطقة في تلك المرحلة، وهذا يفسر كثرة الخلافات والمناقشات التي دارت حول توزيع المناصب، وبروز الاهتمام بالمسميات والعلم والنشيد والشعار، دون النجاح في الاتفاق على تأليف جيش واحد للدولة، ووضع أسس نظام اقتصادي موحد، وتأليف مجلس نيابي حقيقي، وهي العناصر الأساسية لتكوين دولة الاتحاد في تلك الفترة.[3]

يضاف إلى ما سبق أن بعض الخلافات الحدودية القديمة، قد ألقت بظلالها بشكل سلبي حول علاقات الإمارات بعضها ببعض؛ مما كان له أثر في سير المباحثات، كما كانت بعض الادعاءات الإقليمية، والخلافات التاريخية القبلية تساهم في إضفاء حساسية خاصة في كثير من المواقف بشكل غير مباشر.

---

[1] نعيم جاسم محمد، موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، مجلد5، العدد15، 2011م، ص389.

[2] وحيد فكري رأفت، حول انهيار الإتحاد التساعي للإمارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي بديل، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد28، 1972م، ص234.

[3] أحمد زكريا الشلق، مشروع الاتحاد التساعي في الخليج 1968 – 1971م، شؤون اجتماعية - جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد11، العدد41، 1994م، ص19.

ولا يمكن أيضًا أن نغفل المؤثرات والضغوط الخارجية، أو من جانب القوى المجاورة، على بعض الإمارات؛ مما انعكس بدوره على سير المباحثات وعرقلتها، فقد برزت التهديدات الإيرانية كعامل مهم، وأخيرًا موقف بريطانيا ذاته وعلاقاتها التاريخية المستمرة بالإمارات، وهو ما برز خلال محاولاتها التدخل المستمر.[1]

وينبغي الإشارة هنا إلى أن إيران قد وقفت ضد فكرة الاتحاد، وكانت تطمح إلى الحصول على قاعدة متقدمة في مضيق هرمز لحماية الطريق الاستراتيجي المهم لتصدير النفط الإيراني، وجرت مساومات بين إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاعتراف الإيراني بالاتحاد مقابل احتلال إيران للجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وقبيل الانسحاب البريطاني بيوم واحد، أقدمت إيران على احتلال تلك الجزر، ومن ثم اعترفت باتحاد دولة الامارات العربية المتحدة .[2]

ويبرز التفكير الاستباقي المبكر لمؤسس الدولة الاتحادية الشيخ زايد والشيخ راشد طيب الله ثراهما، وحكام الإمارات تجاه احتلال إيران للجزر الإماراتية وما يمثله من تحدي وجودي؛ إذ أنّ موقف حكام الإمارات اتسم بالاتزان والهدوء وطول النفس واستشراف المستقبل، فلا انفعال ولا تحد؛ بل كانت رؤية موضوعية للأمور تنطلق من وجود "إيران" كأمر واقع، وعليه فإنّ الصراع والعدوان بين الدولتين سيجر الويلات إلى منطقة الخليج، فلابد إذًا من حل القضية بالأساليب الدبلوماسية انطلاقًا من علاقات حسن الجوار والانتماء إلى الدين الإسلامي الواحد والمصير المشترك.[3]

ولذلك كان قيام دولة الاتحاد ضرورة استباقية أساسية تمليها الظروف والمعطيات التاريخية، لمواجهة الفراغ الأمني، ولكف الأطماع الأجنبية عن المنطقة، وتأمين الدولة الاتحادية الجديدة على الساحل العربي للخليج، على أساس أنّ الحدود القائمة كلها مصطنعة، ورسمت بفعل الاستعمار، وبهذا الصدد يجيب الشيخ زايد على سؤال كان يرى أنّ في تحقيق الاتحاد تضحية وليست مكسبًا، فقال: "إنّ الإنسان يضحي بالكثير من أجل شيء غال وعزيز على نفسه وروحه، والاتحاد أغلى الأشياء، وهو المطلوب الأول والأخير. هو مصلحة وغاية كبرى للمنطقة وللوطن العربي.. وأعتقد؛ بل أؤمن أنّ المستقبل الزاهر والرخاء سيكون من نصيب هذه الدولة.[4]

ورغم كل هذه العراقيل وتلك التحديات، فإنها لم تتمكن من الوقوف طويلًا أمام رغبة أبناء الإمارات وحكامها في تحقيق الحرية والاتحاد وطرد الاستعمار، وأخيرًا تبني الشيخ زايد -طيب الله- ثراه بعد ذلك فكرة اتحاد الإمارات، في ضوء قرار بريطانيا القاضي بانسحاب قواتها من منطقة الخليج العربي مطلع عام 1971م؛ إذ ترك هذا القرار عددًا من القضايا السياسية العالقة، في حين اختارت كل من البحرين وقطر الاستقلال عن الإمارات الأخرى.

---

(1) أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص20.

(2) نعيم جاسم محمد، 1971م، مرجع سابق، ص417.

(3) وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية 1764م – 1917م، لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 1993م، ص10.

(4) صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والإتحاد: نشأة الشيخ زايد بن سلطان والعوامل التي أثرت فيها، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد27، العدد108، 2010م، ص173.

تكونت على أثر ذلك دولة الامارات العربية المتحدة في نهاية عام 1971م؛ نتيجة لاتفاق ست إمارات خليجية على تكوين اتحاد فيما بينها ليكون إطارًا لدولة واحدة تمتد على طول الساحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ثم انضمت رأس الخيمة للاتحاد في عام 1973م، وقد كانت ظرف الإمارات السبع عند دخولها الاتحاد تتصف بالتباين من حيث الحجم السكاني والتركيب الاقتصادي وتوفر الموارد، وقد أبقى الدستور الاتحادي على الأساس المادي لهذا التفاوت عندما اشتملت نصوصه على بقاء الثروات العامة والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة لشعب الإمارة، وليس لمجموع شعب الإمارات؛ إلا أنّ الدستور في نفس الوقت قد اعتبر المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص لمواطني الدولة جميعهم من الدعامات الأساسية؛ لتسيير المجتمع سياسيًا واجتماعيًا.[1]

وبالنظر إلى بنية الإمارات آنذاك نجد أنها ليست بنية بسيطة بالتأكيد؛ بل هي تجمّع لعدد من بُنى ما قبل الدولة، ذات الشخصية المميزة إجمالًا، وهذه البُنى جُمعت لتكون دولة واحدة في إطار فيدرالي من نوع فريد، يترك قدرًا من الاستقلالية للبُنى القديمة؛ بينما يربط مسائل أخرى بالبنية القومية الوطنية الحديثة.[2]

ولقد تتبع الوحدويون والقوميون العرب التجربة الوحدوية التي جرت في دولة الامارات العربية المتحدة بحماس شديد وحرص بالغ على نجاحها، فهي اليوم النموذج الوحدوي الرائد على مستوى الوطن العربي، ورغم ما اعترض دولة الامارات العربية المتحدة من تحديات عند مرحلة التأسيس؛ إلا أنّ التفكير الاستباقي لدى قادة الاتحاد من جهة، وعلاقتهم التعاونية بشعب الإمارات من جهة ثانية، وإيمان القيادة والشعب بالاتحاد باعتباره المظلة الأمنية والتنموية التي يمكنهم من خلالها التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية، قد مثلت الأسس المتينة التي قامت عليها الدولة الاتحادية.[3]

وقد تجسدت مظاهر هذه الوحدة والاتحاد في آفاق سياسية وفكرية استباقية عدة منها:

1. مفهوم الترابط الوطني وجمع شمل الانتماءات الحضارية والسياسية تحت مظلة الدولة.
2. مفهوم الترابط الجغرافي بمعنى وحدة الأرض التي تسيطر عليها حكومة واحدة وتمارس سلطاتها كاملة.
3. مفهوم الترابط بين الحكام والمحكومين والتوافق في تحديد القيم والأهداف المشتركة.
4. مفهوم الاندماج على مستوى الأفراد في تنظيمات مشتركة ذات أنشطة هادفة.[4]

كما تجسدت الرؤية الاستباقية التي تمخضت عن هذه التجربة في السعي نحو إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق القائمة للاتحاد، والتي تُعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها للظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري، فالذهنية الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، ولذلك فإنّ المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة،

---

(1) إبراهيم سعد الدين، النمو الاقتصادي في دولة الإمارات وتأثيره على الإتحاد، المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد4، العدد28، 1981م، ص94.

(2) غسان سلامة، تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م، ص329.

(3) خلدون ساطع الحصري، اتحادية دولة الإمارات: النص الدستوري والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م، ص4.

(4) علي أحمد عبد القادر أحمد، عملية الاندماج السياسي في اتحاد الإمارات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م، ص652.

والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية. [1]

وبناء عليه أسس الاتحاد الإماراتي هوية جمعية واعية، ترسخ المواطنة الجديدة وتعليها على الهويات الفرعية، مع المحافظة عليها؛ إذ ساوي دستور الدولة بين كافة مواطني الإمارات الأعضاء؛ باعتبارهم مواطني دولة واحدة، ومن ثم حققت الصيغة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة التوازن بين تمتع كل إمارة بسيادتها ضمن حدودها من جهة، وسيادة الدولة الاتحادية بما يحقق المصالح الاتحادية من جهة ثانية.

كما تجلى التفكير الاستباقي للقيادة السياسة في دولة الامارات العربية المتحدة في إداراتها لمشاكل الحدود بينها وبين دول الجوار (المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان)؛ إذ أدركت مبكرًا أنّ تسوية هذه المشكلات يُعدّ شرطًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار للدولة الاتحادية، ولتوطيد علاقات الأخوة والتعاون بين دولة الخليج، حتى أصبحت العلاقات مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تمثل عمقًا أمنيًا واستراتيجيًا لدولة الامارات العربية المتحدة .

وقد أدت هذه السياسة الفدرالية في دولة الامارات العربية المتحدة إلى ترسيخ مفهومين أساسيين في المجتمع الإماراتي: الانفتاح والسلام، وهو ما انعكس لاحقًا على سياساتها تجاه محيطها وتجاه العالم؛ باعتبارهما ركيزتي الاستقرار والتنمية، وخاصة في ظل الطموحات التي صاغها قادة الإمارات للنهوض ببلادهم لحظة إنشاء الاتحاد، والتي شكلت تحديًا كبيرًا حينها، وهو ما جعلها قبلة للنشاط الاقتصادي إقليميًا ودوليًا، كنتيجة أساسية للبناء الفكري المجتمعي القادر على الانفتاح على الثقافات الأخرى. [2]

وإن كان الاتحاد التساعي لم يُكتب له النجاح؛ إلا أنّ الإرادة الوحدوية التي جسدها الشيخ زايد والشيخ راشد في الاتحاد الثنائي بين إماراتيهُما ثم دعوة بقية حكام الخليج لمباحثات الاتحاد التساعي كانت ملهمة لتأسيس مجلس التعاون الخليجي فيما بعد، لمواجهة التحديات التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، فضلًا على أنها تمثل أول اتفاق جماعي بين حكام الإمارات حول تكوين كيان سياسي واحد (تعاهدي) يهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية والخارجية، ويرسم خطط التقدم والرخاء للإمارات؛ إذ ليس مطلوبًا منه سوى رسم الخطوط العريضة لمبادئ وهيكل دولة الاتحاد، حيث تركت تفصيلات ذلك لميثاق كامل ودائم. [3]

لقد كان واضحًا منذ بدء مسيرة تأسيس دولة الامارات العربية المتحدة ، الحرص الكامل على الهوية العربية لهذه الدولة الجديدة، فلم تولَد دولة الامارات العربية المتحدة باسم (اتحاد الإمارات الخليجية)؛ بل كانت التسمية تعبيرًا عن الالتزام بهويَّةٍ عربية تحوَّلت فيما بعد إلى ممارسةٍ عملية تخدم القضايا العربية في المجالات كلّها، فكان لدولة الامارات العربية المتحدة الأثر الكبير في تنمية اقتصاد دول عربية أخرى عدَّة، وفي الدعم الكبير للقضية الفلسطينية، وفي السعي لتحقيق التكامل بين دول المنطقة العربية.

---

[1] عبد القدوس بوعزة، الاتحاد الفيدرالي: التجربة الاتحادية الإماراتية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة- الجزائر، 2016م، ص71.

[2] عبد القدوس بوعزة، مرجع سابق، ص77.

[3] أحمد زكريا الشلق، مشروع الاتحاد التساعي في الخليج 1968 – 1971م، شؤون اجتماعية - جمعية الاجتماعيين في الشارقة، مجلد11، العدد41، 1994م، ص8.

ويُعزى الفضل في الازدهار والاستقرار والحياة العصرية المتطورة التي تتميز بها دولة الامارات العربية المتحدة إلى الدور المهم الذي لعبه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم -طيب الله ثراهما- قبل قيام الدولة في تأسيس الاتحاد الثنائي، الذي كان بمثابة القطب الجاذب لبقية الإمارات نحو الوحدة، والذي حسم سيناريوهات المنطقة لصالح الاتحاد بدلًا من حالة التجزئة والفرقة. ثم جاءت سياسة -المغفور له بإذن الله- الشيخ زايد وأشقائه حكام الإمارات دافعة في اتجاه تحقيق الوحدة وتدعيم ركائزها. [1]

كما يبرز التفكير الاستباقي للقيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة في تبنيها لمشاريع تنموية رائدة على مستوى المنطقة جعلتها أكثر دول الخليج استعدادًا لاقتصاد ما بعد النفط؛ إضافة إلى ما حققته من تقدم ملحوظ على مستوى مؤشر التنافسية، كما قدمت دولة الامارات العربية المتحدة على مدى الخمسين عامًا الأولى نموذجًا يُحتذى به في كيفية استغلال مواردها في بناء نموذج تنموي قوي، وضعها ضمن أهم الاقتصادات الصاعدة بقوة في المنطقة، وبين مراكز المال والأعمال للتمويل والتجارة والسياحة، العالمية والإقليمية. وهذا ما يرجع أساسًا إلى السياسات التي انتهجتها القيادة الرشيدة على مدار السنوات الماضية، حيث تحولت الإمارات من الاعتماد في السنوات الأولى لقيام الاتحاد على العوائد النفطية إلى دولة ذات اقتصاد متنوع يشتمل على مجموعة من الصناعات، كما توسعت أنشطة قطاعات السياحة وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية والبنوك والتأمين والعقارات. [2]

وجدير بالذكر أنّ نمط القيادة يُعدّ أحد محددات التفكير الاستباقي، كما ينطوي التفكير الاستباقي على قيام العاملين بتقديم المقترحات والبحث بشكل نشط عن طرق؛ لتحسين العمل، وتقديم حلول للمشاكل، في حين تتعدد العوامل المؤثرة على التفكير الاستباقي؛ إذ ينطوي على تحدي الوضع الراهن بدلًا من التكيف السلبي مع الظروف الحالية، كما يعتبره البعض سلوك مواطنة تنظيميًا موجهًا نحو التغيير؛ مما يُعزز الفعالية التنظيمية من خلال إحداث تعديلات إيجابية، ومع الطبيعة الديناميكية واللامركزية المتزايدة لأماكن العمل المعاصرة، أصبح السلوك الاستباقي للأفراد أحد المحددات المهمة لنجاح الأعمال. [3]

يتجسد التفكير الاستباقي للقيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة في إداراتها إلى التحديات الأمنية الراهنة والمحتملة من خلال استعدادها المبكر للأزمات المحتملة، ووضع البدائل للتعامل معها؛ مما يُمكّن من مواجهتها بشكل صحيح وسريع، أو اتخاذ التدابير الاستباقية التي تحول دون حدوث الأزمة. وأفضل الأمثلة على ذلك وأجلها وضوحًا وظهورًا، امتلاك الدولة مقومات الدبلوماسية الناجحة التي يأتي على رأسها وجود مبادئ ثابتة ومستدامة تحكم عمل السياسة الخارجية الإماراتية، منذ قيام الاتحاد في عام 1971م، والوعي العميق من قبل القيادة الإماراتية، منذ عهد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بأهمية الدبلوماسية وموقعها الرئيسي في تحقيق أهداف الدولة في

---

[1] دولة الامارات العربية المتحدة تجربة وحدوية ناجحة برؤية حكامها. الدولة أثبتت قدرتها على النمو والتقدم. (2007). جريدة الرياض. https://www.alriyadh.com/298395. Accessed 05 December 2022

[2] سوزانا المساح وخالد عمر بن فقه وناصر العربي، الإمارات في خمسون عامًا: اتحاد قوي – دبلوماسية ذكية – تنمية مستدامة، الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ط1، 2022، ص10.

[3] محمد فوزي أمين البردان، دور القيادة المتواضعة في تعزيز السلوك الاستباقي للعاملين في ظل الدور الوسيط للتماثل التنظيمي بالتطبيق على بنوك القطاع العام التجارية المصرية، معهد الإدارة العامة، مجلد61، العدد4، 2021م، ص936.

الداخل والخارج، وتفاعل الدبلوماسية الإماراتية بكفاءة مع مبادرات الدولة وتوجهاتها، خاصة فيما يتعلق بالتسامح والإخوة الإنسانية ومواجهة التطرف والإرهاب وغيرها.

كما تعطي الدبلوماسية الإماراتية أهمية كبيرة للمستقبل من حيث التخطيط وأدوات العمل وإعداد الكوادر القادرة على التعامل مع معطياته. وفي هذا الإطار يأتي المقوم الأخير المتمثل في أنه مثلما كان للدبلوماسية دور محوري في تحقيق طموحات وأهداف الدولة في الخمسين عامًا الماضية، فإنّ دورها أكثر أهمية ومحورية خلال الخمسين عامًا المقبلة، وهو ما يتضح من الرؤى والمبادئ التي تم الإعلان عنها بشأن المستقبل وفي مقدمتها وثيقة "مبادئ الخمسين". [1]

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، سياسة الإمارات العربية تجاه مشكلات الحدود الشرقية للجزيرة العربية بعد دخول الشركات الأمريكية العاملة في حقل التنقيب عن البترول السعودية في مطلع العام 1932م، وتوسعها باتجاه شرق الجزيرة العربية، حيث بدأت تصطدم بشركات البترول البريطانية في الإمارات العربية، وهو ما دفع دولة الامارات العربية المتحدة إلى بداية فصل جديد ومهم في صراع هذه الشركات البترولية الغربية، والذي انتهى في نهاية المطاف العام 1971 بخروج الإمارات العربية في شكلها المستقل عن أي نفوذ استعماري، وبروزها في صورة دولة فيدرالية جديدة، هي دولة الامارات العربية المتحدة ، ودخولها عضوًا في الجامعة العربية، وفي الأمم المتحدة. [2]

وإذا كان الأمن الوطني لأية دولة يتأثر بمعطيات البيئة الداخلية والخارجية لها، فإنّ دولة الامارات العربية المتحدة تتميز بتماسك المجتمع الداخلي، وما ينجم عنه من استقرار بيئتها الأمنية الداخلية؛ إلا أنّ الخطر الحقيقي يأتي من محيطها الجيوسياسي، وما يفرزه من تحديات أمنية متواترة، كما أنّ تزايد حدة تغيرات البيئة الخارجية يفرز مجموعة من التحديات على جميع مفاصل الدولة كالتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. [3]

ويتجلى التفكير الاستباقي للقيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة في استشرافها لمستقبل الإمارات في الخمسين سنة القادمة، إذا ينطلق تحليل التحركات الاستباقية لدولة الامارات العربية المتحدة من قراءة سياسية جيدة للأهداف الاستراتيجية الإماراتية في الخمسينية الجديدة. فالإمارات التي احتفلت مؤخرًا باكتمال الخمسينية الأولى من عمر البناء الاتحادي، قد تحولت إلى نموذج عالمي وقاطرة للمستقبل، حيث أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو» اعتماد اليوم الوطني للإمارات (الثاني من ديسمبر) يومًا عالميًا للمستقبل؛ لتتوج الإمارات رسميًا كرائد عالمي في مجال استشراف المستقبل. بما يعكس قناعة المجتمع الدولي بأنّ الإمارات باتت تمثِّل رمزًا للنجاح واستشراف المستقبل، وأنها قادرة على قيادة الجهود الدولية في مجالات واعدة، مثل: الابتكار والإبداع والتميز والبحث

---

[1] سوزانا المساح وخالد عمر بن قفه وناصر العربي، الإمارات في خمسون عامًا: اتحاد قوي – دبلوماسية ذكية – تنمية مستدامة، مرجع سابق، ص11.

[2] محمد حسن العيدروسي إسماعيل صبري مقلد، التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مجلد11، العدد41، 1985م، ص171.

[3] جمال سند السويدي، دور عملية استعادة الشرعية في اليمن في تعزيز الأمن القومي العربي، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد4، العدد14، 2017م، ص37.

العلمي والعلوم والتكنولوجيا، لما حققته من طفرات نوعية كبرى تعد مصدر إلهام ومحفزات للأجيال الجديدة في مختلف دول العالم. [1]

وهذا ليس غريبًا على دولة الامارات العربية المتحدة التي تمتلك اليوم استراتيجيات للمستقبل في مختلف المجالات، التعليم والفضاء والاقتصاد والعلوم المتقدمة والطاقة والصحة والاقتصاد والبيئة والأمن الغذائي والمائي والذكاء الاصطناعي وغير ذلك، فضلًا عن منظومات متكاملة واستراتيجيات متخصصة لاستشراف المستقبل، وتهدف إلى الرصد المبكر للفرص والتحديات في مختلف القطاعات الحيوية في الدولة، وبناء نماذج مستقبلية في مختلف المجالات، وتعزيز الإمكانات على المستوى الوطني في تخصصات ترتبط باستشراف المستقبل، وعقد الشراكات التخصصية على مستوى العالم في هذا المجال.

وانطلاقًا من هذا التوجه اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «استراتيجية الإمارات لاستشراف المستقبل»، بوزارة شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، والتي تهدف للاستشراف المبكر للفرص والتحديات في كافة القطاعات الحيوية في الدولة وتحليلها ووضع الخطط الاستباقية بعيدة المدى لها على كافة المستويات لتحقيق إنجازات نوعية لخدمة مصالح الدولة.

وتأتي استراتيجية المستقبل الجديدة؛ لتحقيق رؤية صاحب السمو رئيس الدولة ونائبه في تشكيل حكومة المستقبل التي تسعى لتبني كافة الفرص العالمية الجديدة واستباق التحديات الاقتصادية والاجتماعية القادمة. وتشمل الاستراتيجية بناء نماذج مستقبلية للقطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية والتنموية والبيئية، ومواءمة السياسات الحكومية الحالية؛ إضافة إلى بناء قدرات وطنية في مجال استشراف المستقبل وعقد شراكات دولية وتطوير مختبرات تخصصية وإطلاق تقارير بحثية حول مستقبل مختلف القطاعات في الدولة. وتتضمن الاستراتيجية ثلاثة محاور رئيسية وهي: محور آلية عمل الحكومة ومحور بناء القدرات ومحور وجهة المستقبل وتقع ضمن كل محور مهام وواجبات سيتم العمل على تنفيذها ضمن الجدول الزمني المحدد، كما تهدف الاستراتيجية إلى وضع أنظمة حكومية تجعل من استشراف المستقبل جزءًا من عملية التخطيط الاستراتيجي في الجهات الحكومية وإطلاق دراسات وسيناريوهات لاستشراف مستقبل كافة القطاعات الحيوية ووضع الخطط والسياسات بناء على ذلك. [2]

كما تطرح التحركات الخارجية النشطة لدولة الامارات العربية المتحدة في الآونة الأخيرة، ولا سيما تجاه القوى الإقليمية المختلفة، مثل: تركيا وإسرائيل وإيران، بالتوازي مع تحركاتها تجاه محيطيها الخليجي والعربي، تساؤلات بشأن كيفية فهم الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من هذه التحركات، والتي تتمحور أساسًا حول العمل لبناء نظام إقليمي تعاوني يضمن تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والازدهار لجميع شعوب المنطقة، إلى جانب تخفيف

---

[1] يوسف جمعة الحداد، الإمارات دبلوماسية ديناميكية في عالم متغير، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، العدد2، 2022م، ص151.

[2] وزارة شئون مجلس الوزراء الإماراتية، 2018م..

حدة التوترات والصراعات القائمة بما يسمح بالتركيز بصورة كبرى على مسيرة البناء والتطوير وتحقيق المنفعة المتبادلة والتنمية المستدامة التي تناشدها شعوب المنطقة.[1]

ومن ثم يمكن القول إنّ دولة الامارات العربية المتحدة امتلكت قبل الاتحاد، ومنذ اليوم الأول لقيامه جميع المقومات اللازمة للاتحاد وضمان استمراريته ونجاحه، وعلى رأس ذلك التفكير الاستباقي واستشراف المستقبل السياسي الإقليمي والعالمي، كما أنّ المكتسبات التي حققها الاتحاد، سواء بالنسبة للدولة على المستوى الاتحادي، أو بالنسبة لكل إمارة على حدة على المستوى المحلي، تمثل بدورها أرضية للبناء عليها والمضي قدمًا نحو المزيد من تمتين وتقوية الاتحاد، وهو ما تحقق بالفعل من خلال المبادرات والخطط والبرامج الاستباقية والمشاريع الكبرى التي أطلقتها دواة الامارات من أجل البناء والتنمية.

وختامًا، فلقد كانت هذه أول تجربة استباقية مثيرة لقدرة السلطات الاتحادية الجديدة على التحرك؛ للحفاظ على الأمن والاستقرار في دولة الاتحاد وإماراته، حيث اجتاز الاتحاد هذه التجربة القاسية بنجاح تام كان نواة للخير والاستقرار والريادة.

[1] يوسف جمعة الحداد، الإمارات دبلوماسية ديناميكية في عالم متغير، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، العدد2، 2022م، ص151.

الفصل الرابع: التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات في دولة الإمارات العربية المتحدة

تحظى التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة نموذجًا فريدًا منذ قيام دولة الاتحاد في الثاني من ديسمبر 1971، حيث لا يمكن تجاهل تجربة دولة الامارات العربية المتحدة التي أصبحت من أعظم التجارب الراسخة والملهمة على الصعيد العالمي، ويُمكن قياس هذا النجاح بالنهضة التي حققتها دولة الامارات العربية المتحدة بعد مضي أكثر من أربعة عقود على قيامها، والتي شملت كافة المجالات وحققت أرقامًا قياسية وإنجازات عالمية في تحقيق مستوى التقدم للنهضة الإنسانية، ويستدعي هذا التواصل الذي تحققه دولة الامارات العربية المتحدة من مكتسبات لمواطنيها، وما تحافظ عليه من رفع لمستوى الأمن والاستقرار داخل الدولة وخارجها بحسن الإدارة السياسية واستشراف عميق للمستقبل؛ ضمانًا لرسوخ كيان الدولة، وهذا ما سنستعرضه في هذا الفصل بكيفية ترسيخ دولة الامارات العربية المتحدة لركيزة التفكير الاستباقي في إدارة الأزمات بدءًا من المحيط الخليجي الذي يتمثل في إدارة الأزمة في الخلافات الخليجية - القطرية، وانتقالًا إلى المحيط العربي الذي يتمثل في التعامل مع تنظيم الإخوان المسلمين، وأخيرًا تجاه القوى الإقليمية المختلفة الذي يتمثل في التعامل مع الأزمة اليمنية، وكيف طوعت دولة الامارات العربية المتحدة آلية التفكير الاستباقي في إدارة هذه الأزمات والخلافات.

المبحث الأول: التفكير الإستباقي وإدارة الأزمة في الخلافات الخليجية

تُعتبر دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر من أعضاء الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه هما عضوان في جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والأوبك، والأوابك، والأهم من ذلك أنهما عضوان مؤسسان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبحكم علاقة الجوار بينهما، ووحدة اللغة والدين والعادات المشتركة، أصبحت هناك علاقات أوثق بين الأسر والقبائل العربية في كلتا الدولتين من خلال أواصر القربى والنسب، وتبادل المصالح المشتركة، حيث تمارس معظم الشركات القطرية أعمالها في دولة الامارات العربية المتحدة ويدرس بعض أبنائها فيها، والعكس صحيح، حتى وصل الأمر إلى التنقل بين البلدين بموجب البطاقات الوطنية دون حاجة لوثائق السفر (الجوازات) كما هو الحال بالنسبة لجميع دول مجلس التعاون الخليجي؛ بل وكان البلدان ينتهجان سياسة متقاربة ما لم تكن متطابقة، فشارك كلاهما في تحرير دولة الكويت، وعرفا بدعمهما للقضايا العربية والإسلامية، وانفتاحهما الاقتصادي الفريد. [1]

غير أنّ قطر منذ عام 1996 اتخذت سياسة خارجية مغايرة إلى حد ما لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي، وفي سياق سعيها إلى الحصول على دور إقليمي أكبر، تواصلت مع جهات فاعلة متعدّدة، مثل الجماعات الإرهابية العابرة للحدود. أما أنشطتها على صعيد السياسة الخارجية فقد تطوّرت من التركيز على الوساطة بين الأطراف المتنازعة، إلى تمويل وتدريب المجموعات العسكرية بصورة مباشرة. غير أنه منذ عام 2010 واندلاع الاحتجاجات وحالة الفوضى في بعض البلدان العربية وما عُرِف بالربيع العربي، اتسمت السياسة الخارجية القطرية بالحسابات الخاطئة والتحدّيات المحلّية والضغط الدولي إلى درجة كبيرة؛ مما أدى إلى توتر في علاقة قطر مع المملكة العربية

[1] عيسى حميد العنزي، ندى يوسف محمد الدعيج، دراسة للأمر الصادر من محكمة العدل الدولية 2018 بالتأشير ببعض الإجراءات التحفظية في قضية "قطر ضد الإمارات"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، مجلد44، العدد2، 2020م، ص16.

السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وبدأت تواجه النتائج السلبية لسياستها المتعارضة مع المصالح الخليجية والعربية (الخطيب، 2014). [1]

وبلغت العلاقات الإماراتية القطرية حالة من التأزم بعد تمادي قطر في سياستها المتعارضة مع السياسات الخارجية خاصة ما تعلق منها بدعمها لجماعة الإخوان المسلمين، وتدخلها في سياسة بعض البلدان العربية؛ مما حمل دول الخليج على اتخاذ بعض القرارات تجاهها والمتمثلة في اتخاذ دول الخليج ومجموعة من الدول العربية مجموعة من المواقف تجاه قطر تمثلت في قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية وإغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية بينها وبين كل من المملكة العربية السعودية والبحرين ودولة الامارات العربية المتحدة. لم يكن من المتوقع أن يحصل مثل هذا التوتر غير المسبوق بين ثلاث دول من دول "مجلس التعاون الخليجي" ومصر[2]

إضافة إلى حكومة اليمن وجزر المالديف وجزر القمر التي قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وذلك في الخامس من يونيو 2017، وتبعتها بعض الدول العربية بتخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، والتي استمرت نحو عامين ونصف.

اندلعت الأزمة القطرية ـ الخليجية بناء على نقل تصريحات عن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني والذي انتقد فيها "العداء" الأميركي تجاه إيران ونقضِه للبيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأمريكية بالرياض لمكافحة الإرهاب 2017. وجاء قرار دولة الامارات العربية المتحدة في هذه الأزمة بناء على استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزيد من زعزعة أمن واستقرار المنطقة والتهرب من الاتفاقيات، وقد اتخذت دول الخليج قرار المقاطعة كمحاولة منها للضغط على قطر لحماها على العدول عن سياستها المتعارضة مع المصالح الخليجية والعربية والمزعزعة لأمن واستقرار المنطقة، خاصة وأنها لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه في (اتفاق الرياض)؛ إضافة إلى دعم التنظيمات الإرهابية مثل: جماعة الإخوان المسلمين ورفض تصنيفهم ضمن الجماعات الإرهابية، وتمويل التنظيمات الطائفية ماديًا وإعلاميًا، والعمل المستمر في نشر فكر تنظيم داعش إعلاميًا الأمر الذي لعب دورًا كبيرًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي لإحداث ضجة إعلامية وسياسية، إلى جانب إيواء قطر للمطلوبين أمنيًا والمتطرفين على ساحتها والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة الامارات العربية المتحدة وغيرها من الدول العربية بشكل مباشر وغير مباشر.

منذ يونيو 2017 قدمت دول الرباعي العربي المتمثلة في كل من السعودية والإمارات، ومصر، والبحرين بمجموعة من المطالب تمهيدًا لعودة العلاقات الخليجية – القطرية؛ إلا أنّ قطر استمرت بالتعرض إعلاميًا باستهداف الدول الداعية لمكافحة الإرهاب والتعاون علنيًا مع كل من تركيا وإيران، واستمرت الجهود الخليجية بقيادة المملكة العربية السعودية لتجاوز الأزمة الخليجية في القمة الخليجية 2019 على الرغم من عدم جدية قطر في التعامل مع هذه المحاولات وتغيب أمير قطر عن الحضور. وحملت تصريحات عادل الجبير وأنور قرقاش (وزيرا خارجية المملكة

---

[1] لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، معهد كارنيجي للشرق الأوسط، 2014م.
https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584. Accessed 02 November 2022

[2] طلال عتريسى، الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية ـ الخليجية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد171، 2017م، ص48.

العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة) رسالة واضحة إلى قطر بأن رهانها على معيار الوقت لحل أزمتها دون حل مسببات الأزمة، هو رهان خاسر ولا حل للأزمة دون تلبية مطالب الرباعي العربي.

وعلى الرغم من رفض دولة قطر الانصياع إلى مطالب دول الرباعي؛ إلا أنّ دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة السعودية بادرتا بتوجيه رسائل واضحة إلى النظام القطري، حيث أوضح وزير الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أنّ "العمود الفقري من المطالب هو توقف قطر عن دعم التطرف والإرهاب، فهنالك دول عربية مثل البحرين، عانت معاناة شديدة من جهود قطرية مستمرة لتقوض الأمن فيها، ومصر لا تزال تعاني من محاولات إعلامية وسياسية تمولها الدوحة لتقويض الحكم، وإذا أرادت قطر الانفصال بسياساتها فالطلاق آت لا محالة، وستكون معزولة في محيطها الخليجي، وإن بقيت مرافقها ومطارها مفتوحة على العالم ستغلق مع محيطها (شفيق، 2017: 3)، وأكد الجبير أنّ استمرار الأزمة مع قطر يرجع إلى عدة أسباب من بينها دعم الإرهاب، قائلًا: "إنّ قطر تمول جماعات متطرفة مثل تنظيم حزب الله، ولدينا مشاكل معها لأنها تتدخل في شؤوننا، ووسائل إعلامها هي منبر لترويج خطاب الكراهية"، وأضاف: "على الإخوة القطريين تغيير سلوكهم، والمملكة عملت على الحفاظ - قدر الإمكان- على سير أداء مجلس التعاون الخليجي".

ومع تصاعد وتيرة الأزمة بالشكل الذي أضر بالمصالح الخليجية والعربية، بذلت المزيد من المساعي الدبلوماسية لحل هذه الأزمة إلى أن تم تجاوزها في لقاء العلا في المملكة العربية السعودية في يناير 2021. وقد قامت دولة الامارات العربية المتحدة من جانبها بالتواصل والحوار مع قطر لتجاوز تداعيات تلك الأزمة وبدء صفحة جديدة من العلاقات القطرية – الإماراتية.

وأكّدت وكالة أنباء الإمارات أنّه تم خلال اللقاء "بحث تعزيز التعاون بين البلدين خاصة في المجالات الاقتصادية والتجارية والمشاريع الاستثمارية الحيوية التي تخدم عملية البناء والتنمية والتقدم وتحقق المصالح المشتركة للبلدين"، وكتب أنور قرقاش المستشار الدبلوماسي لرئيس الإمارات في تغريدة على تويتر "بناء جسور التعاون والازدهار مع الأشقاء والأصدقاء عنوان المرحلة، وركيزة رئيسية من ركائز السياسة الإماراتية، نطوي صفحة خلاف وننظر إلى المستقبل بإيجابية" ونشرت وكالة الأنباء القطرية أنه خلال لقاء الشيخ تميم بالشيخ طحنون "استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تنميتها وتعزيزها في مختلف المجالات؛ إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك". [1]

ومع المساعي الحثيثة التي قامت بها دولة الامارات العربية المتحدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين دولة قطر، ناقش الجانبان الآليات والإجراءات المشتركة لتنفيذ بيان العلا، وأكدا على أهمية المحافظة على اللحمة الخليجية وتطوير العمل الخليجي المشترك بما يحقق مصلحة دول مجلس التعاون ومواطنيها، وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة. ويرى المراقبون أنّ التطورات المختلفة التي يعيشها الشرق الأوسط تدفع نحو إدراك إقليمي لمخاطر الوضع الحالي بعد تخلي الولايات المتحدة عن دورها في تقديم ضمانات لأمن المنطقة، ما يستدعي بناء

[1] صفحة جديدة من العلاقة الإماراتية – القطرية (August 27, 2021) صحيفة العرب https://alarab.co.uk. Accessed 22 October 2022

علاقات جديدة تعطي الأولوية للأمن القومي لمختلف الدول، ومع تعاظم الإدراك الخليجي والعربي للتحديات التي تعترض أمن المنطقة في المرحلة الراهنة، فقد اتفقت القيادات السياسية في المنطقة على تقديم اعتبارات أمن المنطقة واستقرارها في مواجهة تلك التحديات وتجاوز الخلافات فيما بينها، وذلك ما أكدته قمة العلا نحو مصالحة خليجية شاملة تتغاضى عن الخلافات والحسابات المحدودة لبعض الأطراف.[1]

وتزامنًا مع استضافة قطر إلى نهائيات كأس العالم 2022 حرصت دولة الامارات العربية المتحدة على دعم دولة قطر بهدف نجاح ملف استضافة الحدث العالمي عبر العديد من المبادرات والخدمات، من أبرزها تسيير رحلات جوية بين الإمارات والدوحة عبر مختلف الشركات الوطنية والعالمية؛ إضافة إلى إطلاق البرنامج الترحيبي الداعم لاستضافة حاملي بطاقة «هيّا» المخصصة لمشجعي المونديال عبر منح تأشيرة للدخول والإقامة في دولة الامارات العربية المتحدة لمدة إجمالية تصل إلى 90 يومًا مع تخفيض الرسوم للمدة الإجمالية وتدفع لمرة واحدة؛ إضافة إلى ذلك استضافة العديد من المنتخبات العالمية المشاركة في المونديال، من أبرزها منتخبات السعودية والمغرب والأرجنتين وغانا وسويسرا واليابان والكاميرون، وكذلك الوفود الإعلامية الرياضية وجماهير المونديال استضافت دبي نحو مليون مشجع من مختلف أنحاء العالم، وتعكس هذه الخطوات حرص دولة الامارات العربية المتحدة على نجاح الحدث الذي يُقام لأول مرة في بلد خليجي وعربي، وبما يجسد الجهود الكبيرة لنجاح المونديال من مختلف الجوانب، الحدث الذي سيحقق عائدًا إيجابيًا للمصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين سواء على الصعيد السياحي أو الاستثماري.

المبحث الثاني: التفكير الاستباقي والتعامل مع تنظيم الإخوان المسلمين

لقد كانت دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول وأكثرها جدية في إدراك أخطار التطرف وما يقود إليه بالضرورة من إرهاب؛ لذا نبهت مبكرًا إلى أهمية إيجاد استراتيجية شاملة لمواجهة التطرف، لا تقتصر فقط على المقاربة الأمنية التي تعالج تجليات الظاهرة، ولكن مقاربات شاملة تتجاوز تجليات الظاهرة نفاذًا إلى جذروها.

وإزاء ذلك خاضت الحكومة الإماراتية مواجهة قوية مع الإخوان المسلمين، ليس فقط داخل الدولة؛ ولكن أيضًا على الصعيد الإقليمي، ويمكن وصف الرؤية الإماراتية في مواجهة أزمة الإخوان المسلمين بأنها رؤية استباقية تذهب لمكامن الخطر وبؤر التهديد؛ لذا تبنت حلولًا غير تقليدية كضرورة تجفيف المنابع الفكرية والثقافية التي تغذي التطرف وتحرض على الكراهية على المستوى (المحلي – الإقليمي - الدولي) ومن ثم كانت الإمارات من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة أن تواكب الحملات الأمنية ضد الإرهابيين، حملات فكرية تفند أكاذيبهم، وتكشف عن أهدافهم الحقيقية.[2]

ولقد كانت أبو ظبي ولا تزال هي أول من قرع جرس الإنذار، وهي من أخذ على عاتقه مواجهة الإخوان المسلمين منذ 1988، وتقليص نفوذهم، وعدم السماح للتيارات الإسلامية الأخرى بالظهور، مثل: الصوفية وجماعة

---

[1] صفحة جديدة من العلاقة الإماراتية – القطرية (August 27 ,2021) صحيفة العرب https://alarab.co.uk. Accessed 22 October 2022

[2] وليد سمير فهيم المعداوي، التوجهات الإستراتيجية لمواجهة التطرف والفكر التكفيري: دراسة في ضوء التجربة المصرية والإماراتية، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، مجلد31، العدد120، 2022م، ص23.

التبليغ والدعوة، والسلفية العلمية، قد أحجمت أبو ظبي عن السماح لجمعية الإصلاح بافتتاح مقر لها على أراضيها في السبعينات. وتؤكد تجربة الإمارات مع التحديث الذي خاضت غماره منذ 1994 أن خلو دولة الامارات العربية المتحدة من نفوذ إسلامي مسيَّس – سواء أكان تيارًا أم تنظيمًا أم حزبًا قادرًا على حشد الأتباع - قد ساعد على الحفاظ على أمنها واستقرارها، وإعداد فرص أفضل للتنمية والتحديث. [1]

تعاملت السلطات في دولة الامارات العربية المتحدة بشكل واعي مع أزمة الإخوان المسلمين، وانقسمت هذه الجهود إلى جهود أمنية تمثلت في متابعة أعضاء الجماعة وتقديمهم للمحاكمة من جهة، وجهود توعوية لتعريف المجتمع بخطورة هذا التنظيم وأهدافه، لحمل المجتمع على التعاون مع الجهود الرسمية للتصدي لهذا التحدي الأمني، ولخلق فكر مستنير كفيل بمواجهة الأفكار الدينية المتطرفة.

تجسدت ملامح التفكير الاستباقي في إدارة هذه الأزمة، في إطلاق دولة الامارات العربية المتحدة للعديد من المبادرات الوطنية التي تعزز الأمن الفكري وتواجه الأفكار المتطرفة وتسعى إلى نشر قيم التسامح والوسطية، ومن أبرز هذه الملامح تدشين "المعهد الدولي للتسامح" والذي تم إطلاقه بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2017 الصادر في 15 يونيو 2017م. وقد تمثلت أهداف هذا المعهد الدولي للتسامح على النحو الآتي: [2]

- بث روح التسامح والألفة بين أفراد المجتمع، وترسيخ مكانة الدولة كنموذج يُحتذى به للتسامح والتعدّدية الثقافية والدينيّة.
- بناء مُجتمع مُتلاحم يرتكز على التسامح والسلام والتعايش المُشترك وقبول الآخر.
- نبذ كافة مظاهر التمييز أو العنف أو الكراهية بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة.
- المُساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الوطني للتسامح.
- تكريم الفئات والجهات التي لها إسهامات مُتميّزة في ترسيخ قيم التسامح باعتباره وسيلة للتفاعل الحضاري بين الشعوب.
- تشجيع روح المُبادرة والتميّز في إرساء قواعد التسامح على المستويين الوطني والدولي.
- تشجيع الحوار بين الأديان وإبراز الصورة الحقيقية للإسلام باعتباره دين تسامح وسلام.

أطلق معالي الدكتور أنور بن محمد قرقاش وزير الدولة للشؤون الخارجية وسعادة ريتشارد ستنجل وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للدبلوماسية العامة والشؤون العامة في أبو ظبي بتاريخ 8 يوليو 2015 "مركز صواب" وهو مبادرة تفاعلية للتراسل الإلكتروني تهدف إلى دعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد التنظيمات الفكرية المتطرفة، وتعكس المبادرة كذلك التزام دولة الامارات العربية المتحدة الراسخ تجاه تطبيق ونشر قيم الاعتدال والتسامح المتجذرة أصلًا في تاريخها وفي ثقافتها التي كانت، وستبقى دائمًا رافضة عصية على التشدد والتطرف بشتى أشكاله وممارسته. [3]

---

[1] منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات التمدد والانحسار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2013م، ص35.

[2] القانون رقم (9) لسنة 2017 بإنشاء المعهد الدولي للتسامح، الإمارات: المعهد الدولي للتسامح.

[3] وليد سمير فهيم المعداوي، مرجع سابق، ص62.

ويتطلع المركز إلى إيصال أصوات الملايين من المسلمين وغير المسلمين في جميع أنحاء العالم ممن يرفضون ويقفون ضد الممارسات الإرهابية والأفكار الكاذبة والمضللة التي يروجها أفراد التنظيم. ولقد عمل "مركز صواب" على تسخير وسائل الاتصال والإعلام الاجتماعي على شبكة الإنترنت لأجل تصويب الأفكار الخاطئة ووضعها في منظورها الصحيح، وإتاحة مجال أوسع لإسماع الأصوات المعتدلة التي غالبا ما تضيع وسط ضجيج الأفكار المغلوطة التي يروجها أصحاب الفكر المتطرف. ومن خلال تواصله مع عامة الجمهور عبر الإنترنت تصدى المركز لمواجهة وتفنيد الادعاءات الكاذبة والتفسيرات الدينية الخاطئة التي ينشرها أفراد الجماعات الإسلامية المتطرفة، كما تواصل المركز مع مجتمعات الإنترنت التي غالبًا ما تكون فريسة سهلة لدعاة هذا الفكر. [1]

إذًا كانت دولة الامارات العربية المتحدة من أوائل الدول وأكثرها جدية في إدراك أخطار التطرف وما يقود إليه بالضرورة من إرهاب؛ لذا نبهت مبكرًا إلى أهمية إيجاد استراتيجية شاملة لمواجهة التطرف، لا تقتصر فقط على المقاربة الأمنية التي تعالج تجليات الظاهرة، ولكن مقاربات شاملة تتجاوز تجليات الظاهرة نفاذًا إلى جذروها.

المبحث الثالث: التفكير الاستباقي والتعامل مع الأزمة اليمنية

تهدف السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة إلى الحفاظ على أمنها وسيادتها وتحقيق مصالحها الوطنية؛ إضافة إلى سعيها إلى التأثير في المناخ الإقليمي والدولي لجعله أكثر ملاءمة لتحقيق مصالحها، وكف الأخطار عنها. وتأتي مبادئ السياسية الخارجية الإماراتية متمثلة في العمل على انتهاج سياسة العلاقات التعاونية مع جميع دول العالم، والعمل على إحداث التوازن في علاقتها مع الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية انطلاقًا من مبدأ الاحترام والتعاون المتبادل، وكذلك اعتمادها على سياسة الحياد أو سياسة عدم الانحياز انطلاقًا من إيمانها بأن إتباع مثل هذه السياسة يحول دون وقوع الخلافات مع الدول، وبالتالي الوصول إلى السلام العالمي.[2]

ولقد كان القرار الإماراتي بالمشاركة في التحالف العربي، والذي سُمي بعاصفة الحزم الذي تقوده المملكة العربية السعودية لمواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية، يمثل بوابة الدخول لتطبيق استراتيجية تحقق مصالح أمنية استباقية طويلة الأمد تنطلق من الخليج العربي وصولًا إلى خليج عدن.

وتمثلت أهم الدوافع والأهداف الإماراتية من وراء تدخلها تحت غطاء التحالف العربي في الأزمة اليمنية في عدة جوانب أهمها: المشاركة ضمن قوات التحالف العربي لإعادة الأمن والاستقرار في اليمن لما تمثله الأزمة اليمنية من تهديد لأمن الخليج والأمن القومي العربي خاصة في ظل دعم إيران لجماعة الحوثي في اليمن. كذلك توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب والتطرف وجماعاته. [3]

---

[1] دولة الامارات والولايات المتحدة تطلقان مركز "صواب" لدعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد "داعش". (September 4, 2015). وكالة أنباء الإمارات. wam.ae. Accessed 28 November 20

[2] سعيد بن علي الحسيني، السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد24، 2019م، ص101.

[3] مايسة مدني محمد مدني، التدخل الإماراتي في اليمن: الدوافع والتحديات والمآلات، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان الدولية بتركيا، العدد5، 2021م، ص174.

وأكد صاحب سمو الشيخ محمد بن زايد – رئيس دولة الامارات العربية المتحدة - حفظه الله - أنّ "أبناء الإمارات ثابتون في المضي بطريق إزاحة الظلم والضيم عن إخواننا اليمنيين"، مشددًا على أنّ "تطهير اليمن من الميليشيات الانقلابية والعدوانية التي عاثت فسادًا وتخريبًا هدف لن نحيد عنه".

لقد انطلقت مرتكزات التفكير الاستباقي في إدارة أزمة الحوثيين في اليمن من قبل دولة الامارات العربية المتحدة في ستة محاور: [1]

- المحور الأول: أنّ انقلاب الحوثيين على الشرعية لم يكن تهديدًا لوحدة اليمن وسيادته واستقراره فحسب؛ بل إنما هو اعتداء مباشر على الأمن القومي العربي بمفهومه العام، والأمن الوطني لدول عربية كثيرة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن ضمنها الإمارات العربية المتحدة.
- المحور الثاني: أنّ محاولة الحوثيين السيطرة على اليمن هي خطوة ضمن خطة إيرانية للهيمنة على المنطقة.
- المحور الثالث: أنّ التدخل العسكري العربي في اليمن كان أمرًا لا مفر منه، خصوصًا بعد فشل كل محاولات التسوية السلمية للأزمة.
- المحور الرابع: أنّ هذا التدخل قد وجَّه ضربة قوية إلى المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة، وأعاد رسم قواعد اللعبة في العلاقة مع إيران، ووضع قواعد جديدة للعلاقات العربية-الإيرانية تختلف عن تلك التي حكمتها منذ عام 1979 .
- المحور الخامس: أنّ هذا التدخل أحيا مفهوم الأمن الجماعي العربي بعد أن كان قد تراجع إلى حافة الاندثار في ظل خلافات العرب حول مصادر التهديد لأمنهم القومي وآليات التعامل معها.
- المحور السادس: أنّ التحالف العسكري العربي في اليمن يمثل نواة لقوة عربية يمكنها أن تكتسب صفة المؤسسية والاستمرارية بعد انتهاء مهمتها على الساحة اليمنية، خاصة في ظل ضعف أطر التعاون العسكري العربي الأخرى، وعدم فاعليتها.

وعلى أثر العواقب والخسائر البشرية الجسيمة والتي لقى به جنود الإمارات مصرعهم إثر قصف الحوثي لمعسكر القوات الإماراتية بصاروخ في مأرب واحتراق مخازن الأسلحة وهو الأكثر ضررًا وألمًا في تاريخ الإمارات في حرب اليمن، وجه صاحب سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان – رئيس دولة الامارات العربية المتحدة -حفظه الله- تحية إكبار وإجلال لضحايا القوات الإماراتية وقال سموه: "إنّ كوكبة غالية من أبنائنا نالوا الشهادة في هذا اليوم الكريم، وقلدوا وطنهم وأسرهم أوسمة الفخر والعز.. شهداء الواجب نماذج مضيئة في تاريخنا وتاريخ أمتنا". وأضاف أنّ "تضحيات أبطالنا تزيدنا فخرًا واعتزازًا بوقفة الإمارات التاريخية مع شقيقتها السعودية لصد العدوان عن الشقيقة

[1] جمال سند السويدي، دور عملية استعادة الشرعية في اليمن في تعزيز الأمن القومي العربي، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلد4، العدد14، 2017م، ص150.

اليمن والمنطقة"، وتابع أنّ "الوطن برمته يعيش روحًا جديدة بتضحيات شهدائنا الذين نحمل لهم في أعماقنا الاعتزاز والتباهي بصنيعهم وعطائهم". [1]

لقد سحبت دولة الامارات العربية المتحدة قواتها من التحالف العربي في اليمن في2019، بعد أن طالت الحرب لأسباب عدة وأبرزها الخسائر البشرية والعسكرية واللوجستية وفي المقابل الدعم المستمر لميليشيات الحوثي من قبل الجهات المعادية وتعقيدات الطائفية والقبلية والنزاعات المعقدة التي من شأنها ضمان استمرار الحرب لسنوات أطول. ومن جهة أخرى، وجود المدنيين في المدن المستهدفة وعدم رغبة قوات الشرعية والتحالف باستهداف المدن بوجود المدنيين الأبرياء، وأشار الخبير الاستراتيجي السعودي أحمد بن حسن الشهري إلى أنّ مكاسب السعودية ودول التحالف تمثلت في إسقاط وإبطال "المشروع الصفوي المراد إقامته في اليمن، حيث قرر الشعب اليمني المدعوم من التحالف أنّ إيران لن يكون لها ذراع حزبي أو كيان عسكري يهدد أمن المنطقة".[2]

وختامًا فإنّ ملامح التفكير الاستباقي في إدارة أزمة الحوثيين في اليمن من قبل دولة الامارات العربية المتحدة جاءت مدفوعة باعتبارات مهمة أهمها الأوضاع الاستثنائية في المنطقة، والتي أصبحت مفتوحة على سيناريوهات معقدة في ظل تعدد جوانب الصراعات والنزاعات فيها، وهذا يخلق حالة من عدم اليقين حول المستقبل لابد من الاستعداد لها بالفكر الاستباقي في ظل تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على الساحة العربية.

من خلال الأمثلة المذكورة أعلاه يتضح أنّ دولة الامارات العربية المتحدة ؛ تسعى إلى تعزيز الشراكات المستمرة مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتؤكد دومًا على التأثير إيجابيًا في المنطقة وتوطيد العلاقات على الصعيد الخليجي وعلى الصعيد العربي وعلى الصعيد الدولي.

خلاصةً، يجدر الإشارة إلى أنّ مسألة الاستشراف والتخطيط المسبق أمر فطري في النفس البشرية لكن ينبغي أن يكون متوافق مع مؤشرات التنمية الصاعدة على القطاعات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية للدولة، الأمر الذي يساعد في تخطي نوائب الدهر والاستعداد لمواجهة أية أزمة مستقبلية كما في قولة تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ ٱللهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَا قدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا ٱللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (سورة الحشر، آية 18) فالآية الكريمة تؤكد على ضرورة التخطيط للمستقبل، والنظر للغد بالمعطيات الملموسة، وصناعة المستقبل وترشيد التاريخ بالخير والتقدم، وسوف تبقى دولة الامارات العربية المتحدة مثالًا للإعجاز فيما حققته في تخطي الأزمات ليس فقط في سياستها مع الدول المحيطة ومواقفها تجاه الأزمات التي مرت بها المنطقة؛ إنما لعبت دورًا كبيرًا في توظيف القوى الناعمة كشكل من أشكال السلوك الاستباقي في مواجهة الأزمات، حيث جعلت من مساعداتها ودعمها اللامحدود إلى الدول المنكوبة درعًا يُحتذى به في تحقيق أعلى مستويات الأمن على الصعيد العربي والإسلامي والدولي.

---

[1] الإمارات تتكبد أكبر خسارة في اليمن بمقتل 45 جندياً في يوم واحد ومحمد بن زايد: ثابتون لإزاحة الظلم.(October 6, 2022). سي إن إن العربية. https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/yemen-uae-attack. Accessed 06 October 2022

[2] خبير سعودي يكشف أسباب طول فترة الحرب في اليمن.(March 19 ,2019). سبوتنيك عربي https://sputnikarabic.ae/20190319.html. Accessed 09 January 2023

الفصل الخامس: النتائج

يناقش هذا الفصل النتائج التي خلصت إليها الدراسة، والتي هدفت إلى السعي نحو الكشف عن دور التفكير الاستباقي لدولة الامارات العربية المتحدة في إدارة الأزمات السياسية للتعامل مع نقاط القوة والضعف في المعادلة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وخصوصًا التهديد الداخلي مقابل التهديد الإقليمي لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وبما يجعل دولة الامارات العربية المتحدة حلقة الوصل بين مفاصل حركات التغيير في المنطقة عبر سلسلة من المبادرات وتوظيف الدبلوماسية السياسية لإدارة الأزمات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

المبحث الاول: مرتكزات التفكير الاستباقي في قيام النموذج الاتحادي الإماراتي

- أظهرت النتائج أنّ الرؤية الاستباقية التي تمخضت عن قيام النموذج الاتحادي الإماراتي، تجسدت في السعي نحو إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق القائمة للاتحاد، والتي تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها لأجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري .
- وتوصلت النتائج أيضًا إلى أنّ الاتحاد الإماراتي أُسِس على هوية جمعية واعية، ترسخ مفهوم الوطن والمواطنة مع المحافظة عليها؛ إذ ساوى دستور الدولة بين كافة مواطني الإمارات الأعضاء، باعتبارهم مواطني دولة واحدة، ومن ثم حققت الصيغة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة التوازن بين تمتع كل إمارة بسيادتها ضمن حدودها من جهة، وسيادة الدولة الاتحادية بما يحقق المصالح الاتحادية من جهة أخرى.
- كما خلصت النتائج إلى أنّ التفكير الاستباقي للقيادة السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة وقت قيام النموذج الاتحادي، تجلى في إداراتها لمشاكل الحدود بينها وبين دول الجوار (المملكة العربية السعودية – سلطنة عمان) ؛ إذ أدركت مبكرًا أنّ تسوية هذه المشكلات يُعدّ شرطًا أساسيًا؛ لتحقيق الاستقرار للدولة الاتحادية، ولتوطيد علاقات الأخوة والتعاون بين دول الخليج، حتى أصبحت العلاقات مع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تمثل عمقًا أمنيًا واستراتيجيًا إلى دولة الامارات العربية المتحدة. وقد أدت هذه السياسة الفدرالية في دولة الامارات العربية المتحدة لترسيخ مفهومين أساسيين في المجتمع الإماراتي: الانفتاح والسلام، وهو ما انعكس لاحقًا على سياساتها تجاه محيطها وتجاه العالم؛ باعتبارهما ركيزتي الاستقرار والتنمية، وخاصة في ظل الطموحات التي صاغها قادة الإمارات للنهوض ببلادهم لحظة إنشاء الاتحاد، والتي شكلت تحديًا كبيرًا حينها، وهو ما جعلها قبلة للنشاط الاقتصادي إقليميًا ودوليًا، كنتيجة أساسية للبناء الفكري المجتمعي القادر على الانفتاح على الثقافات الأخرى.
- كما توصلت النتائج إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة على مدى الخمسين عامًا الأولى، قدمت نموذجًا يُحتذى به في كيفية استغلال مواردها في بناء نموذج تنموي قوي، وضعها ضمن أهم الاقتصادات الصاعدة بقوة في المنطقة، وبين مراكز المال والأعمال للتمويل والتجارة والسياحة العالمية والإقليمية .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة السياسات التي انتهجتها القيادة الرشيدة على مدار السنوات الماضية، حيث تحولت الإمارات من الاعتماد في السنوات الأولى لقيام الاتحاد على العوائد النفطية، إلى دولة لديها اقتصاد متنوع يشتمل على مجموعة من الصناعات، كما توسعت أنشطة قطاعات السياحة وإعادة التصدير والخدمات اللوجستية والبنوك والتأمين والعقارات وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة المساح وآخرين(2022)

كما تعزو الباحثة هذه النتائج المرتبطة بقيام النموذج الاتحادي الإماراتي إلى ضرورة استباقية أساسية فرضتها الظروف والمعطيات التاريخية على الاتحاد، لمواجهة الفراغ الأمني، ولكف الأطماع الأجنبية عن المنطقة، وتأمين الدولة الاتحادية الجديدة على ساحل الخليج العربي على أساس أنّ الحدود القائمة رسمت بفعل الاستعمار وكلها مصطنعة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مولى (2010) ودراسة الأعظمي (1993) ودراسة بوعزة .(2016)

المبحث الثاني: أهمية التفكير الاستباقي في مواجهة التحديات الأمنية والأزمات السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة

- خلصت الدراسة إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة نشأت على مبدأ الاتحاد والاستقرار الأمني والسياسي وبناء اقتصاد قوي والاستثمار في القوة البشرية، وباتت رؤية صناع القرار واضحة ومرنة، ويتسق ذلك مع تاريخ دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث كان العديد من المواقف التي قدمها المغفور له الشيخ زايد – رحمه الله - تجسّد مفهومًا استباقيًا للوضع العربي بضرورة بناء قوة عربية صلبة تتمكن من الوقوف أمام خصومها، ومن هنا نستشف رؤية مؤسس دولة الامارات العربية المتحدة في تضامنه مع العالم العربي والإسلامي ومساندة الدول العربية الشقيقة ودعم الهوية العربية القومية.

- بينت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين السلوك الاستباقي وإدارة الأزمات، وهي ليست علاقة أحادية الاتجاه، والصحيح - وهو ما يدعمه الواقع - أنّ العلاقة بينهما هي علاقة دائرية على أساس أنّ النظام السياسي يتأثر بأنماط التفكير السائدة في المجتمع.

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة معنوية بين مرتكزات القيادة الاستباقية وإدارة الأزمات.

- أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الشخصية الاستباقية والقدرة على إدارة الأزمات.

- كما تشير النتائج إلى أنّ دور دولة الامارات العربية المتحدة خلال العقدين الماضيين قد برز في مواجهة التحديات الخارجية والأزمات التي تمر بها منطقة الخليج العربي من حيث منطلقاتها وأولوياتها وأهدافها اتجاه سياستها في التعامل مع التحولات التي مرت بها المنطقة والسياقات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، فقد قدمت دولة الامارات العربية المتحدة حالة نموذجية لدراسة وتقييم طريقة اتخاذها للقرار في ظل التوترات والتحولات الاستراتيجية التي مرت بها الدول العربية في ما يسمي بالربيع العربي مقارنة بمساحتها الصغيرة – نسبيًا - ويتمثل ذلك برؤية الإمارات حيال مصادر التهديدات الخارجية وتنويع شراكاتها الدولية بين مؤيد أو معارض أو محايد.

وتعزو الباحثة هاتين النتيجتين إلى أنّ المحيط المتغير والمتشابك الأوضاع، وكذلك الظروف العالمية والمواقف الدولية المتصاعدة التي واجهتها دولة الامارات العربية المتحدة ، والتي دعت أصحاب القرار في الإمارات العربية المتحدة إلى ضرورة الاهتمام بسلوك التفكير الاستباقي الذي يؤدي إلى رفع مستوى الأداء السياسي والأمني لها، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة (محمد وعبودي، 2021) من أنّ الدولة التي لديها الحماس نحو المواجهة الوقائية تتصف بأنها دولة استباقية تدفع بأصحاب القرار والعاملين فيها إلى معرفة الفرص لتطوير الذات ومواجهة الأزمات والتحديات، فضلًا عن تبنيها الاقتراحات البناءة لتحسين أدائها السياسي والأمني الحالي والمستقبلي.

- كما توصلت الدراسة إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة في حكوماتها المتعاقبة، أدركت أنّ الإدارة السياسية والأمنية وفق السلوك الاستباقي هو مجهود؛ يسهم في الترقي باتجاه تحد إلى الأهداف الصعبة، والتعامل وفق رؤية تضع نصب عينيها المخاطر والمتطلبات والفرص في المستقبل البعيد؛ إلا أنهم لا يقيمونه كتهديدات أو ضرر أو خسارة؛ بل على العكس يدركون الأحداث الصعبة على أنها تحديات، هكذا يأخذ التعامل شكل تدبر الغايات بدلًا من تدبر المخاطر.

- كما خلصت الدراسة إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة وقد وضعت نصب عينيها أهمية التفكير الاستباقي الذي ينصب حول تدقيق حساسية الأزمات الوطنية السياسية والأمنية، وفحصها ذاتيًا، والبحث عن نقاط الضعف في مسار التعامل مع هذه الأزمات، والوقوف على المصادر المحتملة للأزمات، مع تقدير لكل الإمكانات المتاحة وغير المتاحة، والتي قد تؤدي إلى تأخير كبير في حسن التعامل مع الأزمة، مع ضرورة التدقيق في الأساليب والوسائل التي تؤدي إلى تحسين الاستجابة للأزمات بشكل فعال ومتناسق.

وتعزو الباحثة هاتين النتيجتين إلى أنّ منطق "التهديد الأمني الداخلي والخارجي" وتداعياته يحتم إذًا، وفي إطار مواجهة الأزمات التي تنتج عنه، الانطلاق من سلسلة استباقية متكاملة تبدأ ببناء الدولة وتحقيق التنمية الوطنية ولا تنتهي بهما؛ بل تستمر على الصُّعُد الفكرية والثقافية وصناعة المستقبل، والتكيف مع التحولات التاريخية الموضوعية المحلية والخارجية، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة إبراهيم (2008) ودراسة بوالطمين (2013) ودراسة قشتليو (2019).

المبحث الثالث: إدارة الأزمات في ضوء تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

- تشير النتائج إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة لها باع طويل في التعامل مع الأزمات قبل حدوثها، وذلك بحرصها على إنشاء قاعدة بيانات عن الأزمات المحتمل وقوعها بكافة تصنيفاتها وأنواعها، وتطوير آليات الرصد ووضع السيناريوهات للتعامل مع الأزمات والكوارث وتدريب الكوادر البشرية في المؤسسات والوزارات والهيئات، وتحديد مصادر التمويل ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين كافة شرائح المؤسسات والوزارات والهيئات واتخاذ ما يلزم من إجراءات للوقاية من الأزمات ومنع حدوثها في المستقبل القريب أو البعيد.

- وتوصلت الدراسة إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة لها تاريخ عريق في إدارة الأزمات والكوارث على الصعيد الخليجي والعربي والإسلامي والعالمي، ولذلك أثر كبير في توظيف القوة الناعمة كنوع من سلوكيات التفكير الاستباقي في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والدولية.
- كما خلصت الدراسة إلى أنّ لدولة الامارات العربية المتحدة موقف ثابت بشأن دعمها المطلق للقضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وغيرها من القضايا ومساندة شعوب الدول الشقيقة مثل مصر وغيرها، مشددة على أنّ الحل العادل والدائم والشامل لهذه القضية يتمثل في قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقًا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومرجعيات مؤتمر مدريد، ومبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات الدولية المتفق عليها،[1] وأما بالنسبة إلى الدعم والمساندة الإماراتية إلى مصر خلال حرب 6 أكتوبر 1973 حيث كانت لمواقف المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بصمة متفردة عكست معنى روح العروبة، كذلك ساهمت دولة الامارات العربية المتحدة في وقف الحرب الأهلية اللبنانية 1976 وإعادة الاستقرار إلى لبنان وجاء ذلك بالمشاركة بقوة ضمن قوات الردع العربية. والوقوف بجانب دولة الكويت 1991 في عملية التحرير ضد الغزو العراقي، والذي كان بندًا من بنود ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وكذلك شاركت في حفظ الأمن والاستقرار في البحرين 2001 والمشاركة ضمن قوات درع الجزيرة. وأيضًا تنوعت مساعدات دولة الامارات العربية المتحدة في الصومال ما بين مشاريع إغاثية وإنسانية وتنموية، وأسهمت في تخفيف المعاناة المعيشية إلى الشعب الصومالي، الذي اكتوى من آثار الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية. كما بذلت دولة الامارات العربية المتحدة جهودًا مضنية في دعم الجهود الدولية الرامية إلى حفظ استقرار الصومال ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى سعي دولة الامارات العربية المتحدة المستمر والحثيث إلى النهج التضامني المستمر والعتيق والمساند إلى واقع الأمة العربية والإسلامية لحل الأزمات والتصدي للصعوبات، ومواقفها في مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن وتحقيق الاستقرار كثيرة لا تقتصر على الدول العربية والإسلامية، حيث تسعى لتحقيق التضامن المشترك وإرساء دعائم السلام، وهي ماضية في نهجها التضامني لا يثنيها شيء، تعزيزًا من حسن إدارة صناع القرار في تفعيل دور الإمارات في التعامل مع الأزمات وحلها بنهج تضامني واضح، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه دراسة الشحي (2016) ودراسة الغامدي (2021).

المطلب الاول: ملامح التفكير الاستباقي في حل الخلافات الخليجية القطرية

- خلصت الدراسة إلى أنه من المساعي الحثيثة التي ينبغي الإشارة إليها في الحديث عن ملامح التفكير الاستباقي في حل الأزمة في العلاقة الخليجية - القطرية، ما قامت به دولة الامارات العربية المتحدة في إعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين دولة قطر، انطلاقًا من أهمية المحافظة على اللحمة الخليجية وتطوير العمل الخليجي المشترك بما يحقق مصلحة دول مجلس التعاون ومواطنيها، وتحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة.

- وتوصلت النتائج إلى أنه منذ يونيو 2017 قدمت الدول الرباعي العربي المتمثلة في السعودية والإمارات ومصر والبحرين مطالب إلى قطر؛ بهدف إعادة العلاقات مع قطر التي غلب عليها التوتر نحو التهدئة وتجاوز الخلافات، واستمرت المحاولات من قبل دولة الامارات العربية المتحدة بإنهاء المقاطعة خلال القمة الخليجية 2019.

وترى الباحثة أنّ هذه النتيجة ربما تُعزى إلى أنّ التطورات المختلفة التي يعيشها الشرق الأوسط تدفع نحو إدراك إقليمي وإماراتي على وجه الخصوص لمخاطر الوضع الحالي بعد تخلي الولايات المتحدة عن دورها في تقديم ضمانات لأمن المنطقة، ما يستدعي بناء علاقات جديدة تعطي الأولوية للأمن القومي لمختلف الدول، ويشعر الخليجيون بأنّ المنطقة مهددة وأنّ الخلافات إنما تصب في صالح دولة بمشاريع خطرة ألا وهي إيران، وهذا أحد أسرار توجه قمة العلا نحو مصالحة خليجية شاملة تتغاضى عن الخلافات والحسابات المحدودة لبعض الأطراف، وهو ما أكدت عليه دراسة نصير 2020، ودراسة شفيق 2017، ودراسة العنزي والدعيج 2020.

المطلب الثاني: ملامح التفكير الاستباقي في التعامل مع أزمة الإخوان المسلمين

- تشير النتائج إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة كانت من أوائل الدول وأكثرها جدية في إدراك أخطار التطرف وما يقود إليه بالضرورة من إرهاب؛ لذا نبهت مبكرًا إلى أهمية إيجاد استراتيجية شاملة لمواجهة التطرف، لا تقتصر فقط على المقاربة الأمنية التي تعالج فقط تجليات الظاهرة، ولكن مقاربات شاملة تتجاوز تجليات الظاهرة نفاذًا إلى جذروها.
- وخلصت النتائج إلى أنّ الحكومة الإماراتية خاضت مواجهة قوية مع الإخوان المسلمين، ليس فقط داخل الدولة؛ بل على الصعيد الإقليمي ويمكن وصف الرؤية الإماراتية في مواجهة أزمة الإخوان المسلمين بأنها رؤية استباقية تذهب لمكامن الخطر وبؤر التهديد؛ لذا تبنت حلولًا غير تقليدية كضرورة تجفيف المنابع الفكرية والثقافية التي تغذي التطرف وتحرض على الكراهية على المستوى (المحلي – الإقليمي - الدولي) ومن ثم كانت الإمارات من أوائل الدول التي دعت إلى ضرورة أن تواكب الحملات الأمنية ضد الإرهابيين، حملات فكرية تدحض أكاذيبهم، وتكشف عن أهدافهم الحقيقية.
- كما توصلت النتائج إلى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة كانت ولا تزال هي أول من تنبه وأخذ على عاتقه مواجهة خطر جماعة الإخوان المسلمين منذ 1988، وتقليص نفوذهم، والسماح للتيارات الإسلامية الأخرى بالظهور، مثل: الصوفية وجماعة التبليغ والدعوة، والسلفية العلمية، وتؤكد تجربة الإمارات مع التحديث الذي خاضت غماره منذ 1994 أن خلو دولة الامارات العربية المتحدة من نفوذ إسلامي مسيَّس سواء أكان تيارًا أم تنظيمًا أم حزبًا قادرًا على حشد الأتباع- هو ما سمح لها بخوض تجربتها مع التحديث .ةمن دون أي معوقات تعاني منها دول إسلامية وعربية أخرى نابعة من انتشار المد الديني والفكر الإخواني.
- كما تشير النتائج إلى أنّ السلطات الإماراتية مستمرة في القيام بحملةً ممُنهجة في حشد الرأي العام الإماراتي ضد التصورات العامة للجماعة التي أصبحت تتعارض مع هيكلية الدولة والمؤسسات المنبثقة منها، وبالرغم من انحصار الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الإمارات؛ إلا أن السلطة الإتحادية صارت أكثر

تشددًا من ذي قبل مع أعضاء الجماعة، ورأت أنّ الفرصة قد أصبحت مواتية للتخلص من جمعية الإصلاح والإرشاد دفعة واحدة وعدم الإبقاء عليهم حتى بواجهتهم الدعوية. والقضاء على أية محاولة للإخوان المسلمين لتوسيع دائرة نفوذهم الدولي. وهو ما شكل نوعًا من أنواع الوقاية الإستباقية من حمى الربيع العربي، والقضاء على أية دعوات إصلاحية داخل النظام الاتحادي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى التزام دولة الامارات العربية المتحدة الراسخ تجاه تطبيق ونشر قيم الاعتدال والتسامح المتجذرة أصلًا في تاريخها وفي ثقافتها التي كانت وستبقى دائمًا رافضة عصية على التشدد والتطرف والتحزب بشتى أشكاله وممارسته، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (المعداوي 2022)، ودراسة (شلش 2020) ودراسة النقيدان (2013).

المطلب الثالث: ملامح التفكير الاستباقي في التعامل مع الأزمة اليمنية

- توضح النتائج أنّ أهم الدوافع والأهداف الإماراتية من وراء تدخلها في الأزمة اليمنية قد تمثلت في عدة جوانب أهمها، تعزيز نفوذها الجيوسياسي المتنامي؛ وذلك بهدف تقوية ودعم موقفها العسكري والاقتصادي والسياسي في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والعالم الاسلامي الذي يشهد تنافسًا شديدًا بين الإمارات وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ومصر، كذلك توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب والتطرف وجماعاته، انطلاقًا من أنّ انقلاب الحوثيين على الشرعية لم يكن تهديدًا لوحدة اليمن وسيادته واستقراره فحسب؛ بل هو اعتداء مباشر على الأمن القومي العربي بمفهومه العام، والأمن الوطني لدول عربية كثيرة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة.
- وتوصلت النتائج إلى أنّ انقلاب الحوثيين على الشرعية لم يكن تهديدًا لوحدة اليمن وسيادته واستقراره فحسب؛ بل هو اعتداء مباشر على الأمن القومي العربي بمفهومه العام، والأمن الوطني لدول عربية كثيرة، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ومن ضمنها دولة الامارات العربية المتحدة ، ومن ثم جاء هذا التدخل ليوجَّه ضربة قوية إلى المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة، وليعيد رسم قواعد اللعبة في العلاقة مع إيران، وليضع قواعد جديدة للعلاقات العربية-الإيرانية تختلف عن تلك التي حكمتها منذ عام 1979.
- كما خلصت الدراسة إلى أنّ التدخل الإماراتي في حل الأزمة اليمنية قد ساهم في تشكيل نواة لقوة عربية يمكنها أن تكتسب فيها سمة المؤسسة أو المنظمة التي تبقى وتستمر مهمتها على الساحة العربية ليس فقط لمعالجة القضية اليمنية؛ بل ولمعالجة أي قضية عربية أخرى مستجدة تهدد الأمن القومي العربي.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى عدة اعتبارات أهمها الأوضاع الاستثنائية في منطقة الشرق الأوسط، والتي أصبحت مفتوحة على سيناريوهات معقدة في ظل تعدد جوانب الصراعات والنزاعات فيها، وهذا يخلق حالة من عدم اليقين حول المستقبل لابد من الاستعداد لها بالفكر الاستباقي في ظل تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة على الساحة العربية، ومن ثم نرى أنّ دولة الامارات العربية المتحدة تسعى إلى تعزيز الشراكات المستمرة مع الأشقاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتؤكد دومًا على التأثير إيجابيًا في المنطقة وتوطيد العلاقات على الصعيد

الخليجي والعربي والدولي، وهو ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة السويدي (2017) ودراسة الحسيني (2019) ودراسة مدني (2021).

المبحث الرابع: التوصيات والمقترحات

- الاستفادة من التجربة الإماراتية في التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات في مواجهة التطرف والإرهاب، والاستفادة من خبراتها في تصحيح الأفكار المتطرفة، وتجديد الخطاب الديني، والمراجعات الفكرية للعناصر المتطرفة، وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع وتوطيد أواصر الثقة في المواطنين.
- السعي نحو إنشاء كيان إقليمي يجمع الدول العربية لأجل التنسيق الأمني في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، والعمل على توحيد الموقف العربي تجاه قضايا التطرف، وبخاصة في الجوانب الإعلامية، والتكثيف من عقد المؤتمرات الدولية تحت مظلة الجامعة العربية لمواجهة الفكر المتطرف وصياغة استراتيجية جديدة لمواجهة الأخطار التي تواجه الدول العربية عامة والإمارات العربية المتحدة خاصة.
- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالأزمات التي يحتمل وقوعها بكافة تصنيفاتها، وتطوير آليات الرصد ووضع السيناريوهات للتعامل مع الأزمات والكوارث، وتدريب الكوادر البشرية، وتحديد مصادر التمويل، ونشر ثقافة إدارة المخاطر بين كافة شرائح المجتمع وخارجه واتخاذ إجراءات الوقاية والمنع؛ لمواجهة الأزمات.
- السعي المستمر نحو تنفيذ أنسب الخطط والسيناريوهات المعدة مسبقًا لإدارة الأزمات والكوارث، والتنسيق بين الجهات المختلفة المنوط بها التعامل مع هذه الأزمة وتقديم خدمات الطوارئ العاجلة للأطراف المتضررة، وتوفير الدعم المادي واللوجستي اللازم للحد من حجم الأزمة أو الكارثة.
- إنشاء مراكز وطنية وإقليمية وعالمية غير نمطية تتابع كافة الأفكار وترصدها، وتصفنها، وتعمل على تفعيل دور قادة الفكر في مواجهة دعاة الفكر المتشدد، ووضع آليات لنشر ثقافة الفكر الوسطي بين أوساط وفئات المجتمع.
- حصر الخسائر الناتجة عن الأزمات، وتحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ الإجراءات المناسبة؛ لمعالجة نقاط الضعف التي كانت موجودة خلال مرحلة المجابهة، وإعداد التوصيات اللازمة بما يمنع تكرار مثل هذه الأزمات والمراجعة المستمرة واتخاذ إجراءات الوقاية والحد من تكرارها.
- ضرورة قيام الباحثين والمفكرين بدراسة وتحليل التجربة الإماراتية في التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات؛ وذلك لأجل تبنّي ما يمكن تبنيه من طرق وأساليب إبداعية في هذا الشأن، وبما يتلاءم والخصوصية الوطنية والقومية لتلافي جوانب القصور التي تعاني منها إدارة الأزمات والفكر المعاصر.
- تشجيع عقد الندوات والحلقات النقاشية التي تجمع بين المفكرين والباحثين بهدف بلورة وتبني المبادئ والمفاهيم الضرورية في موضوعي التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات، على أن يساهم القياديون الميدانيون في المشاركة الفعالة بتجاربهم الميدانية؛ لتعزيز وإثراء هذه الندوات والحلقات.

- اقتراح تدريس مادة التفكير الاستباقي وإدارة الأزمات ضمن المناهج الدراسية في الجامعات العربية وخصوصًا في كليات الاقتصاد والسياسة والأمن، وذلك ضمن الدراسات الجامعية الأولية أو العليا، على أن يتم التركيز على دراسة الحالات المتمثلة بأزمات تعرضت لها الدول العربية والأجنبية.
- إشراك القيادات الإدارية والسياسية والأمنية بالدورات المتخصصة بإدارة الأزمات والتفكير الاستباقي، ووضع هاذين الموضوعين ضمن مفردات البرامج التدريبية المخصصة لتلك الكوادر.
- ضرورة الاستفادة القصوى من القيادة الاستباقية في تحسين وتطوير أداء المورد البشري، والسعي نحو تنمية مهارات العاملين في الدولة، وبشكل خاص ممارسة التخطيط الاستراتيجي، وتحسين الاهتمام بالتطوير والتدريب؛ باعتبار ذلك استثمارًا مستقبليًا في الفكر البشري.
- التقييم المستمر لأداء القيادات السياسية والإدارية والحكومية والأمنية، وتحديد مدى الانحراف عن معايير القيادات الاستباقية الناجحة، من خلال تهيئة آليات العمل من منحهم الاستقلالية التامة في العمل، وتفويضهم الصلاحيات، وتمكينهم بما يتناسب وضرورات مواجهة الأزمات والمواقف الطارئة.

المراجع

القران الكريم

الكتب العربية

أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، لبنان: دار الرسالة العالمية، ط1، 2009م.

أحمد أبو الغيط، السياسة الخارجية المصرية، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، 2011م.

أريج بنت سعد بن إبراهيم المقري، واقع إدارة الأزمات في مدارس التعليم الأهلي للبنات بمدينة الرياض(نموذج مقترح)، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 2020م.

إنعام علي الشهربلي، صناعة المعلومات: نظريات وتحديات تقنيات وتطبيقات، بغداد: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2013م.

برزوق، عبدالرفيق، و نبيل دريس. "فاعلية القيادة التشاركية في إدارة الأزمات بالمنظمة: دراسة تطبيقية بمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية الجلفة (الجزائر)." دفاتر بوادكس السياسة الصناعية وتنمية المبادلات الخارجية، مج10، ع2، 2021م.

جاك ووديز، الجيوش والسياسة، ترجمة: عبد الحميد عيد، القاهرة: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1982م.

سوزانا المساح وخالد عمر بن ققه وناصر العربي، الإمارات في خمسون عامًا: اتحاد قوي – دبلوماسية ذكية – تنمية مستدامة، الإمارات العربية المتحدة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ط1، 2007م.

شريف أحمد شفيق، قطر بين المقاطعة والتفاوض، القاهرة: مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2017م.

علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة، والتاريخ والنظريات، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، 2010م.

فاخر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م.

كمال المنوفي، مناهج وطرق البحث في علم السياسية، الكويت: مكتبة الفلاح، ط3، 2006م.

محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط1، 1998م.

منصور النقيدان، الإخوان المسلمون في الإمارات التمدد والانحسار، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط1، 2013م.

وليد حمدي الأعظمي، النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران حول جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في الوثائق البريطانية 1764م – 1917م، لندن: دار الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، 1993م.

القوانين

القانون رقم (9) لسنة 2017 بإنشاء المعهد الدولي للتسامح.

المجلات العلمية

إبراهيم سعد الدين، النمو الاقتصادي في دولة الامارات العربية المتحدة وتأثيره على الإتحاد، المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد4، العدد28، 1981م.

أحمد زكريا الشلق، مشروع الاتحاد التساعي في الخليج 1968 – 1971م، شؤون اجتماعية - جمعية الاجتماعيين في الشارقة، المجلد11، العدد41، 1994م.

بومشعل، يوسف. "رهانات إدارة الأزمات المؤسستية: من تجاوز التهديدات المحتملة إلى اغتنام الفرص الممكنة." المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي المجلد 9، ع3، 2022م.

تقية فرحي، إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة: دراسة مفاهيمية نقدية، مجلة دراسات، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، العدد45، 2016م.

جمال سند السويدي، دور عملية استعادة الشرعية في اليمن في تعزيز الأمن القومي العربي، رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد4، العدد14، 2017م.

خالد خير الله محمد وصفاء إدريس عبودي، وصف وتشخيص ابعاد السلوك الاستباقي في الجامعات الأهلية العراقية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من التدريسين، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد13، العدد3، 2021م.

خلدون ساطع الحصري، اتحادية دولة الامارات العربية المتحدة : النص الدستوري والممارسة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م.

زايد بن سلطان آل نهيان، بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لقائد والدولة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004م.

سامح أحمد زكي الحفني، إدارة الأزمات، مجلة البحوث المالية والتجارية بجامعة بورسعيد، العدد2، 2017م.

سعيد بن علي الحسيني، السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد24، 2019م.

سمير بوالطمين، علاقة قلق الامتحان بالتعامل الإستباقي والتعامل الوقائي، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة، العدد1، 2013م.

سوسن سالم الشيخ، نماذج من إدارة الأزمات في القرآن الكريم، القاهرة: مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، المجلد7، العدد20، 2003م.

شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعية، مراحل إدارة الازمات، مجلة التطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، المجلد7، العدد46، 2008م.

صبا حسين مولى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والإتحاد: نشأة الشيخ زايد بن سلطان والعوامل التي أثرت فيها، جمعية الاجتماعيين في الشارقة، المجلد27، العدد108، 2010م.

طلال عتريسى، الأدوار الإقليمية في الأزمة القطرية - الخليجية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد171، 2017م.

عاصم محمد حسين الأعرجي ومأمون أحمد دقامسة، إدارة الأزمات: دراسة ميدانية لمدى توافر عناصر نظام إدارة الأزمات من وجهة نظر العاملين في الوظائف الإشرافية في أمانة عمان الكبرى، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المجلد39، العدد4، 2010م.

عبد الشافي عبد الدايم خليفة، الحرب الاستباقية على الإرهاب في ضوء القانون الدولي، مجلة كلية الحقوق بجامعة بنها، المجلد1، العدد2، 2018م.

عبد الغفار عفيفي الدويك، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأزمات الدولية: الشرق الأوسط نموذجاً، الرياض: المجلة الدولية لأبحاث الأزمات، المجلد1، 2017م.

علي أحمد عبد القادر أحمد، عملية الاندماج السياسي في اتحاد الإمارات، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م.

عيسى البوعينين، استراتيجيات إدارة الأزمات: إدارة أزمة كورونا نموذجًا، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2020م.

عيسى حميد العنزي، ندى يوسف محمد الدعيج، دراسة للأمر الصادر من محكمة العدل الدولية 2018 بالتأشير ببعض الإجراءات التحفظية في قضية "قطر ضد الإمارات"، مجلة الحقوق، جامعة الكويت- مجلس النشر العلمي، المجلد44، العدد2، 2020م.

غسان سلامة، تأثير العلاقات العربية والدولية على الاتحاد، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التجارب العربية الوحدوية المعاصرة: تجربة دولة الامارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981م.

غسان محمود إبراهيم، الاصلاح والسياسات الاقتصادية في المجتمعات المهددة أمنيا، ندوة التنمية في ظل التهديد الأمني وعدم الاستقرار السياسي، 2008م.

فاطمة الزهراء قشتليو، تعزيز الدور الاستباقي والأمني آليات أولوية لتثبيت السياسات الجنائية اللامتسامحة، المركز المغربي للدراسات والاستشارات القانونية وحل المنازعات، العدد6، 2019م.

ليث علي يوسف الحكيم وأرزاق محمود جهاد الطائي، رأس المال الفكري الأزرق ودوره في تشجيع السلوك الاستباقي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد11، العدد1، 2019م.

مايسة مدني محمد مدني، التدخل الإماراتي في اليمن: الدوافع والتحديات والمآلات، مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة سليمان الدولية بتركيا، العدد5، 2021م.

محمد أقريقز، إدارة الأزمات وتدبير المخاطر: أزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد19: قراءة في التجربة المغربية بين النص الدستوري والممارسة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، 2020م.

محمد ثابت الكرعاوي، تبني مرتكزات القيادة الاستباقية وفق نظرية السلوك المخطط للعاملين: دراسة تطبيقية لعينة من مدراء أقسام شركة آسياسيل لخدمات الاتصالات النقالة، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، المجلد12، العدد23، 2018.

محمد حسن العيدروسي إسماعيل صبري مقلد، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد11، العدد41، 1985م.

محمد صدام جبر، إدارة الأزمات نظرة مقارنة بين النموذج الإسلامي والنموذج الياباني، الإداري، معهد الإدارة العامة، المجلد21، العدد76، 1999م.

محمد فوزي أمين البردان، دور القيادة المتواضعة في تعزيز السلوك الاستباقي للعاملين في ظل الدور الوسيط للتماثل التنظيمي بالتطبيق على بنوك القطاع العام التجارية المصرية، معهد الإدارة العامة، المجلد61، العدد4، 2021م.

محمد منذر جلال، دول الخليج العربي وجدلية الأمن الإقليمي الصعب، القضايا السياسية، جامعة بغداد، العراق، العدد64، 2021م.

محمد هادي يونس النجداوي، نظرية الدور في العلاقات الدولية: دور الإمارات العربية المتحدة تجاه محيطها الإقليمي نموذجا، الإمارات العربية المتحدة: مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المجلد4، العدد2، 2021م.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بقوة الاتحاد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2022م.

مريم سلطان لوتاه، أمن الخليج، التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة ، العدد176، 2013م.

مصطفى عقيل، مشروع اتحاد الإمارات العربية المتحدة 1968- 1971م: مساعي النجاح وأسباب الفشل، مجلة دراسات تاريخية، المجلد11، العدد37، 2019م.

المعهد التخصصي للدراسات، إستراتيجية صناعة وإدارة الازمات، المعهد التخصصي للدراسات، 2016م.

مها سعيد صالح الغامدي، قيادة الأزمات، الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، المجلد20، العدد165، 2021م.

مها محمد النبوي وشريف سعيد متولي، الدور الوسيط للملكية النفسية في إطار العلاقة بين إدراك أخلاقية صناعة القرار التنظيمي وخصائص الوظيفة والسلوك الاستباقي للأفراد: دراسة ميدانية على المستشفيات الحكومية بمحافظة الشرقية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد56، العدد1، 2019م.

ميلود عامر حاج: الأمن القومي الغربي وتحدياته المستقبلية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016م.

نعيم جاسم محمد، موقف إيران من اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971م، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، الجامعة الإسلامية، المجلد5، العدد15، 2011م.

هشام عبد الكريم، التخطيط الاستباقي لتحسين فعالية أداء الجماعات المحلية في إدارة الأزمات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد4، العدد2، 2019م.

وحيد فكري رأفت، حول انهيار الإتحاد التساعي للإمارات العربية في الخليج وقيام اتحاد سباعي بديل، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد28، 1972م.

وليد سمير فهيم المعداوي، التوجهات الإستراتيجية لمواجهة التطرف والفكر التكفيري: دراسة في ضوء التجربة المصرية والإماراتية، الفكر الشرطي، القيادة العامة لشرطة الشارقة - مركز بحوث الشرطة، المجلد31، العدد120، 2022م.

يوسف جمعة الحداد، الإمارات دبلوماسية ديناميكية في عالم متغير، آفاق مستقبلية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء المصري، العدد2، 2022م.

يوسف، أسماء مصطفى يوسف وأية جمال عبد المطلب، وسلامة فتحي ومحمود أحمد حسين، وهبه محروس بكري، استراتيجية الحرب الاستباقية وتأثيرها في العلاقات الدولية – دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية (2001 – 2020)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، 2021م.

الرسائل الجامعية

جاسم، خلف عبد الله محمد جاسم، دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية (سوريا-اليمن) أنموذجًا، رسالة ماجستير، العراق: كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2021م.

عبد القدوس بوعزة، الاتحاد الفيدرالي: التجربة الاتحادية الإماراتية أنموذجا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح: ورقلة- الجزائر، 2016م.

محمد سعيد بلال سعيد، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات السياسية، رسالة ماجستير، السودان: كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018م.

محمد صدام فائق بن طريف، الأزمة الدولية وطرائق إدارتها دراسة تحليلية لأزمة العلاقات العراقية-الأمريكية 1999 - 2003م: دراسة حالة، رسالة ماجستير، الأردن- عمان: كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2017م.

محمد عصام ياسين، دور صانع القرار الاستراتيجية في إدارة الأزمات الأمنية بوزارة الداخلية والأمن الوطني الفلسطيني، رسالة ماجستير، فلسطين: جامعة الأقصى، 2017م.

محمدً ناصر مصطفى حمش، دور تطبيقٍ معايير الحكم الرشيدٍ في إدارة الأزمات دراسة ميدانية على وزارة الداخلية الفلسطينية في المحافظات الجنوبية "، ماجستير إدارة الدولة والحكم الرشيد، كلية الإدارة والتمويل، عمادة الدراسات العليا، جامعة الأقصى- غزة، فلسطين، أغسطس- 2020م.

مسعود شوية، إدارة الأزمات الدولية من منظور كمّي، فحص أداء الاتحاد الأوروبي كطرف ثالث، رسالة دكتوراة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018م.

المواقع الإلكترونية

الشحي, أحمد. 2016م. الإمارات دولة تضامن وإخاء. البيان www.albayan.aewebsite:https://www.albayan.ae/opinions/articles/2016-09-27-1.2722354. Accessed 04 April 2022

الخطيب، لينا. 2014م. سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، معهد كارنيجي للشرق الأوسط. https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584. Accessed 02 November 2022

الإمارات تتكبد أكبر خسارة في اليمن بقتل 45 جندياً في يوم واحد ومحمد بن زايد: ثابتون لإزاحة الظلم 2022م. سي إن إن العربية. https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/09/04/yemen-uae-attack. Accessed 06 October 2022

تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 3أبريل 2023م، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/uae-competitiveness/global-competitiveness-report-of-the-world-economic-forum. Accessed 19 July 2022

خبير سعودي يكشف أسباب طول فترة الحرب في اليمن. 2019م. سبوتنيك عربي https://sputnikarabic.ae/20190319.html. Accessed 09 January 2023

دولة الامارات العربية المتحدة تحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم للشعب الفلسطيني. 2021م. https://www.mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2021/10/20/20-10-2021-uae-palestine. Accessed 13 May 2022

دولة الامارات العربية المتحدة تجربة وحدوية ناجحة برؤية حكامها. الدولة أثبتت قدرتها على النمو والتقدم. 2007م. جريدة الرياض. https://www.alriyadh.com/298395. Accessed 05 December 2022

دولة الامارات والولايات المتحدة تطلقان مركز "صواب" لدعم جهود التحالف الدولي في حربه ضد "داعش". (2015). وكالة أنباء الإمارات. wam.ae. Accessed 28 November 20

رؤية الإمارات 2021. 2022م. البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/strategies-plans-and-visions/strategies-plans-and-visions-untill-2021/vision-2021. Accessed 31 July 2022

صفحة جديدة من العلاقة الإماراتية – القطرية 2021م صحيفة العرب https://alarab.co.uk. Accessed 22 October 2022

مجلس الخبيصي يناقش الفكر الاستباقي للأزمات والكوارث. 2018م. صحيفة الاتحاد https://www.alittihad.ae/article/38798/2018/. Accessed 21 April 2022

Mansour, M. A. A. (2020). Diplomacy of International Crises Management: Kuwait Foreign Policy as a Model (A Survey Study). Asian Social Science, 16(10), 1–34.

David, F. R. (2015). Strategic Management Concepts and Cases, Global Edition.

Land, S., Engelen, A., & Brettel, M. (2012). Top management's social capital and learning in new product development and its interaction with external uncertainties. Industrial Marketing Management, 41(3), 521–530. https://doi.org/10.1016/j.indmarman.2011.06.007.

Parker, S. K., & Collins, C. G. (2010). Taking Stock: Integrating and Differentiating Multiple Proactive Behaviors. Journal of Management, 36(3), 633–662.

Phelps, N. L. (1986). Setting up a crisis recovery plan. Journal of Business Strategy, 6(4), 5–10. https://doi.org/10.1108/eb039125.

Slater & Never (2004). Strategic Positivity and Firm Approach to the Natural Environment. Academic of Management Journal, 41(5), 21–23.

Van den Bulte, C., & Joshi, Y. V. (2007). New Product Diffusion with Influentials and Imitators. Marketing Science, 26(3), 400–421. https://doi.org/10.1287/mksc.1060.0224

Wheelen, T. L., Hunger, J. D. (2008), Strategic Management Business policy, 11th ed, New Jersey: Pearson International Edition.

UAEU
جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

رقم أطروحة الماجستير 2023:

جاء ضرورة الاهتمام بركيزة التفكير الاستباقي من أولويات صناع القرار في دولة الامارات العربية المتحدة والذي أسهم بشكل واضح إلى رفع مستوى الأداء السياسي والأمني في الدولة وذلك في ظل التوترات والتحديات الخارجية والتحولات الإستراتيجية التي شهدتها منطقة الخليج العربي خلال العقدين الماضيين، وبدا ذلك واضحاً من حيث منطلقات وأولويات دولة الامارات العربية المتحدة تجاه سياستها في التعامل مع التحولات، والسياقات الجيوسياسية، والإقليمية والدولية.

عائشة بن عواش حاصلة على درجة الماجستير من قسم الحكومة والمجتمع بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية في جامعة الامارا ت العربية المتحدة، حصلت على درجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية في جامعة الامارات العربية المتحدة.

www.uaeu.ac.ae

UAEU عمادة المكتبات Libraries Deanship
جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University
Digital Library Services Section - قسم الخدمات المكتبية الرقمية